المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الزراعة الصحراوية كآلية لتنويع صادرات الجزائر: دراسة حالة ولاية الوادي (2016 - 2021)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة

إعــداد:

سندس بن الصديق

إشــراف:

سارة أخلف

لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د غنية لعجاني	أستاذة محاضرة أ	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د سارة أخلف	أستاذة محاضرة أ	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د عبير شابي	أستاذة مساعدة ب	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2022/ 2023م /1443/1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى

{لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ} "سورة إبراهيم – الآية 7"

فالحمد والشكر لله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وأنار لي درب العلم والمعرفة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذتي الدكتورة "سارة أخلف" لقبولها الاشراف على هذه المذكرة، وعلى كل النصائح والتوجهات التي قدمتها لي، وعلى جميل الصبر طوال إنجاز هذا العمل داعيتا الله أن يوفقها للخير والبركة.

كما أعرب عن شكري الخالص إلى كل من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، من الأساتذة الكرام الذين ساهموا في تكويننا وإضافة لبنة جديدة الى صرحنا المعارفي، وأخص بالذكر الأستاذ "لقمان مغراوي"، الأستاذة "نجوى بوزورين"، والى الأستاذة "حليمة موساوي"

إضافة الى كل الطاقم الإداري للمدرسة، خاصة الأستاذ "ناصر عامر"

كما أتقدم بشكري الى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والى المعهد الوطني للبحوث الزراعية، وأخص بالذكر السيد "لوناس مروشي" على توجهي في هذه الدراسة،

إضافة الى موظفي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم لمناقشة المذكرة.

دون أن أنسى الفضل الكبير وامتناني الخالص إلى والداي وأهلي حفظهم الله وإلى زملائي الذين جمعتني بهم المدرسة

واخص بشكري وعرفاني إلى زميلاتي "أسماء ميرود" و"فاطمة الزهراء السايح" على تعاونهم وتشجيعهم طوال إنجاز هذا العمل.

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي الكريمين

أمي وأبي حفظهما الله

إلى أخي وأخواتي الأعزاء

إلى جدتي الغالية التي طالما رافقتني في دعائها

وإلى كل أهلي وأقاربي الأحباء.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة المعنونة بالزراعة الصحراوية كآلية لتنويع صادرات الجزائر: دراسة حالة ولاية الوادي (2016 / 2021)، إلى تسليط الضوء على دور الزراعة بالمناطق الصحراوية في تنويع الصادرات الجزائرية، وذلك من خلال إبراز الامكانيات والقدرات الطبيعية والبشرية التي تُميزها، وكذا المكانة التي أصبحت تحظى بها في إطار تنويع صادرات الاقتصاد الوطني، من خلال قدرتها على تحقيق كميات هائلة من مختلف المنتجات الزراعية، استطاعت عن طريقها أن تغطي حاجيات الأسواق المحلية، وتُنتج فوائض من بعضها للأسواق الدولية.

حيث توصلت الدراسة إلى هذه النتائج وتحليلها، من خلال دراسة مختلف السياسات الزراعية وبرامج التنمية الريفية التي استفادت منها الزراعة الصحراوية بصفة عامة، والزراعة بولاية الوادي بصفة خاصة، مما كان لهذه السياسات والبرامج الأثر البالغ في تكثيف الإنتاج والوصول إلى صادرات زراعية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من النتائج المحققة، من خلال تلك السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق تنمية زراعية وتنويع في صادراتها من خلال هذا القطاع، إلا أن الزراعة في المناطق الصحراوية لازالت تواجه العديد من التحديات التي تعيق تطور إنتاجها الزراعي بسبب عدم التوافق بين تلك السياسات وطبيعة كل منطقة، على غرار منطقة واد سوف، إضافة إلى ذلك هناك العديد من العقبات المتعلقة بالجانب التجاري، سواء من الناحية الترويجية و اللوجستيكية، فضلاً عن البيروقراطية الإدارية، التي تعرقل ترقية الصادرات الزراعية في سياق تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية:

الزراعة الصحراوية، فائض الإنتاج، تنويع الصادرات، الصادرات الزراعية.

Abstract:

This study, entitled "Desert Agriculture as a Mechanism for Diversifying Algeria's Exports: A Case Study of the El Oued Province (2016/2021), aims to shed light on the role of agriculture in desert regions in diversifying Algeria's exports. It highlights the potential, natural, and human capabilities of desert agriculture, as well as its growing importance in the diversification of the national economy's exports. Desert agriculture has the ability to achieve significant quantities of various agricultural products, covering the needs of domestic markets and generating surpluses for international markets.

The study reached these results and analysis by examining various agricultural policies and rural development programs that have benefited desert agriculture in general and agriculture in the Wadi region in particular. These policies and programs had a significant impact on intensifying production and achieving agricultural exports.

However, despite the achieved results, the study concluded that agriculture in the desert regions still faces numerous challenges that hinder its agricultural production development due to the lack of compatibility between those policies and the nature of each region, such as the Wadi region. Additionally, there are several obstacles related to the commercial aspect, including promotion, logistics, and administrative bureaucracy, which hinder the promotion of agricultural exports in the context of diversifying the sources of income for the national economy.

Keywords:

Desert agriculture, overproduction, export diversification, agricultural exports.

فهرس المختصرات

المختصرات	الكلمة باللغة الفرنسية
DSA	Directions des service agricole
SAU	Superficie agricole utile
BNEDER	Bureau national études pour le développement rural
PNDAR	Programme national pour le développement agricole et rural
PSS	Programme spécial sud
FNRDA	Font national de régulation et de développement agricole
FLDDPS	Font de lutte contre la désertification et de développement pastoralisme de la steppe
INRAA	Institut national de la recherche agronomique d'Alger
ITDAS	Institut technique de développement agricole saharienne
CDARS	Commissariat au développement de l'agriculture dans les régions sahariennes

فهرس الجداول

الرقم	العنـــوان	الصـفحـــة
01	أثر استخدام أنظمة الطاقة على تكاليف الري لمحاصيل عينة الدراسة للإنتاج النباتي بالفرافرة (2020 / 2021)	35
02	التكاليف الكلية لمحاصيل العينة للفترة (2020 / 2021)	36
03	الأهمية النسبية لمشاكل استخدام الطاقة الشمسية في الإنتاج النباتي بواحة الفرافرة (2020 / 2021)	38
04	التقسيم الإداري للجنوب الجزائري	48
05	الولايات الجنوبية الجديدة	49
06	تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجنوب الجزائري	57
07	تطور المساحات المسقية في المناطق الصحراوية	60
08	المساحة الزراعية للنخيل وإنتاجه بالجنوب	62
09	تطور إنتاج الحبوب بالمناطق الجنوبية	63
10	انتاج الزراعات الصناعية بالجنوب الجزائري	66
11	صادرات منتوج البطاطس لسنة (2016 / 2019)	79
12	صادرات منتوج البصل لسنة (2016 / 2019)	79
13	صادرات منتوج التمور لسنة (2016 / 2019)	80
14	توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر	91
15	التركيبة العمرية لسكان الولاية	95
16	التركيب النوعي لمنطقة الدراسة سنة 2021	96
17	توزيع السكان حسب قطاع النشاط نهاية 2021	98
18	توزيع الأراضي الزراعية حسب نوعية الاستصلاح لسنة 2018	101
19	تطور المساحة الزراعية لولاية الوادي من سنة (2021/2017)	103
20	أنظمة الري المعتمدة في ولاية الوادي	105
21	تطور المساحة المسقية في ولاية الوادي من سنة (2021/2017)	106
22	تطور المنتوجات الزراعية لولاية الوادي من سنة (2021/2017)	108
23	حصيلة انتاج الفواكه لولاية الوادي من سنة (2021/2017)	109
24	انتاج الحبوب لفصل الشتاء بولاية الوادي لسنة 2021	111
25	تطور منتوجات الزراعة الصناعية لولاية الوادي من سنة (2021/2017)	112
26	صادرات المنتوجات الزراعية لولاية الوادي من سنة (2021/2017)	117

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر	54
02	انتاج البطاطس في المناطق الجنوبية	64
03	تطور انتاج الخضر في المناطق الجنوبية	65
04	الفئة العمرية لسكان ولاية الوادي نهاية 2021	96
05	التركيبة العمرية لسكان ولاية الوادي سنة 2021	97
06	السكان حسب قطاع النشاط نهاية 2021	98
07	توزيع أنظمة الري الفلاحي بالولاية	105
08	المساحة الزراعية المسقية لولاية الوادي (2021/2017)	106
09	المساحة المخصصة للنخيل وحصيلة إنتاج التمور (2021- 2017)	110
10	إنتاج الحبوب في ولاية الوادي سنة 2021	111
11	شبكة الطرق ولاية الوادي	115
12	الصادرات الزراعية لولاية الوادي (2017 – 2021)	117
13	كيفية تنويع صادرات الجزائر اعتمادا على الزراعة الصحراوية	123

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مخلص الدراسة	
قائمة المختصرات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	1
الفصل الأول: الزراعة الصحراوية واستراتيجية تنويع الصادرات مقاربة مفاهيمية نظرية.	
تمهيد	12
المبحث الأول: الزراعة الصحراوية كسياسة زراعية.	13
المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية	13
الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية	13
الفرع الثاني: خصائص السياسة الزراعية.	15
الفرع الثالث: أهداف السياسة الزراعية.	16
المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية	16
الفرع الأول: سياسة التوجيه الزراعي	17
الفرع الثاني: سياسة الإصلاح الزراعي	17
الفرع الثالث: سياسة الثورة الزراعية	18
المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية	19
الفرع الأول: مساهمة الزراعة في توفير الغذاء.	20
الفرع الثاني: المساهمة في تقليص أو سد الفجوة الغذائية	21
الفرع الثالث: المساهمة في توفير النقد الأجنبي	21
الفرع الرابع: الزراعة كمصدر لليد العاملة	21
الفرع الخامس: المساهمة في تحسين وضع ميزان المدفوعات	22
الفرع السادس: المساهمة في توفير الموارد المالية	22

المبحث الثاني: الإطار النظري للتصدير واستراتيجية تنويع الصادرات	23
المطلب الأول: ماهية التصدير	23
الفرع الأول: تعريف التصدير	23
الفرع الثاني: أهمية التصدير	25
الفرع الثالث: أهداف التصدير	26
المطلب الثاني: مفهوم استراتيجية تنويع الصادرات	27
الفرع الأول: تعريف استراتيجية تنويع الصادرات	27
الفرع الثاني: أنماط تنويع الصادرات	28
الفرع الثالث: أهداف استراتيجية تنويع الصادرات	29
المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية للتصدير	30
الفرع الأول: التصدير في الفكر التجاري	30
الفرع الثاني: التصدير في الفكر الكلاسيكي	31
الفرع الثالث: التصدير في الفكر الاقتصادي الحديث	32
المبحث الثالث: تجارب دول عربية في الزراعة الصحراوية	34
المطلب الأول: تجربة مصر (واحة الفرافرة) في استخدام الطاقة الشمسية	34
الفرع الأول: أثر استخدام الطاقة الشمسية على تكاليف الري بالمنطقة	35
الفرع الثاني: أثر استخدام الري بالطاقة الشمسية على التكاليف الكلية للمحاصيل	36
الفرع الثالث: أهم مشاكل استخدام الطاقة الشمسية في الإنتاج النباتي بواحة الفرافرة.	37
المطلب الثاني: تجربة زراعة الأرز في الأراضي الصحراوية للإمارات في إطار تطبيق الزراعة الرقمية	39
الفرع الأول: التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة الرقمية في دولة الإمارات	39
الفرع الثاني: تحديات تجربة زراعة الأرز في دولة الإمارات العربية المتحدة.	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: مكانة الزراعة الصحراوية في إطار تنويع صادرات الجزائر (2016 – 2020)	
تمهيد	45
المبحث الأول: مقومات الزراعة في الجنوب الجزائري	46
المطلب الأول: دراسة جغرافية للصحراء الجزائرية	46
المطلب الثاني: المميزات البيئية للمنطقة الصحراوية	49
الفرع الأول: التضاريس	50
الفرع الثاني: المناخ	51

الفرع الثالث: التربة	52
الفرع الرابع: المياه	52
الفرع الخامس: الطاقات المتجددة	54
المطلب الثالث: الإمكانيات الزراعية للجنوب الجزائري	55
الفرع الأول: تطور المساحة الزراعية	55
الفرع الثاني: تطور أنظمة الري والمساحة الزراعية المسقية في المناطق الصحراوية	58
الفرع الثالث: تطور أنظمة الإنتاج الزراعي في المناطق الصحراوية	61
المبحث الثاني: السياسات الزراعية المنتهجة في الجنوب في ظل تنويع صادرات الجزائر	68
المطلب الأول: السياسات الزراعية المنتهجة في الجنوب الجزائري	68
الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004/2000)	70
الفرع الثاني: البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب (2009/2005)	72
الفرع الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2014/2009)	73
الفرع الرابع: البرنامج التكميلي (2014/2012)	75
الفرع الخامس: برنامج النمو (2019/2015)	76
المطلب الثاني: أثر سياسات الزراعة الصحراوية على صادرات الجزائر	78
الفرع الأول: الصادرات المحققة من منتوج البطاطس والبصل	79
الفرع الثاني: مساهمة منتوج التمر في تنويع صادرات الجزائر	80
المطلب الثالث: مشاكل وتحديات الزراعة في المناطق الصحراوية	81
الفرع الأول: المشاكل الطبيعية	81
الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالتأطير والتأهيل	83
الفرع الثالث: المشاكل المتعلقة بالجانب اللوجستيكي	85
خلاصة الفصل	87
الفصل الثالث: واقع الزراعة في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر	
تمهيد	89
المبحث الأول: دراسة مونوغرافية لولاية الوادي	90
المطلب الأول: المؤهلات الطبيعية للمنطقة	90
الفرع الأول: حدود المنطقة	90
الفرع الثاني: التضاريس	92
الفرع الثالث: المناخ	93
الفرع الرابع: الموارد المائية لولاية الوادي	93

المطلب الثاني: الوضعية السكانية للولاية	94
الفرع الأول: طبيعة سكان المنطقة	94
الفرع الثاني: توزيع النشاطات الاقتصادية لسكان الولاية	97
المبحث الثاني: الزراعة في ولاية الوادي ودورها في تنويع صادرات الجزائر	100
المطلب الأول: المؤهلات الفلاحية لولاية الوادي	100
الفرع الأول: تطور المساحة الزراعية	100
الفرع الثاني: المساحات الزراعية المسقية وطرق الري بالمنطقة	104
الفرع الثالث: الإنتاج الفلاحي بالمنطقة	107
الفرع الرابع: اليد العاملة الفلاحية	114
الفرع الخامس: شبكة الطرق ولاية واد سوف	114
المطلب الثاني: صادرات المنتوجات الزراعية لولاية الوادي	116
المطلب الثالث: مشاكل الزراعة في ولاية الوادي	119
خلاصة الفصل	122
الخاتمة	125
قائمة الملاحق	130
قائمة المراجع	136

مقدمة

مقدمـــــة

تمهيد:

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول الريعية في اقتصادها على عائدات المحروقات، أي أن جل صادراتها تتسم بخاصية عدم التنوع والأحادية في التصدير، وبالتالي فان أي تقلبات في أسعار البترول ستنعكس مباشرة على اقتصادها الوطني، وهذا ما يجعلها دائما في تبعية للأسواق الخارجية.

ولكن في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، كالأزمات المالية العالمية التي مر بها اقتصاد الدول النامية جراء انهيار أسعار البترول، أدت الى تدني احتياطي العملة الصعبة، وبالتالي نقص توفير الغذاء من الخارج بسبب صعوبة الاستيراد، والاهم من ذلك الانعكاسات التي أحدثتها أزمة كورونا حول مسألة الغذاء، فرضت على مختلف الدول الاهتمام بالمجال الفلاحي، حيث أصبحت تقاس قوة الدولة اليوم، ليس بمن يملك السلاح وانما بمن يملك الغذاء، وبالتالي أصبح الغذاء سلاحا يتحكم به في سياسات الدول المستوردة،

وعليه في هذا السياق، وفي اطار سياسة اقتصاد السوق، أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة بموضوع التنويع الاقتصادي من خلال النهوض بالعديد من القطاعات بغرض تحقيق تنويع في الصادرات، ومن هذه القطاعات نجد القطاع الزراعي، حيث انصب اهتمامها به، بوضع مجموعة من الخطط والبرامج التنموية من أجل ترقيته والنهوض به، كونه يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل، بالضافة للوصول الى الهدف الاستراتيجي التي تسعى الدولة لتحقيقه المتمثل في الامن الغذائي، والذي بدوره يتحقق بزيادة الإنتاج الزراعي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية بالحد من الاستيراد للمنتوجات الزراعية، والعمل في المقابل على ترقية الصادرات الزراعية لما توفره من جلب العملة الصعبة، ومنه تحفيز المزارعين على الزيادة والتحسين اكثر في الإنتاج الزراعي ليرقى الى مستوى تنافسية المنتجات الزراعية العالمية.

ولكن على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تحقيق أمنها الغذائي، خاصة باستغلال الموارد الفلاحية المتواجدة في المناطق الشمالية، كونها تتميز بسهولة استغلالها مقارنة بالمناطق الجنوبية من حيث الأرض الخصبة و المناخ الملائم والموارد المائية المتجددة؛ الا أنها لا تزال تعاني عجزا في ذلك، نظرا لزيادة النمو الديمغرافي بشكل كبير والذي بدوره أدى الى زيادة الزحف العمراني خاصة في المناطق الشمالية، والتي تحتوي على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، الا أن الزيادة السكانية التي أصبحت تلقي حمولتها على الضواحي، استوجب إيجاد مساحات اضافية للتعمير، بمداهمة الأراضي الزراعية لاسيما الخصبة منها، نتيجة لتوفر الهياكل القاعدية ومتطلبات العيش الملائمة للمواطن.

ومن خلال ذلك، انجر عنه ظهور حالة من العجز الغذائي، لاسيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية الاستراتيجية خاصة الحبوب، هذا العجز انعكس على حالة الأمن الغذائي للبلاد.

وفي مقابل ذلك، كرست الجزائر جهودها عبر اصلاح واستصلاح الأراضي الصحراوية، باعتبار أكثر من نصف مساحتها من الصحراء، والتي بإمكانها المساهمة في توفير منتوجات زراعية بأنواع مختلفة، والقادرة على تلبية الحاجيات الغذائية بوفرة وبصفة دائمة للسوق المحلية، الى درجة ما يؤهلها تحقيق فائض في الإنتاج، الأمر الذي يسمح للجزائر بالانفتاح على الأسواق الخارجية بتصدير محاصيلها الزراعية المنتجة في المناطق الصحراوية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تنبع أهمية الدراسة في كونها من القطاعات الواعدة التي تعول عليها الجزائر في تنويع صادرات الاقتصاد الوطني وزيادة موارد الخزينة الوطنية على ضوء الخروج من عائدات قطاع المحروقات.
- تسعى هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي تلعبه الزراعة الصحراوية في تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد للخروج من التبعية للأسواق الخارجية.
- كما يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في مجال العلوم السياسية بصفة عامة والسياسات العامة بصفة خاصة باعتبار أن الزراعة الصحراوية كسياسة قطاعية من بين أهم القطاعات التي تسعى من خلالها الحكومة الجزائرية لتحقيق هدفها الاستراتيجي الذي تضعه ضمن أجندتها السياسية عبر صياغة سياسات ووضع برامج تنموية بغرض توفير الغذاء وتعزيز أمنها الغذائي، والسعي الى التصدير.
- كون أن الزراعة الصحراوية تسمح بتحقيق توازن جهوي بين الشمال والجنوب، من خلال خلق أنشطة فلاحية اقتصادية مما تجلب الأفراد الأمر الذي يسمح بتعميرها من جهة، ومن جهة أخرى تضمن تحقيق نوع من الإستقرار الأمني على حدودها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- يتجلى الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة هل هناك إستراتيجية حكومية أو قرار سياسي من أجل تطوير الزراعة في المناطق الصحراوية في ظل تعزيز أمن غذائي للبلاد وتحقيق تنويع في صادرات الاقتصاد الوطني.
- التعرف على الإمكانيات والموارد الفلاحية التي تزخر بها الصحراء الجزائرية مع التركيز على الفرص التي تتيحها الصحراء في المجال الزراعي لتنمية اقتصاد متكامل.
- معرفة الأهداف المسطرة والانجازات المحققة من خلال البرامج والمخططات التنموية المخصصة للزراعة في المناطق الصحراوية من سنة 2000 الى 2019.
- محاولة إبراز المشاكل التي تعاني منها الزراعة الصحراوية وتشخيصها بشكل دقيق.

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع مبررات دراسة هذا الموضوع بين مبررات ذاتية تتعلق باهتمامات الباحث ومبررات موضوعية

أ. الأسباب الذاتية:

- طبيعة التخصص الذي ندرسه (السياسة العامة) وعلاقتها بموضوع البحث.
- انتماء الباحث للمنطقة الصحراوية حرك الرغبة البحثية لدراسة هذا الموضوع.
- رغبة الباحث في معرفة مدى مساهمة ولاية الوادي في تحقيق تنويع في صادرات الاقتصاد الوطني في المجال الزراعي، كونها تحتل المرتبة الأولى وطنيا في الإنتاج الزراعي.

ب. الأسباب الموضوعية:

- يعد موضوع تنويع الصادرات من القضايا الراهنة، لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية ذات علاقة وطيدة بالأمن الغذائي، تعول عليه الدولة كمورد استراتيجي واعد.
- تتبع مسار السياسات الزراعية المنتهجة في المناطق الصحراوية في الجزائر منذ سنة 2000 لمعرفة نتائجها وآثارها.
- باعتبار الزراعة الصحراوية تشكل مصدر غذاء لكافة التراب الوطني، الأمر الذي يدفع معرفة مدى اسهامها في الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة.

الدراسات السابقة:

لا يمكن دراسة أي بحث علمي دون مرجعية علمية، لذا تعتبر الدراسات السابقة القاعدة الأساسية والمرجعية العلمية لانطلاق أي بحث علمي، بالتالي اعتمدنا في هذا الموضوع على الدراسات السابقة التالية:

1) **الدراسة الأولى: " دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة"**، للباحث "صادق نور الدين هنى"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، للسنة الجامعية (2016-2017)، أين ركز الباحث في دراسته على دور السياسات الزراعية في الجنوب الجزائري ومدى ارتكازها على منطق التنمية المستدامة، بالإضافة الى تقييم مساهمة الزراعة الصحراوية في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، انطلاقا من الإشكالية الآتية: هل جسدت السياسات الفلاحية المنتهجة في الجنوب الجزائري منذ سنة 2000 لأبعاد التنمية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد؟ وتوصل في ذلك الى أن مسألة الأمن الغذائي في الجزائر لا يرتبط تحقيقه بجهود القطاع الفلاحي فقط، وانما يجب تظافر جهود مختلف القطاعات والسياسات، وخاصة منها سياسات تهيئة الإقليم التي لم تستغل الإمكانيات والموارد التي تزخر بها كل من المناطق الشمالية من مورد المياه، ومناخها الملائم، بالإضافة الى إمكانات الجنوب الجزائري التي يتميز بها من تنوع مصادر الطاقات المتجددة، زيادة على مورد الأرض و المياه الجوفية، كل ذلك يمكن أن يشكل عاملا رئيسيا لقيام زراعة صحراوية مستدامة، الا أن سوء تسييرها واستغلالها أدى بنقص مردودية الإنتاج الزراعي، بالتالي توصل الباحث بأن الجزائر لا تشهد أزمة غذائية تهدد أمنها الغذائي مادامت لم تستغل كل موردها وامكانياتها المتوفرة في البلاد، إلا أن ما يعاب على الباحث أنه قد أغفل في دراسته ذكر النتائج المتوصل إليها في عملية تقييمه للسياسات الزراعية المطبقة في ولاية الوادي .

2) **الدراسة الثانية: "تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل إستراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات"** للباحث "علي عبابه"، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، للسنة الجامعية 2019/2018، حيث تناولت هذه الدراسة إبراز أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد الجزائري، بدراسة الإمكانيات التي يتمتع بها القطاع والقادرة على تنميته وتأهيله ليكون أحد الخيارات الاستراتيجية لتنويع الصادرات خارج المحروقات، انطلاقا من الإشكالية التالية: كيف يمكن للقطاع الزراعي الجزائري كأحد الخيارات الاستراتيجية الاقتصادية أن يساهم في تنويع

الصادرات خارج قطاع المحروقات؟ بحيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية: أن الإصلاحات الزراعية في الجزائر لم تسهم بالقدر الكافي الذي يؤهلها لتنويع الصادرات، بل حتى للاكتفاء الذاتي في السلع الرئيسية، وعليه يجب إعادة النظر في وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية الزراعية تماشيا مع المتغيرات الإقليمية والدولية، والعمل على تحسين النوعية والكفاءة من أجل رفع القدرة التنافسية، بحيث تتولد إمكانية أكبر للتصدير.

3) **الدراسة الثالثة: "ترقية صادرات القطاع الزراعي بين الفرص والتحديات"**، مقال علمي في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2018، للباحثة بحري بسمة، حيث لُخِصت هذه الدراسة بأن القطاع الفلاحي في الجزائر عرف مؤخرا عدة تطورات من خلال ما خصص له من برامج وسياسات تنموية رامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية للخارج، إلا أنه لا زال يغطي عجزه من الاستيراد، بالرغم ما يتوفر عليه من إمكانيات هائلة يمكن أن تكسبه مكانة تنافسية في الأسواق الدولية، حيث توصلت الباحثة إلى النتيجة التالي: بأن الجزائر تمتلك قوة زراعية كبيرة سواء كانت إمكانيات طبيعية من مياه وأراضي أو إمكانيات بشرية، لها دور أساسي في تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز أمنها الغذائي وكذا مساهمة القطاع في ترقية وتنويع الصادرات والحد من الواردات، إلا أنه يواجه مجموعة من العراقيل والصعوبات تعيق تطور انتاجه ونمو صادرته، وعليه لا يزال ريع المحروقات يلاحق الاقتصاد الوطني بنسب تفوق 97%.

غير أن من خلال الدراستين الثانية والثالثة، سنركز في هذه الدراسة بالتحديد على واقع الزراعة الصحراوية ومدى مساهمتها في تنويع صادرات الجزائر.

4) **الدراسة الرابعة:** بعنوان: **"سياسة تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000- 2019"**، للباحث "فاروق أهناني"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، للسنة الجامعية (2019-2020)، حيث تناول الباحث الزراعة الصحراوية دراسة تقييمية من خلال تتبع مسار السياسات والبرامج الزراعية وأثرها على تحقيق التنمية الزراعية في الجنوب الجزائري، انطلاقا من الإشكالية التالية: الى أي مدى تساهم برامج التنمية الزراعية المخصصة لمنطقة الصحراء الجزائرية في تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر 2000-2019 وتحقيق الأهداف المسطرة؟

لتصل هذه الدراسة إلى أن هناك مساهمة لبرامج التنمية الفلاحية في الجزائر، خاصة الفلاحة الصحراوية التي حققت نتائج هامة لاسيما في ولاية الوادي، التي شهدت تطورا وتوسعا في

المساحات الزراعية مما انعكس على زيادة الإنتاج الفلاحي، وهو دليل على أن برامج التنمية الفلاحية المطبقة في الولايات الصحراوية من سنة 2000 كان لها الأثر في ذلك، كما توصل الباحث، من خلال تطرقه لكل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي اللذان ركزا على المناطق الصحراوية ، كانت حتمية فرضتها الظروف الاقتصادية للدولة، من أجل تحقيق اقتصاد متنوع غير مرهون بالتبعية الريعية، الا أن الباحث اقتصر في دراسته على ذكر صادرات وواردات القطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة، بالرغم من كون موضوعه حول الزراعة الصحراوية، وبالتالي قد أغفل في بحثه مدى مساهمة الزراعة الصحراوية في الصادرات الزراعية بصفة خاصة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا من الدراسات السابقة، تمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولة الوقوف على الواقع الحقيقي للزراعة في المناطق الصحراوية انطلاقا من البرامج والقوانين الزراعية المجسدة على أرض الواقع، والمكانة البارزة التي أصبحت تلعبها في تنويع صادرات الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وعلى هذا الأساس وفي ضوء ما تقدم وجب طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الزراعة الصحراوية في تنويع صادرات الجزائر لاسيما في ولاية الوادي في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ماهي الامكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري بما فيه من زراعة صحراوية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما أثر السياسات والبرامج الزراعية المطبقة في المناطق الصحراوية على تطور الإنتاج الزراعي ونفاده للأسواق الخارجية؟
- هل ساهمت ولاية الوادي من خلال إنتاجها الزراعي في تنويع صادرات الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- يمتلك القطاع الزراعي الجزائري بصفة عامة والزراعة الصحراوية بصفة خاصة إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية.
- يكمن أثر السياسات والبرامج الزراعية المطبقة في المناطق الصحراوية في تطوير وتكثيف الإنتاج الزراعي، وتشجيع الصادرات.

- كلما كان هناك فائض أكبر في الإنتاج الزراعي بولاية الوادي، كلما ساهم في تحقيق زيادة وتعزيز في الصادرات الزراعية.

منهجية الدراسة:

- **مناهج واقترابات الدراسة:**

أ. المناهج

- **المنهج الوصفي:**

باعتبار أن هذا المنهج يقوم على الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة من خلال جمع معلومات حقيقية ومفصلة عنها، ومعالجتها وتحليلها بدقة، قصد تشخيصها وكشف جوانبها، وتحديد العلاقة بين عناصرها وبين الظواهر الأخرى [1]، وعليه تم الاعتماد عليه للتعرف على منطقة الصحراء الجزائرية، لاسيما ولاية الوادي بوصفها من خلال عرض خصائصها ومميزاتها الزراعية وكذا الإمكانيات التي تتوفر عليها كما هي على أرض الواقع.

- **منهج دراسة الحالة**: باعتباره من أنسب المناهج للبحث المعمق للحالة محل الدراسة، من خلال التركيز على العوامل التي أثرت فيها، والظروف التي أحاطت بها، والعمل على تشخيصها[2]، وفي هذا الصدد تم الاستعانة به من خلال تسليط الضوء على حالة القطاع الزراعي في ولاية الوادي، بهدف التعرف على مختلف البرامج المطبقة في هذا السياق، وإبراز مدى مساهمة القطاع في تنويع صادرات الجزائر.

- **المنهج التحليلي**: باعتبار أن هذا المنهج من أحسن المناهج وأكثرها استخداما في البحوث العلمية حيث يقوم على تحليل الظواهر الاجتماعية، حسب طبيعة البحث واختصاصه، معتمدا على الدعائم المادية (الاحصائيات) والبراهين العلمية، من أجل الوصول إلى الهدف المطلوب في الدراسة[3]، فقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة،

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. الرابعة، (بن عكنون: الجزائر، أكتوبر 2007)، ص ص 137، 138.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، (الجزائر، 1997)، ص 87.

[3] يمينة داودان، محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3، (2019/2018)، ص 18، في: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/6264/1/%d9%85%d8%b7.227.pdf يوم: 2023/06/04 على الساعة: 23:20.

بغرض إدراج البيانات والاحصائيات والنتائج المتعلقة بالزراعة الصحراوية بصفة عامة والزراعة في ولاية الوادي بصفة خاصة، وترجمتها في شكل جداول وأشكال بيانية.

ب. الاقترابات:

- **الاقتراب القانوني:**

يمكننا من معرفة وتحليل النصوص التشريعية التي نظمت القطاع الزراعي في الجزائر، ومدى تطابقها على أرض الواقع[4]، مع التركيز على البرامج ومشاريع المطبقة في الجنوب الجزائري ومدى تطابقها مع التنفيذ.

- **الاقتراب المؤسسي:**

باعتبار السياسات العامة هي مخرجات الفعل المؤسساتي الرسمي، وبما أن الزراعة الصحراوية هي جزء من السياسة العامة الفلاحية تندرج ضمن هذا السياق، كونها توجها حكوميا لإدارة القطاع الزراعي في الولايات الجنوبية، حيث تم الاستعانة به من خلال التطرق لمختلف المؤسسات الرسمية ودورها في تفعيل البرامج الزراعية المنتهجة في الجنوب الجزائري.

- **أدوات جمع المعلومات:**

تختلف مصادر جمع المعلومات في عملية البحث العلمي، بين مصادر تقليدية كالكتب، المجلات، الأطروحات، ومصادر حية على غرار الملاحظة، المقابلة، والاستبيان، غير أننا في هذه الدراسة نعتمد على مصدر أساسي من تلك المصادر الحية وهي كالآتي:

- **المقابلة:**

من بين الأدوات الرئيسية والأكثر اعتمادا في الدراسات البحثية وخاصة السياسة، وهي تتضمن مجموعة من الأسئلة والاستفسارات التي تتطلب الإجابة عليها، تكون بين الباحث والفرد أو مجموعة من الأفراد[5]، تم الإستعانة بها في هذه الدراسة من خلال عقد مقابلات بين رؤساء مصالح وبعض موظفي مديرية المصالح الفلاحية بالوادي وبعض الفلاحين من الولاية للأخذ بآرائهم ومعرفة نظرتهم عن واقع الزراعة بالولاية، ومختلف المشاكل التي تواجههم في هذا المجال.

[4] المرجع نفسه، ص 118.

[5] المرجع نفسه، ص 250.

مجالات الدراسة: وهي تتفرع إلى حدود زمانية، ومكانية

- **المجال الزماني:**

ينحصر المجال الزماني للدراسة، في الفترة التي تم التركيز على موضوع تنويع الصادرات في الجزائر، من خلال السياسات وبرامج التنمية الزراعية التي وضعتها الوزارة، خصوصا تلك المبرمجة في الفترة (2019/2015)، وعليه تم اختيار الفترة الممتدة من سنة (2021/2016) بناءا على ذلك.

- **المجال المكاني:**

باعتبار أن الدراسة تهتم بالبحث في موضوع الزراعة الصحراوية كآلية لتنويع صادرات الجزائر، اعتمدنا في اختيار ولاية الوادي كنموذج فلاحي ناجح في الزراعة الصحراوية، من أجل إبراز مدى مساهمتها في تنويع الصادرات الجزائرية.

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات هذه الدراسة في:

تمثل العائق الأساسي للدراسة، في عدم إمكانية الوصول الى نسبة مساهمة الصادرات الزراعية للمناطق الصحراوية في الصادرات الاجمالية، وكذا في الناتج الوطني الإجمالي، فلو أُتيحت هذه المعلومة لكانت النتيجة دقيقة أكثر، باعتبارها كمية وقابلة للقياس.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية وهي كالتالي:

- الفصل الأول تناول الجانب المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة، وقد تضمن ثلاث مباحث، فالمبحث الأول خاص بالزراعة الصحراوية كسياسة زراعية، وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني احتوى مضمون إستراتيجية تنويع الصادرات، ومكانتها في الفكر الاقتصادي، بينما المبحث الثالث خصص لدراسة بعض التجارب الدولية الناجحة في الزراعة الصحراوية.
- الفصل الثاني تمحور حول مكانة الزراعة الصحراوية في إطار تنويع صادرات الجزائر، وبدوره تضمن مبحثين، المبحث الأول يوضح مقومات الزراعة في الجنوب الجزائري بإبراز موقعها الجغرافي وإمكانياتها الزراعية، بينما تم التركيز في المبحث الثاني على السياسات

الزراعية المنتهجة في المناطق الصحراوية وأثرها على تنويع صادرات الجزائر، بالإضافة الى إبراز المشاكل التي تعيق التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية من جهة ومشاكل تطور الصادرات الزراعية من جهة أخرى.

- الفصل الثالث، يتعلق بالدراسة الميدانية لولاية الوادي، باعتبارها من بين الولايات الفلاحية بالجنوب الجزائري، حيث تناول واقع الزراعة بالولاية ضمن إستراتيجية تنويع صادرات الجزائر، فقد احتوى مبحثين، يتضمن المبحث الأول دراسة مونوغرافيا للولاية، والتعرف على مميزاتها الطبيعية والبشرية، بينما المبحث الثاني خصص للتعرف على مقومات الزراعة بواد سوف وإبداء دورها في تنويع صادرات الاقتصاد الوطني، وفي هذا المقام تم التعريج إلى مختلف المشاكل والمعوقات التي تواجه المنطقة لتحقيق تنمية زراعية وتطور في الصادرات. وفي الأخير خلصت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الفصل الأول: الزراعة الصحراوية وإستراتيجية تنويع الصادرات مقاربة مفاهيمية نظرية

الفصل الأول: الزراعة الصحراوية واستراتيجية تنويع الصادرات مقاربة مفاهيمية نظرية

تمهيد:

عند دراسة أي بحث علمي لابد من التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، وفي هذا الإطار تعتبر كل من الزراعة الصحراوية وإستراتيجية تنويع الصادرات المفاهيم المحورية للبحث التي لابد من توضيحها باعتبارها المدخل الرئيسي للموضوع.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الزراعة الصحراوية باعتبارها سياسة زراعية وكذا دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مفهوم إستراتيجية تنويع الصادرات مع إبراز أهميتها في الفكر الاقتصادي، وفي الأخير نعرج على بعض التجارب الدولية التي حققت نجاحا إلى حد ما في مجال الزراعة الصحراوية.

المبحث الأول: الزراعة الصحراوية كسياسة زراعية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بمفهوم السياسة الزراعية باعتبار الزراعة أحد أهم القطاعات الرئيسية إلى جانب قطاعي الصناعة والخدمات، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن اعتبارها من القطاعات الفعالة لنجاح وتطوير إستراتيجية التنويع الاقتصادي لمختلف الدول.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية

قبل تقديم تعريف السياسة الزراعية تجدر الإشارة أولا إلى ضبط بعض المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بها:

أولا: تعريف السياسة:

السياسة هي كل ما يتعلق بالقوى، المؤسسات و المنظمات في الدولة، ويعترف بها على أنها السلطة المطلقة داخل الدولة من أجل المصلحة العامة، أي تلك التي تضمن السلام الداخلي ومصلحة أعضائها وبشكل ينسجم مع إختلافاتهم الشخصية.[1]

ثانيا: تعريف الزراعة:

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين L'Agri (الحقل أو التربة)، وكلمة Culture (العناية)، وبذلك تكون كلمة الزراعة Agriculture تعني العناية بالحقل أو زراعة الأرض[2].

فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل، فهي

[1] محمد تابعي، "**السياسة العمة الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية الوادي 2000\2017)**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة حمة لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017\2018)، ص 3.

[2] يمينة لونيس، « **دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2020)** » ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2022\2023)، ص 13.

تشمل جميع الأعمال التي تجرى في المزرعة، والهدف النهائي التي تسعى إلى تحقيقه هو إشباع الحاجيات الإنسانية.[1]

ثالثا: تعريف السياسة الزراعية:

تختلف تعاريف السياسة الزراعية باختلاف تخصصات وتوجهات المفكرين والباحثين، ومن بين هذه التعاريف:

- السياسة الزراعية هي فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة[2].

  فالسياسة الزراعية هنا هي جزء من السياسات الاقتصادية للدولة تضعها السلطة العامة بمختلف أجهزتها لتسيير القطاع الزراعي وجعله قطاعا فعالا.

- السياسة الزراعية هي أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية، ومن أهدافها الأساسية معالجة الصعوبات التي تواجهها المجموعات الريفية في جهودها للتكيف مع الشروط الجديدة.[3] حيث نجد هذا التعريف يركز على ضرورة تحقيق التنمية الزراعية والريفية للبلاد.

- السياسة الزراعية هي جزء من السياسة العامة للدولة، تتضمن الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة، يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمستغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته، وضمان استمراريته.[4]

---

[1] فاروق أهناني، "**سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر (دراسة تقييمية 2000-2019)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019\2020)، ص 33.

[2] روفية بن عامر، "**السياسة الحكومية في قطاع الفلاحة في ظل الازمة النفطية 2014-2019 (دراسة حالة ولاية الوادي)**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019\2020)، ص 12.

[3] منى رحمة، "**السياسات الزراعية في البلدان العربية**"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000)، ص 11.

[4] عبد القادر شويرفات، "**السياسة الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، 2018\2019)، ص 21.

- السياسة الزراعية هي مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية لتشجيع وزيادة الإنتاج وزيادة العائد من الصادرات.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا **تقديم تعريف إجرائي** للسياسة الزراعية وبالتالي السياسة الزراعية هي فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير والبرامج التنظيمية التي تضعها مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتسيير القطاع الزراعي، وهي تختلف حسب الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد، تتضمن مجموعة من الخطط التنموية التي تسعى لتحقيق جملة من الأهداف من بينها إشباع حاجيات المواطنين وتحقيق فائض في الإنتاج.

الفرع الثاني: خصائص السياسة الزراعية:

لابد من السياسة الزراعية كجزء من سياسة اقتصادية واجتماعية متكاملة أن تتميز وتعمل على تحقيق ما يلي:

- **الكفاءة:**

بمعنى تنمية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة واستغلالها بطريقة عقلانية ومراعاة الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من هذه الموارد.

- **الديمومة:**

أي إدارة الموارد الزراعية وخاصة التربة والمياه والغطاء النباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها حيث ما كان ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية واستدامة إنتاجها على المدى البعيد دون أن تشكل عبئا على موازنة الدولة، وكذا توفر المناخ الاستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص من خلال التطوير والتحديث المستمر للتشريعات المتعلقة بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى تامين السلع للمستهلكين باستمرار وبكميات كافية.

[1] الهام قدور، **السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق (دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012)**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016\2017)، ص 138

- **العدالة:**

وتعني تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وداخل القطاع الزراعي نفسه، وكذا توفير الفرص المتكافئة لجميع العاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية، وخاصة صغار المزارعين المنتجين الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي لدخولهم، فضلا عن زيادة دخول العاملين والمزارعين في القطاع الزراعي ورفعها لمستويات تتحقق فيها العدالة وتكفل بالتالي تحسين مستواهم المعيشي.[1]

الفرع الثالث: أهداف السياسة الزراعية:

تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين، الهدف الأول يتضمن تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، أي تحقيق الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد ممكن، وأي تقصير أو غياب في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك.[2]

المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية

إن التطور الاقتصادي الذي شهدته أغلب الدول، سمح لهذه الأخيرة بضرورة تبني سياسة فلاحية معينة، غير أنّ هذه السياسة تختلف من دولة لأخرى باختلاف الطبيعة الاقتصادية لتلك الدول، ولكن جلها تهدف إلى حل المسألة الزراعية قصد الوصول إلى عملية الاكتفاء الذاتي، وبعد التصدير إلى الخارج، بغية تامين أمنها الغذائي الذي أصبح يهدد سيادة الدول وبقائها، أي بشكل عام تنمية القطاع الزراعي وترقيته.

وقبل التطرق لأنواع السياسة الزراعية لابد من إبراز الفرق بين السياسة الزراعية ذات الطابع الاشتراكي والسياسة الزراعية ذات الطابع الرأسمالي حيث:

[1] ايمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائ**ر، مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، 2015\2016)، ص 11.

[2] منى رحمة، مرجع سابق، ص 11

ترتكز السياسة الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد، وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الملكيات الكثيرة، وقد اعتمدتها بلدان المعسكر الاشتراكي سابقا.

أما السياسة الفلاحية ذات الطابع الرأسمالي تعتمد على آليات السوق، وترمي إلى القضاء على كل أشكال تدخل الدولة في القطاع واعتبار ذلك التدخل غير نافع بوجه عام، كما تعمل السياسات الليبيرالية على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار فلا تتدخل الحكومات عند ارتفاعها أو تقلباتها، وبذلك يتم منح المبادرة للقطاع الخاص في تنمية القطاع الزراعي.[1]

ومنه يمكن تصنيف السياسة الزراعية إلى ثلاث أنواع كالتالي:

الفرع الأول: سياسة التوجيه الزراعي

نجدها بشكل واضح في الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وهي تجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، وقد انطلقت سياسة التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا تطلب الأمر وكان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثمة خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثروة الصناعية.[2]

تسمح هذه السياسة بجعل القطاع الزراعي قطاعا رياديا في الاقتصاد الوطني، كما أنها تخدم عملية التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة، باعتبار أن العوائد التي تنجم من الزراعة يتم استثمارها في الصناعة، وباقي القطاعات الأخرى.[3]

الفرع الثاني: سياسة الإصلاح الزراعي

الإصلاح الزراعي يعني إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي من اجل زيادة إنتاجيته، وتوفير موارد مالية من قطاع الزراعة لاستثمارها في عملية التنمية القومية، كما يعمل الإصلاح الزراعي على تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين،[4] وقد تبنت الكثير من الدول سياسة الاصلاح الزراعي، من بينها

---

[1] الهام قدور، مرجع سابق، ص 41

[2] عبد القادر شويرفات، مرجع سابق، ص 24.

[3] يونس صاحب، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر (دراسة حالة مواد غذائية أساسية)**، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014\2015)، ص 22.

[4] الهام قدور، مرجع سابق، ص 43.

آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبعض الدول الأوروبية كإسبانيا وإيطاليا، و قد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدث في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- توزيع الأراضي المصدرة على الفلاحين الذين لا يملكون.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

عموما، فإن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشييع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة، وإلى جانب هذه الأهداف، هناك أهداف سياسية واجتماعية من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان[1].

ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات، فإنها تبقى في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسة الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل مختلفة، قد تكون عوامل سياسية أو اقتصادية[2].

الفرع الثالث: سياسة الثورة الزراعية

يعبر مصطلح الثورة عن التغيير الشامل والكامل الذي يحدث عندما تصبح القوى القديمة على اختلاف أنماطها وأشكالها، غير قادرة على مواجهة ومواكبة متطلبات المجتمع القائمة، وهي بذلك تتطلب ثلاث عمليات لقيامها:

- تغيير صورة الهرم الاجتماعي.
- إحلال علاقات اجتماعية جديدة محل العلاقات الاجتماعية القديمة.
- تبديل شكل ومضمون السلطة السياسية.

[1] كوثر الدبة، **السياسات الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016\2017)، ص 13

[2] ايمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، مرجع سابق، ص 13.

أما الثورة الزراعية كواقع، تعني زيادة كبيرة في متوسط الإنتاج الفلاحي السنوي، كما تشير الثورة الزراعية لفترة يتجاوز فيها الإنتاج الفلاحي وبفرق واسع التطور الديمغرافي.[1]

وقد طبقت هذه السياسة في الدول التي تبنت التوجه الاشتراكي، وهي تعتمد على مصادرة الأراضي من ومنحها للمزارعين الذين يقومون على زراعتها واستغلالها لصالحهم وصالح المجتمع، وهي سياسة أثبتت فشلها في معظم دول العالم، نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية.[2]

المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية

للقطاع الزراعي دورا هاما في اقتصاديات الدول، وخاصة النامية منها، من حيث فرص العمل والإنتاج، وبالتالي التنمية. وقد أكدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وطيدة تجمع بين الزراعة والتنمية بأبعادها المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية[3]، ومن بين هذه الدراسات نجد نظرية **"آدم سميث"** حول التنمية الزراعية، حيث تتأسس هذه النظرية على فكرة فحواها أن ضعف الإنتاج الزراعي أو انعدامه يمكن أن يؤدي إلى استمرار ضعف الاقتصاد، بمعنى إذا لم نطور القطاع الزراعي فإن اليد العاملة لهذا القطاع يمكن أن تنتقل إلى قطاعات أخرى، التي تستقطب عدد كبير من الأيدي العاملة، وهو ما دفع آدم سميث إلى المناداة بضرورة تطوير الريف حتى لا يهجره السكان وبذلك تهمل الزراعة، ونتيجة لذلك يكون هناك ضعف في الاقتصاد، بسبب قلة الإنتاج الزراعي، وعليه وجب تطوير القطاع الزراعي من خلال المكننة التي تسمح بتقليل عدد الأيدي العاملة في هذا القطاع وتوجيهها للقطاع الصناعي و باقي القطاعات الأخرى[4].

وقد قدم "آدم سميث" في نظريته هذه المجموعة من الأدلة، توضح دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، وهي على النحو الآتي:

---

[1] يونس صاحب، مرجع سابق، ص 23.

[2] ثورية الماحي، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق زراعة مستدامة بيئيا مع الاستفادة من السياسة الزراعية المشتركة PAC، **مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)**، م 07، ع 02، (جوان 2021)، ص 267.

[3] أسية لعساس، تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية: عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017، **مجلة المنهل الاقتصادي**، م 04، ع 03، (ديسمبر 2021)، ص 400.

[4] الطيب هاشمي **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر: الفترة 2000-2006**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006\2007)، ص 24.

- الزراعة، تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية، وإن كان هذا يتطلب عوامل أخرى مثل إنتاجية الاستثمارات الفلاحية التي من شأنها تحرير اليد العاملة الضرورية للتنمية الصناعية، كما أن الاستثمار في الفلاحة من شأنه يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل.
- إن تطوير الزراعة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى المساهمة بطريقة إيجابية في توزيع المداخيل الزراعية، وذلك مرتبط بـ:

- التوسع الداخلي للسوق، وهذا مرتبط بالأسعار والمداخيل إذ انه كلما انخفضت الأسعار زاد الطلب على السلع الغذائية، وانخفاض الأسعار مرتبط هو الآخر بتكلفة الإنتاج، والتي لا يمكن تقليلها إلى أدنى ما يمكن، إلا إذا تمت العملية بكفاءة عالية.
- أو التوسع الخارجي للسوق، عن طريق التصدير الذي لا يمكن أن يتم إلا إذا كان الإنتاج وفيرا وبأسعار تنافسية قادرة على جلب المستهلك.

وبالتالي فإنَّ للقطاع الزراعي دور مهم، من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات التالية:

الفرع الأول: مساهمة الزراعة في توفير الغذاء:

يهدف النشاط الزراعي إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث يعتبر المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم، وفوق هذا وذاك، فقد أصبح "الغذاء" يستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على الدول، من أجل موقف سياسي أو تأييد لقضية معينة.

ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنَّه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة، ومضاعفة المساحات المروية، ورفع إنتاجية المحاصيل، حيث أن المضي بالتنمية بخطوات بطيئة لا يؤدي إلا إلى مزيدًا من العجز في الإنتاج، ومزيدًا من الموارد المستوردة، مما يعني تبعية غذائية للخارج.[1]

[1] أسية لعساس، مرجع سابق، ص ص، 400، 4001.

الفرع الثاني: تقليص أو سد الفجوة الغذائية:

يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلَّما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلَّما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح، أي كلَّما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد، وتقليص الفجوة يتطلب أموالا طائلة من العملة الصعبة والذي بدوره يؤدي إلى الدخول في المديونية.[1]

الفرع الثالث: المساهمة في توفير النقد الأجنبي:

إذ يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي من خلال زيادة صادراتها، وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، لأن اللُّجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا على عاتق الدولة، خاصة بالنسبة لاستيراد المعدات و الآلات التكنولوجية للاستثمار في قطاع الصناعة، والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد المصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، على أن لا يعتمد التصدير الزراعي على منتج واحد وإنما يجب تنويع صادرات المنتجات الزراعية.[2]

الفرع الرابع: الزراعة كمصدر لليد العاملة:

تبرز مساهمة الزراعة في مد القطاع الصناعي ومختلف القطاعات الأخرى باليد العاملة، نتيجة للتقدم والتوسع في الخدمات، مما يؤدي إلى خلق الطلب المتزايد على القوة العاملة، ويتم ذلك لسببين:

- وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي، تؤدي إلى خروج معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى قطاعات أخرى، هذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية من الزراعيين الذي يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين.
- تبني طرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي، مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية، التي تتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.[3]

[1] نور رزيق، سمير عيوب، المكانة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر، **دراسات اقتصادية**، م 16، ع 01، (2022)، ص 156.

[2] أسية لعساس، مرجع سابق، ص 401.

[3] نور رزيق، سمير عيوب، مرجع سابق، ص 156

الفرع الخامس: تحسين وضع ميزان المدفوعات:

وذلك بزيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد الغذائية، كالخضر والفواكه والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى، إذ أن كل الشروط متوفرة ماعدا تغيير النظرة الثانوية للقطاع الزراعي، والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة منه.[1]

الفرع السادس: المساهمة في توفير الموارد المالية:

إن زيادة الإنتاج الزراعي يساهم في زيادة دخول المزارعين والعاملين في هذا القطاع، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول المزارعين، وهكذا فان تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة.[2]

من خلال الطرح النظري لموضوع السياسة الزراعية يمكننا القول، أن هذه الأخيرة هي أحد مكونات السياسة الاقتصادية لأي بلد، وهي متجذرة في القطاع وتطبق في جميع الدول، غير أنها تتنوع بحسب الحاجة إلى تطبيقها (سياسة التوجيه الزراعي، سياسة الإصلاح الزراعي، سياسة الثورة الزراعية) من أجل إحداث التغيير المراد في القطاع، شريطة أن تسير من طرف هيئات حكومية تتسم بالكفاءة والفعالية وذات أهداف إستراتيجية.

وبما أن الزراعة تشكل عصب الاقتصاد الوطني، فلها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وبذلك التنمية في جميع المجالات، الاجتماعية والبيئية، وخاصة التنمية في المناطق الريفية والصحراوية، من خلال الاستثمار في الموارد الطبيعية الموجودة، و بذلك توفير فرص العمل وزيادة الدخل القومي، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، كما يساهم القطاع الزراعي في زيادة الصادرات لتحسين درجة الاعتماد على الذات و تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، إلا أن هذه الإسهامات تتباين وتتفاوت درجة أهميتها من دولة لأخرى حسب التنمية التي وصلها اقتصاد تلك الدولة.

[1] المرجع نفسه، ص ص، 156، 157.

[2] أسية لعساس، مرجع سابق، ص 401.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتصدير وإستراتيجية تنويع الصادرات

احتلت قضيت التصدير وإستراتيجية تنويع الصادرات، المرتبطة بالتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاد دول العالم وخاصة النامية منها، فقد حظيت باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين من خلال العديد من الدراسات، كما احتلت مكانة هامة في مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، ونتيجة الفشل الذي شاهدته بعض السياسات التجارية في الدول النامية، والذي أدى إلى اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، سعت بذلك في العمل الجاد على تطبيق إستراتيجية تنويع الصادرات نتيجة للدور الذي تؤديه من خلال تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، وقصد تحقيق ميزان تجاري رابح من جهة أخرى.

المطلب الأول: ماهية التصدير

للتصدير دور أساسي في اقتصاد أي دولة، إذ لا يمكن تصور دولة ما تعيش بمعزل عن العالم الخارجي مهما كانت مواردها وإمكانياتها، فهي بحاجة إلى الانفتاح عن العالم الخارجي من خلال التصدير، الذي يعتبر الخيار الاستراتيجي الذي سيمكنها من ربط سوقها المحلي بالأسواق الدولية عبر تصدير منتجاتها، ومنه توفير العملة الصعبة، والتي تعتبر مداخيل للنمو والتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف التصدير

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لمفهوم التصدير، باختلاف وجهة نظر المفكرين والأخصائيين الاقتصاديين، ونذكر من بينها:

- التصدير هو القدرة على تحقيق تدفقات سلعية، وخدمية، ومعلوماتية ومالية، وثقافية، وسياحية وبشرية، إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف من أرباح وقيمة مضافة، وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها[1].

[1] بلقاسم محتال، طاهر بن بكاي، "**أدوات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر واقع وافاق**"، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي -برج بوعريريج-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021، ص 2.

- التصدير هو بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الجنبية[1] .
- إن عملية انتقال ملكية السلع والخدمات المختلفة بصفة نهائية، من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير المقيمين تعبر عن تصدير، الذي لم يعد عاملا ثانويا أو مجرد دعامة للاقتصاد فحسب، بل أصبح إلى حد ما عبارة عن مشاركة التقسيم الدولي للعمل من جهة، وضرورة حتمية لمواجهة المنافسة في الأسواق العالمية من جهة أخرى[2].

لقد عرف مفهوم التصدير أربعة مفاهيم مختلفة وكل مفهوم يتماشى مع مرحلة معينة:

- المفهوم الأول ألا وهو إحلال الصادرات، ويقصد به سعي البلدان إلى إنتاج السلع التي هي بحاجة إليها محليا، لكي تتجنب عملية الاستيراد، أي أنها تسعى إلى الإكتفاء الذاتي بإحلال الصادرات.
- المفهوم الثاني والمتمثل في تصدير الفائض، إذ تسعى بعض الدول إلى تصدير الفائض من المنتوجات محليا لبلدان بحاجة اليها.
- المفهوم الثالث وهو التصدير أو الموت، حيث ظهر في هذه المرحلة شعار النمور الآسيوية، الذي كان يرمي إلى التصدير أو الموت إذ أصبح من الضروري القيام بعملية التصدير من أجل تمويل الحاجات الضرورية كالدواء مثلا.
- وأخيرا المفهوم الرابع الذي يخص استهلاك فائض التصدير، حيث عرف التصدير مؤخرا معنى جديد، فأصبحت الدول تسعى بالدرجة الأولى إلى التصدير ثم استهلاك الفائض، وهذا من أجل السعي إلى كسب الأسواق الخارجية، ولأنها لا تستطيع العيش منعزلة عن الدول الأجنبية.[3]

---

[1] سميحة بوليف، عائشة بروسي، مشرية العلمي، **"آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر الفترة (2000 -2015)"**، مذكرة ماستر، (جامعة حمه لخضر الوادي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2016، ص 14.

[2] علي عبابه، **"تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات"**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير)، 2018، ص 3.

[3] المرجع نفسه، ص 4.

ومن خلال التعاريف السابقة لمفهوم التصدير، يمكن تقديم تعريف إجرائي كالتالي:

التصدير هو ذلك النشاط الذي يمكن من خلاله إيصال المنتجات من السوق المحلي إلى الأسواق الأجنبية، من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير المقيمين، غير انه يعتبر عملية معقدة تستلزم تدخل مجموعة من الاختصاصات المختلفة كالتسويق، التمويل، التموين، والتأمين والنقل، وهذا ما يتطلب تجنيد كل طاقات المؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية التصدير

تكمن أهمية التصدير من خلال العناصر التالية[1]:

أ. خلق فرص عمل جديدة:

تزداد فرص العمل في القطاعات التي تشهد زيادة في صادراتها، نظرا لزيادة كفاءتها الإنتاجية وقدراتها التنافسية، لذا فالصادرات تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل، إذ أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحوه حوالي 270 ألف فرصة عمل جديدة، وهذا ما أكدته تجارب دولية مختلفة كاليابان، كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة، ماليزيا وتايلاند، من استخدام التوجه للتصدير في توليد معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة.

ب. إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات، باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن في الاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

ج. جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:

الاستثمار عنصر أساسي لنجاح عملية التصدير، وقد أكدت ذلك العديد من التجارب الدولية الناجحة، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة، بالإضافة إلى الإرتباط بالأسواق العالمية، كما يعمل على إنشاء صناعات جديدة، وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط الإنتاجات المحلية بالأسواق الدولية.

[1] المرجع نفسه، ص ص 5،6.

د. تحقيق معدلات نمو مرتفعة:

إن هدف أي سياسة اقتصادية يكمُن في تحقيق معدلات نمو مطّردة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك، سيكون له أثر ومردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في الميزان التجاري ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا من خلال الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والواضحة بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في الدولة.

الفرع الثالث: أهداف التصدير

يرمي التصدير في أي دولة إلى ما يلي[1]:

أ. الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية:

- ✓ تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- ✓ التكيف مع المنافسة.
- ✓ التواجد في السوق الدولية.

ب. الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:

- ✓ الزيادة في رقم الأعمال.
- ✓ رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- ✓ رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- ✓ تسمح المنافسة في الرفع من عملية التسيير المالي.

ج. الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- ✓ تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- ✓ استغلال الامتيازات المتوفرة.
- ✓ خفض الكلفة الإنتاجية.

[1] عبد الكريم الأشهب، وليد زيدان، "**واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراية حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة من (2005-2015)**"، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 5.

✓ الرفع من جهود البحث والتطوير.

المطلب الثاني: مفهوم إستراتيجية تنويع الصادرات

في ظل التغيرات الدولية وارتفاع حجم المديونية، لجأت العديد من الدول وخاصة منها النامية إلى حتمية تبني سياسات إستراتيجية من أجل تنمية وتنويع صادراتها نظرا للدور المحوري الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، وجلب العملة الصعبة، وبالتالي خفض الدين الخارجي، كما تساهم هذه الإستراتيجية خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد صادرتها بنسبة كبير على قطاع المحروقات إلى الحد من هذه التبعية عبر استحداث صادرات غير نفطية، مما يؤدي إلى تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل في الدولة.

الفرع الأول: تعريف إستراتيجية تنويع الصادرات.

يعد التنويع الاقتصادي هدفا أساسيا وشرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر إستدامة، من خلال تنوع السلع والخدمات التي ينتجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

حيث استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار بغرض تجنب الاقتصاد صدمات تابعة لمورد واحد، خاصة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع المحروقات، فالتنويع الاقتصادي يعني لها الحد من الإعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع المحروقات باستحداث صادرات غير النفطية من خلال رفع القدرات الإنتاجية لقطاعات متنوعة.

ومن بين أهم المؤشرات الدالة عل على التنويع الاقتصادي نجد مؤشر تنويع الصادرات، أي وجود نسبة صادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، وكذا العناصر المكونة للصادرات غير النفطية[1].

[1] فاطمة بن يوب، "**تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**"، جامعة 08 ماي 1954، قالمة، ص ص 1-3، تم الاطلاع يوم: 2023/01/22، في الموقع: https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/11_0.PDF

ومنه يمكن تعريف إستراتيجية تنويع الصادرات على أنها:

شكل من أشكال التنويع الاقتصادي، تعبر عن تلك العملية التحويلية التي تضمن الانتقال من النمط التقليدي للتصدير المبني على المواد الأولية إلى النمط غير التقليدي، من خلال عرض قاعدة واسعة من المنتجات الموجهة للتصدير، يبرز دور التنويع في هذه الحالة كأداة لتقليل تذبذب إيرادات التصدير والرفع من القيمة المضافة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك بالشكل الذي يضمن تنمية القدرات الإنتاجية، من خلال العمل، والترابط فيما بين الأنشطة، وزيادة نمو الأسواق.

بالتالي فإن إستراتيجية تنويع الصادرات تعبر عن الانتقال وتوسيع قاعدة الصادرات من السلع التقليدية إلى سلع غير تقليدية، وتسويقها، وذلك حسب ترتيب أولوية المواد والمنتجات الموجهة للتصدير بالشكل الذي يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، وزيادة عوائد التصدير.

كما تعرف إستراتيجية تنويع الصادرات، على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والأسواق العالمية.[1]

فمسعى تنويع الصادرات يهدف إلى تحقيق معدل عالي من التطور لتجارة التصدير من جانبها الكمي والنوعي.

الفرع الثاني: أنماط تنويع الصادرات

يأخذ تنويع الصادرات أنماط مختلفة وهي:

أ. **التنويع الأفقي:** وهو الزيادة في عدد المنتجات المصدرة داخل نفس القطاع، سواء كان قطاع أولي، او ثانوي، أو خدمي، من خلال إضافة منتجات جديدة في التركيبة الموجودة أصلا[2].

ب. **التنويع العمودي:** يكون من خلال معالجة السلع والمنتجات محليا لتكون حلقة الوصل بين القطاعات الاقتصادية الثلاث، وذلك يتضمن التوجه نحو استغلال تلك المنتجات ضمن الأنشطة

[1] علي عبابه، مرجع سابق، ص ص 9، 10.

[2] رقية حساني، **"الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات الى استراتيجية تنويع الصادرات بعض التجارب الناجحة: إيران، ماليزيا، إندونيسيا"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، م (04)، ع (02)، ص 190.

الخالقة للقيمة المضافة، وبالتالي توسيع الفرص أمام سوق المواد الأولية مما يدعم النمو والاستقرار.

ج. **التنويع القطري:** يتضمن الانتقال من التركيز على القطاع الأولي إلى التركيز على القطاعين الثانوي والخدمي، وذلك ما يعبر عن التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد[1].

الفرع الثالث: أهداف إستراتيجية تنويع الصادرات.

يخلق تمركز الصادرات في قلة من السلع الأولية مخاطر حقيقية ذات بعد اقتصادي وسياسي، ومن هنا يتضح الدور الحاسم لتنويع الصادرات في احتواء تلك المخاطر[2]، وبالتالي يسعى هذا الأخير إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقوية درجة العلاقة التشابكية بين مختلف القطاعات الإنتاجية، من منطلق أنها تشجع على تنويع الإنتاج الموجه نحو التصدير، هذا الأخير الذي يرتبط بعلاقات أمامية وخلفية مع أنشطة إنتاجية أخرى بالاقتصاد المحلي[3].
- تجنب الآثار السلبية على مستوى الطلب، حيث أن الأثر المزدوج لتدني الكفاءة ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في نشاطات إنتاج المواد الأولية وعلاقة ذلك بالتكامل الأمامي والخلفي مع باقي قطاعات الاقتصاد يؤدي ذلك حتما إلى تراجع مستوى النمو الاقتصادي[4].

[1] علي عبابه، مرجع سابق، ص 11.

[2] المكان نفسه.

[3] مصطفى بن ساحة، عبد الناصر بوثلجة، "**معالم التحرك الاستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر**"، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، ص 2018، ص 245.

[4] علي عبابه، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية للتصدير.

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية كبيرة لنشاط التصدير، نظرا لما يساهم من نمو وتنمية اقتصادية، بدءًا من الفكر التجاري، ثم الكلاسيكي والحديث.

الفرع الأول: التصدير في الفكر التجاري.

يعتبر الفكر الاقتصادي التجاري الذي ساد القرنين السادس عشر والسابع عشر أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا، حيث اعتبر كقطاع ريادي محفز للاقتصاد، ومن أهم مفكريه نجد Colbert-Davenant، Mun-Petty،[1] حيث اعتبر التجاريون أن قوة أي شعب من الشعوب تتمثل بما لديها من ثروة (معادن نفيسة)، وبالتالي فقد ركز الفكر الماركنتيلي على جانب الصادرات في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة ثروته أو زيادة مصادر الحصول على تلك الثروة، وذلك عن طريق زيادة رصيدها من الذهب والفضة، والسياسة التي كانت متبعة في ذلك هي ضرورة تكوين فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات على الواردات وفرض قيود على التجارة الخارجية، ومن هنا تبدو آلية تشجيع الصادرات عند التجاريين وضرورتها بما يسمح بتدفق المعدن النفيس إلى الدولة.

وتتضح أهم ملامح السياسة التجارية في تشجيع الصادرات من خلال ما يلي[2]:

- تقديم الدعم اللازم لنشاط التصدير في شكل إعانات التصدير، أو تقديم الدعم لقطاعات الإنتاج الرئيسية بغرض تشجيع الإنتاج المحلي بما يسمح تحقيق فائض في التصدير.
- تشجيع الصادرات الصناعية من خلال الحد من تصدير مواد الخام إذا ما توفرت الفرصة لتصديرها على شكل منتجات صناعية، فقد أوقفت إنجلترا تصدير الصوف الخام نهائيا عام 1960 بهدف تصديره في صورة منتجات نهائية.
- إنشاء المناطق والموانئ الحرة التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

[1] فاطمة الزهراء علياتي، **" أثر الصادرات على النمو الاق في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019"**، مذكرة ماستر، (جامعة يحي فارس بالمدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير)، 2020، 18.

[2] سليمان دحو، **"التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة حالة واقع تسويق التمور"**، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2015، ص 13.

- استخدام سياسة العاملة على نحو يسمح بزيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية.
- تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية وغير الجمركية.
- تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال إتباع نظام "الدور باك Drawback".[1]
- ومن وجهة نظر التجاريين أنهم كانوا يوافقون على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال دعم وتشجيع الصادرات من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج وأجور العمل من ناحية أخرى، وصولا إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري[2].

الفرع الثاني: التصدير في الفكر الكلاسيكي.

نشأ الفكر الكلاسيكي في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، نتيجة لتراجع الفكر التجاري، ومن بين مفكريه "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو"، حيث اعتمدت أفكارهم على مبدأ التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي فهم ينادوا بالحرية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية[3].

فقد اهتم 'آدم سميث' بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي، حيث أقر بأنه تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وأكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، فاهتمامه انصب على القوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس. أما "ريكاردو" ساهم في إبراز دور التجارة الخارجية في تحقيق نمو اقتصادي على أسس علمية جديدة، حيث أوضح أن قيام التجارة الدولية يتم على أساس اختلاف النفقات، الذي يتيح مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بتوفر شروط الحرية الاقتصادية[4].

[1] بلقاسم محتال، طاهر بن بكاي، مرجع سابق، ص 12.
[2] علي عبابه، مرجع سابق، ص 13.
[3] بلقاسم محتال، طاهر بن بكاي، مرجع سابق، ص 13.
[4] علي عبابه، مرجع سابق، ص 14.

كما بين مفكرو الفكر الكلاسيكي دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة، وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدام الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية[1].

الفرع الثالث: التصدير في الفكر الاقتصادي الحديث

قام العديد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وفي عام 1936 قدم الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كينز" ما يعرف بالنظرية الكينزية لينتقد بها قوانين وتحليل التقليديين، ويؤسس تحليلا اقتصاديا كان ناجحا لازمة الكساد. ومن بين رواد هذا الفكر الذين يحملون وجهة نظر مغايرة إزاء دور الصادرات منهم "Marks، Nurks، Myrdal"[2]

حيث أشار "ماركس" إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، أما "ميردال" فهو يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أيضا أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز مقام الدول المتقدمة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، وبالتالي يشير "ميردال" إلى أن التجارة الخارجية لا تؤدي إلى ركود اقتصادي. أما "نوركس" فهو يرى أن التجارة الخارجية أداة لزيادة النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، ودل على ذلك بمثال عن الدور الذي لعبته التجارة الخارجية في الدول الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب من طرف الدول النامية، خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجية على مواد التصدير سلعة

[1] فوزي بن ساعد، "**دور القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الجزائرية للفترة (2000- 2014)**"، مذكرة ماستر، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2015، ص 14.

[2] بلقاسم محتال، مرجع سابق، ص 14.

غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بقيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية وذلك نتيجة عراقيل في أسواق الدول المتقدمة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[1]

[1] عبد الكريم الأشهب، وليد زيدان، مرجع سابق، ص ص 7، 8.

المبحث الثالث: تجارب دول عربية في الزراعة الصحراوية

لقد قامت العديد من الدول العربية باستخدام مجموعة من التقنيات والأدوات الحديثة، بغرض عصرنة قطاعها الزراعي بصفة عامة والزراعة الصحراوية بصفة خاصة، لتنمية وإنعاش هذه الأخيرة، من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام، وفائض في الإنتاج ومنه إمكانية التصدير والتقليل من الاستيراد، ومن بين هذه الدول نجد "جمهورية مصر العربية" و"الإمارات العربية المتحدة".

المطلب الأول: تجربة مصر (واحة الفرافرة) في استخدام الطاقة الشمسية في الري في الزراعة الصحراوية

في دراسة نشرت في شهر جوان 2022 لقياس تجربة استخدام الطاقة الشمسية للري في صحراء الفرافرة بمصر، للفترة (2020- 2021)، والتي تعد من أكبر المساحات الصحراوية الموجهة للزراعة الصحراوية المقدرة بـ 132,6 ألف كلم مربع، والمستهدفة من خلال سياسات الحكومة المصرية لتطوير الإنتاج الزراعي في مصر والاتجاه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج، وتحسين نوعية وجودة المنتجات الزراعية[1].

ونظرا أن واحة الفرافرة تعد أحد مناطق التركز البحثي والعلمي لمركز بحوث الصحراء، كأحد المراكز البحثية المتخصصة في زراعة المناطق الجافة والصحراوية، لذا كَلّفت إدارة المركز الهيئة البحثية بتوسيع دراساتهم وأبحاثهم، في دراسة أهمية استخدام الطاقات المتجددة لرفع كفاءة استغلال الموارد

[1] ايمان مشري، وئام ملاح، **الزراعة الرقمية كتوجه استراتيجي في القطاع الزراعي وتحديات تبنها في القطاع الزراعي الجزائري: على ضوء تجارب ناجحة في هذا المجال**، الملتقى الدولي الأول المنظم من طرف الغرفة الفلاحية لولاية الوادي بالتعاون مع مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والافريقية، مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة، مخبر البيولوجيا والصحة الذكية، جمعية الابتكار لتطوير المنتجات الفلاحية الصناعية والشمندر السكري، دار الثقافة، ولاية الوادي، الجزائر، 2023/02/26.

المائية بالمناطق الصحراوية، وعليه تم اختيار منطقة الفرافرة عينة للدراسة، باعتبارها أكبر المساحات المستهدف زراعتها في هذا المشروع، وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج[1].

الفرع الأول: أثر استخدام الطاقة الشمسية على تكاليف الري بالمنطقة

في ضوء كل من التكاليف والإيرادات الكلية يبين الجدول الموالي صافي العائد الزراعي بعينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (01): أثر استخدام أنظمة الطاقة على تكاليف الري لمحاصيل عينة الدراسة للإنتاج النباتي بالفرافرة (2020\2021)

	القمح	الشعير	البنجر السكري	البرسيم الحجازي	بطاطس	الفول السوداني	نخيل البلح
الري بالطاقة الشمسية(جنيه)	4131	4046	31512	9237	22765	17022	27929
الري بطاقة الديزل(جنيه)	2458,6	2906,8	11792,6	5089,4	21072,2	15080,7	24054,2
معدل التغير(%)	40,5	28,2	12,7	44,9	7,4	11,4	13,9

Source: Gamal Al-Din Ahmed Mahmoud Ibrahim, **Efficient Use of Sun Energy in Plant Production in One and Half Million Fadden Regions (Case Study of the Frafra Oases),** Journal of the Advances in Agricultural Researches (JAAR) Volume: 27 (2), p 432.

[1] Gamal Al-Din Ahmed Mahmoud Ibrahim, **Efficient Use of Sun Energy in Plant Production in One and Half Million Fadden Regions (Case Study of the Frafra Oases)**, Journal of the Advances in Agricultural Researches (JAAR) Volume: 27 (2), 2021, p430.

من خلال الجدول رقم (01) يتبين ارتفاع كفاءة استخدام الري بالطاقة الشمسية مقارنة بالري بطاقة الديزل لمحاصيل الإنتاج النباتي بعينة الدراسة بالفرافرة، والذي يرجع إلى تحقيق نفس القدر من الإيرادات بتكاليف أقل وصافي عائد أكثر في حالة الري باستخدام الطاقة الشمسية مقارنة الري بطاقة الديزل، نظرا لارتفاع تكاليف السولار والزيوت، بسبب انخفاض دعم الدولة للمنتجات البترولية، في الوقت الذي تمنح فيه الدولة قروض لمستخدمي الطاقة الشمسية، لتقليل ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من تكاليف توفير النقد الأجنبي لاستيراد المنتجات البترولية[1].

الفرع الثاني: أثر استخدام الري بالطاقة الشمسية على التكاليف الكلية للمحاصيل

الجدول الموالي يوضح تكاليف المحاصيل المأخوذة كعينة، في حال استخدام الري بالطاقة الشمسية والديزل:

جدول رقم (02): التكاليف الكلية لمحاصيل العينة للفترة (2021/2020)

التكاليف الكلية	القمح	الشعير	بنجر السكر	البرسيم الحجازي	البطاطس	الفول السوداني	نخيل البلح
حالة استخدام الطاقة الشمسية(جنيه\فدان)	6819	6154	7668	8763	24494	9578	81271
حالة استخدام الديزل (جنيه\فدان*)	8491.4	7293.2	9387.4	21910.6	26177.8	11519.3	22145.9

Source: Gamal Al-Din Ahmed Mahmoud Ibrahim, **Efficient Use of Sun Energy in Plant Production in One and Half Million Fadden Regions (Case Study of the Frafra Oases)**, Journal of the Advances in Agricultural Researches (JAAR) Volume: 27 (2), p 435.

من خلال الجدول نلاحظ أن التكاليف من خلال استخدام الطاقة الشمسية أقل من نظيرتها عند استعمال الديزل، ويعود السبب الأول حسب الباحثين إلى التغيير في التكاليف الكلية بين النظامين إلى اختلاف التكاليف الثابتة والاستثمارية بين محاصيل عينة الدراسة، وكذلك طول فترة الإنتاج

[1] Ibid. p 432.

* فدان: هو وحدة مساحة، يستخدم في مصر والسودان، ويقصد بها الهكتار.

لمحصول نخيل البلح والبرسيم الحجازي عن بقية المحاصيل الأخرى فيرتفع نصيبهما من تكاليف البنية الأساسية مقارنة بمحاصيل موسمية الإنتاج.

أما السبب الثاني، هو اختلاف النظام المتبع في ري المحاصيل حيث ترتفع تكاليف الري بالرش عن الري بالتنقيط، بينما ترتفع تكاليف الري بالتنقيط مقارنة بالري بالغمر، نظرا لارتفاع تكاليف مكونات الشبكة من نظام لآخر.

كما أدى استخدام الطاقة الشمسية في الإنتاج النباتي بمنطقة الفرافرة، إلى انخفاض كمية انبعاث ثاني أكسيد الكربون في حالة الري بالديزل بنحو 94.37 ألف طن، وانخفاض التكلفة البيئية لمعالجة هذه الملوثات بنحو 1,09 مليار جنيه[1].

الفرع الثالث: أهم مشاكل استخدام الطاقة الشمسية في الإنتاج النباتي بواحة الفرافرة

تواجه منطقة الفرافرة العديد من المشاكل عند استخدام الطاقة الشمسية في الإنتاج النباتي، والجدول التالي يوضح الأهمية النسبية لمشاكل استخدامها.

[1] Ibid, p 435.

جدول رقم (03): الأهمية النسبية لمشاكل إستخدام الطاقة الشمسية في الإنتاج النباتي بواحة الفرافرة (2020- 2021)

المشكلة	التكرارات	الأهمية النسبية (%)
تأثير الطقس على تدفق المياه بطلمبات الطاقة الشمسية بنسبة 20 – 30 % في فصل الشتاء.	281	%73,8
وجود بعض العيوب عند الضخ المباشر من الشبكة لذلك لابد من وجود أحواض التخزين	206	%54,1
وجود أنواع مختلفة من حيث الجودة والسعر لا يكتشف عيوبها الا بعد الشراء	132	%36,6
غياب المعرفة والعلم للمزارعين بأهمية استخدام الطاقة الشمسية في الإنتاج النباتي	96	%25,2

Source: Gamal Al-Din Ahmed Mahmoud Ibrahim, **Efficient Use of Sun Energy in Plant Production in One and Half Million Fadden Regions (Case Study of the Frafra Oases**), Journal of the Advances in Agricultural (Researches (JAAR) Volume: 27 (2), p 440.

المطلب الثاني: تجربة زراعة الأرز في الأراضي الصحراوية للإمارات في إطار تطبيق الزراعة الرقمية

تعد تجربة زراعة الأرز الإماراتية الكورية للفترة (2019-2021)، في بيئة صحراوية الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، وبحسب فريق عمل إدارة التنمية الريفية لكوريا الجنوبية، يتوقع أن تصل الإنتاجية لكل 1000 متر مربع من المساحة التي تطبق عليها الزراعة التجريبية إلى إنتاج 763 كيلو غرام من الأرز، موضحين أن الدورة الزراعية تستغرق 160 يوما تقريبا، واختارت الوزارة بالتعاون مع الجانب الكوري "مركز الابتكار الزراعي" التابعة لها في منطقة "الذيد" بإمارة الشارقة، لتجربة زراعة الأرز في الإمارات، كما تم اختيار صنفين من الأرز وهما "جابونيكا" و"إنديكا" اللذان اثبتا قدرتهما على تحمل درجات الحرارة العالية والتعايش مع ظروف التربة المحلية، وذلك في إطار تحقيق الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في دولة الإمارات التي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام باستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الزراعة الرقمية[1].

ومن بين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للزراعة الرقمية في الأراضي الصحراوية في دولة الإمارات نجد:

الفرع الأول: التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة الرقمية في دولة الإمارات

1. **المسح بطائرات درون (من دون طيار):**

وقد استخدمت هذه التقنية في عام 2018، في دولة الإمارات العربية المتحدة، عبر مشروع المسح الجوي للمناطق الزراعية، وتعتبر تقنية استخدام الطائرات بدون طيار خطوة هامة، وداعمة لاستحداث قاعدة معلوماتية إحصائية متكاملة تساهم في دعم عمليات اتخاذ القرار، بالإضافة إلى رسم السياسات والاستراتيجيات المستقبلية، كما تساعد على تطوير منظومة الإرشاد الزراعي[2].

[1] ايمان مشري، مرجع سابق، 2023/02/26.

[2] نادية سوداني، التحول الى الزراعة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة "تجربة زراعة الأرز في الصحراء الشارقة خلال الفترة 2019 -2021، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، م (06)، ع (02)، ديسمبر 2022، ص 51.

2. أسطول من الروبوتات الزراعية:

حيث اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على أسطول من الروبوتات الزراعية المتخصصة في عمليات التعشيب، والتسميد، والحصاد، وهذا ما أدى إلى خفض تكلفة الإنتاج بنسبة تصل إلى 99,9%.[1]

3. جرارات ذكية:

لقد تم الاعتماد على هذه التقنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعتمد على القيادة الموجهة للنظام "جي بي اس" والتخطيط الأمثل للطريق، والتي ساهمت في التقليل من تآكل التربة، وتوفير تكلفة الوقود بنسبة 10%.[2]

ومن بين التقنيات الزراعية الرقمية التي تبنتها دولة الإمارات نجد:

1. تقنية الزراعة المائية (بدون تربة):

تعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة في مجال استدامة الأمن الغذائي، حيث نجحت في توظيف التكنولوجيا في تحديث القطاع الزراعي، بزيادة استخدام التكنولوجيا المائية، والتي تعتمد على المياه الغنية بالمغذيات لنمو النباتات من دون تربة، وسبب الاهتمام بهذا النوع من التقنيات يعود إلى طبيعة الأراضي الإماراتية الذي يغلب عليها الطابع الصحراوي، كما تصبو هذه التقنية إلى المساهمة في المحافظة على موارد المياه، المستخدمة في الزراعة ورفع الإنتاجية للوحدة المستخدمة للمياه، وخفض كميات الأسمدة المستخدمة، من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة في المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.[3]

2. استخدام تقنية الانبعاث الضوئي بأبوظبي:

تعتمد هذه التقنية على أسلوب الزراعة الرأسية من دون تربة أو استخدام مبيدات زراعية، وتختصر الفترة الزمنية لجني المحصول بنسبة كبيرة، إلى جانب نوعيته العالية من دون أي تغيير في خصائصه الغذائية، كما تعد هذه التقنية صديقة للبيئة لحجم التوفير للطاقة المستخدمة، وإعادة التدوير حتى الكمية القليلة من المياه، حيث تعمل الدولة على نقل

[1] المكان نفسه

[2] المرجع نفسه، ص 55.

[3] المرجع نفسه، ص 56.

التكنولوجيا وتدريب المنتجين المحليين عبر استخدام التقنيات الحديثة، للوصول إلى أعلى معدلات الإنتاج، وترشيد استهلاك المياه في إمارة ابوظبي، والهدف من هذا كله هو زيادة الإنتاج الذي يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بما يوازي الاستهلاك المحلي، مع إمكانية التصدير مستقبلا.[1]

الفرع الثاني: تحديات تجربة زراعة الأرز في دولة الإمارات العربية المتحدة

بالرغم من نجاح تجربة زراعة الأرز في دولة الإمارات العربية المتحدة، باستخدام تكنولوجيا الزراعة الرقمية، إلا أن محاولة زراعة الأرز في تربة صحراوية مليئة بالحصى هي مهمة صعبة، وبالتالي فقد واجهت هذه العملية مجموعة من التحديات والتي تم التغلب عليها من بينها:

- ارتفاع درجات حموضة التربة.
- نقص المياه العذبة أدى إلى تفاقم التحدي وإحباط عقود من المحاولات لزراعة المحاصيل على نطاق واسع.
- المياه الجوفية المستخدمة للري في دبي يبلغ متوسط محتوى الملح فيها 1,6 %، ولمعالجة هذه المشكلة، تم أولا استخدام الطريقة التقليدية المتمثلة في تخفيف الماء إلى حوالي 0,6% (من محتوى الملح)، والأهم من هذا، تم اعتماد طريقة البذر الجاف المباشر الذي يقلل من طلب مياه الري.
- انخفاض النمو في المناطق التي تقل فيها معدلات مياه الري، وتم التعامل مع هذه التحديات عبر استخدام بعض المواد العازلة الطبيعية، وتركيب نظام لمعالجة نسب ملوحة المياه[2].

من خلال التجارب التي تم طرحها، سواء بنقاطها الايجابية أو السلبية، يمكن للجزائر الاستفادة منها، كونها تمتلك مؤهلات تسمح لها بخوض بمثل هذه التجارب، باعتبار أن الجزائر جل مساحتها صحراوية، وذلك من خلال الأخذ بالعوامل والتقنيات التي ساهمت في نجاح

[1] المكان نفسه.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

الزراعة في المناطق الصحراوية في تلك الدول. باستغلال طاقاتها المتجددة، وبالنظر لموقعها الجغرافي تمتلك الصحراء الجزائرية أعلى الرواسب الشمسية في العالم بالإضافة لامتلاكها طاقة رياح معتدلة، والأهم من ذلك ضرورة عصرنة قطاعها الزراعي، بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي، مع الأخذ بعين الاعتبار العوائق والتحديات التي واجهتها تلك الدول ومحاولة تداركها.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق لكلا موضوعي السياسة الزراعية وإستراتيجية تنويع الصادرات، يتبين أن هذه الأولى ليست بحديثة فهي تعتبر ركيزة أساسية متجذرة على مستوى القطاع تسعى لتنظيمه والسهر على تحقيق أهدافه الإستراتيجية بالمستوى المطلوب من الكفاءة والفعالية، غير أنها تتنوع وتختلف من دولة لأخرى بحسب حاجة كل دولة، بين سياسات توجيهية، أو إصلاحية أو ثورات زراعية، لكنها تشترك في غاية واحدة وهي إحداث تغيير في القطاع الزراعي.

وباعتبار القطاع الزراعي قطاعا أساسيا في اقتصاد كل دولة، فله تأثير كبير في تحقيق تنمية في كل المجالات وخاصة الاقتصادية منها بالاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، وبذلك فهو يساهم في إشباع حاجيات المواطنين وتحسين المستوى المعيشي لهم، زيادة الدخل القومي، وتوفير مناصب عمل، وجلب العملة الصعبة من خلال تصدير المنتوجات الزراعية، وبالتالي يلعب هذا القطاع دورا هاما في تنويع صادرات الدول خاصة تلك التي تعتمد على الصادرات النفطية منها، بحيث أصبحت أغلب الدول تعمل على تنويع صادراتها لما له من أهمية كبيرة من أجل الخروج من التبعية للأسواق الخارجية وزيادة مصادر الدخل للدولة بالإضافة إلى تحقيق نمو وتنمية اقتصادية للبلاد.

وعليه فقد إحتل نشاط التصدير مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية والحديثة، من خلال طرحهم أفكار مختلفة حول نظرتهم لنشاط التصدير وأهميته، غير أنهم اشتركوا في فكرة واحدة وهي اعتبار أن التصدير له دور أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على حد سواء.

وفي نهاية هذا الفصل، من خلال التطرق لبعض التجارب الزراعية في المناطق الصحراوية، يتبين أنها تحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة.

الفصل الثاني: مكانة الزراعة الصحراوية في ظل استراتيجية تنويع صادرات الجزائر

تمهيد:

تواجه الزراعة في شمال البلاد مجموعة من المشاكل والتهديدات التي تشكل عائقا أمام استمرارها وتطورها، وتأتي في مقدمة هذه المشاكل وبالدرجة الأولى، تقلص الأراضي الزراعية وخاصة الخصبة منها، بسبب استغلالها بطريقة غير عقلانية لإقامة مشاريع تنموية، كبناء السكنات نتيجة لزيادة النمو الديمغرافي في هذه المناطق، بالإضافة إلى مسألة تغير المناخ الذي أصبحت تشكل تهديدا على الزراعة.

بحيث من المتعارف عليه أن الزراعة في هذه المناطق تعتمد بدرجة كبيرة على تساقط الأمطار، وبالتالي فقد عرفت هذه الأخيرة تذبذبا في التساقط، مما أدى الى نقص الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ذلك يعود نقص هذا الأخير إلى عدم الاستغلال الكلي للإمكانيات والموارد الزراعية التي تزخر بها البلاد بصفة كلية، فعلى سبيل المثال فان الأراضي المستريحة تمثل نسبتها أكثر من الأراضي المستغلة للبلاد، مما يشكل خطرا وتهديدا على الأمن الغذائي بصفة خاصة والأمن القومي بصفة عامة.

ضف إلى ذلك، فان اختلال الميزان التجاري للدولة نتيجة الأزمات الريعية وخاصة أزمة 2014 العالمية، كان لها انعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني، وذلك كونه يعتمد على مصدر وحيد في عملية التصدير وجلب العملة الصعبة، من خلال مورد المحروقات.

وعليه، كل هذه العوامل والتهديدات أدت بصناع القرار إلى ضرورة وضع سياسات وبرامج، من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية عبر اللجوء الى الأراضي الصحراوية، نتيجة للإمكانيات والموارد الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها هذه المناطق، والتي بإمكانها أن تسد النقص الذي يعاني منه شمال البلاد، باعتبارها تمثل مكملا للزراعة في المناطق الشمالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تسعى إلى تنويع صادراتها عبر تحقيق فائض في الإنتاج في هذا القطاع بالعمل على ترقية صادرات المنتجات الزراعية للأسواق الخارجية، باعتبار أن الصحراء الجزائرية تمثل عصب الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: مقومات الزراعة في الجنوب الجزائري

باعتبار أن مجال موضوع الدراسة هو الزراعة في الصحراء الجزائرية، فلابد أولا التعريف بهذه الأخيرة، بتحديد موقعها الجغرافي، وإبراز أهم خصائصها ومكوناتها الطبيعية التي تزخر بها والتي تعتبر في الوقت نفسه من عوامل التنمية الزراعية في الصحراء الجزائرية، من مناخ متنوع، تربة متميزة، مياه جوفية هائلة، ومصادر طاقوية متجددة، ضف إلى ذلك الإشارة إلى واقع الامكانيات الزراعية في المناطق الصحراوية، من حيث تطور مساحاتها الصالحة للزراعة، والمسقية منها، ومدى اسهامها في الإنتاج الزراعي وتلبية المواد الأساسية.

المطلب الأول: دراسة جغرافية للصحراء الجزائرية

تمتد الصحراء الجزائرية جغرافيا بمساحة شاسعة جدا تبلغ حوالي مليوني (2) كلم مربع، أي ما يعادل 4/5 من الإقليم الوطني، ولها طوق حدودي طوله 5000 كلم، وهي تقع جنوب الأطلس الصحراوي على الحدود الجنوبية، تضم تسع (09) ولايات تتميز بمسافات شاسعة تفصل بين المحليات والعواصم الإدارية (الولاية).[1]

وباعتبار الصحراء كيانا جغرافيا يعد من الصعب تحديدها، فالبعض يحددها من خلال توفرها على النخيل، لكن هذه الشجرة مزروعة في دول أخرى، والبعض يحددها من خلال مناخها الجاف والقاحل، والبعض الآخر يحددها على أساس كونها مجموعة من المناطق الزراعية البيئية agro écologique (منطقة ورقلة، واد ريغ، الزيبان، وادي سوف، ميزاب، منطقة توات... وغيرها).[2]

ولكن في هذه الدراسة، سوف يتم الاعتماد على التقسيم الإداري للمنطقة وهذا راجع لسببين هما:

- التقسيم الإداري للجنوب الجزائري هو المعيار المعتمد لدى الإدارة المركزية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)، كما نجده معتمد من طرف الادارات اللامركزية كمديريات المصالح الفلاحية المتواجدة في كل ولاية (DSA).

[1] Noureddine sahali, Mohand sahnoune, « **Le développement de l'agriculture au sud (Sahara) face à la contrainte énergétique : cas de l'Algérie** », université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, p 04.

[2] Bouelem Bouammar, **Le développement agricole dans les régions sahariennes : étude de cas de la région de Ouargla et de la région de Biskr**a, thèse pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en science économique, université KASDI MERBAH OUARGLA 2008, p 73.

- إن وضع أي برنامج أو سياسة فلاحية خاصة بالمناطق الجافة والشبه الجافة يأخذ بعين الاعتبار التقسيم الإداري الخاص بتلك المنطقة، لأنه عموما كل معطيات المنطقة نجدها متوفرة على مستوى الولاية، الدائرة، البلدية. (ص 161 صادق نور الدين.)

وعليه فان التقسيم الإداري للمنطقة الصحراوية بالجزائر جاء من خلال تقسيمها الى 14 منطقة طبيعية تنتمي الى أربعة مجموعات جغرافية مكونة للصحراء الجزائرية، تتكون من:

- تسعة (9) ولايات مدمجة كاملة وهي: أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، ورقلة، ايليزي، تمنراست، تندوف.
- أربعة (04) ولايات أخرى لها جزء من بلدياتها والتي تم ادماجها في المناطق الطبيعية الصحراوية وهي: تبسة، الجلفة، الاغواط، البيض.[1]

وهذه المناطق الأربعة عشر تصنف الى أربعة مجموعات جغرافية مكونة للصحراء الجزائرية، كما يتبين من خلال الجدول التالي[2]:

[1] Salah Zenkhari, **L'agriculture saharienne: Du système oasien traditionnel à l'établissement d'une conception d'économie de marché et de développement durabl**e, thèse de doctorat en science agronomie, université Abdelhamid Ibenbadis, Mostaganem, 2016, p 33.

[2] Noureddine Salhi, « **Regard sur l'évolution de l'espace agricole saharien à travers l'analyse des Filières arboricoles** », Nouvelle Economie, Vol 14, No 01, (Février. 2023), p 704.

جدول رقم (04): التقسيم الإداري للجنوب الجزائري

وحدات إدارية (ولايات، بلديات)	مناطق طبيعية صحراوية	حسب المناطق الجغرافية
بسكرة (30 بلدية)	الزيبان	**أسفل الصحراء** **Le bas du Sahara**
سوف (22 بلدية)	الوادي	
ورقلة (13 بلدية)	واد ريغ	
تبسة (جزء)	ورقلة	
غرداية (13 بلدية)	ميزاب	**La dorsale mzabite**
بسكرة (03 بلديات) ولأغواط (بلدية واحدة)	Le pays des Dayas	
بشار (21 بلدية) وتندوف(بلديتين)	الساورة وتندوف	**حوض الساورة_ غرب الصحراء** **Bassin de la Saoura_ Sahara occidentale**
أدرار (10 بلديات)	القصور	
أدرار (12 بلدية)	غورارة _ توات	
جنوب أدرار (بلديتين)وتمنراست (7 بلديات)	الهقار	**وسط الصحراء** **Sahara centre**
ايليزي (6 بلديات)	طاسيلي أجرز – ajjers-	
أدرار (04 بلديات) وتمنراست (03 بلديات)	تيديكلت	

Noureddine Salhi, « **Regard sur l'évolution de l'espace agricole saharien à travers l'analyse des Filières arboricoles** », Nouvelle Economie, Vol 14, No 01, (Février. 2023), p 704

إلا أنه أنشأت عام 2015 عشر (10) ولايات جنوبية منتدبة بموجب القانون رقم 12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المعدل والمتمم للقانون رقم 84- 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والمنشور في الجريدة الرسمية رقم 87 بتاريخ 18 ديسمبر 2019، هذه القاطعات الإدارية أصبحت ولايات جديدة في الجنوب الجزائري وهي كالتالي (ملحق رقم 01):

جدول رقم (05): الولايات الجنوبية الجديدة

الولايات الجديدة لعام 2019	الولاية العائدة لها في عام 2015	عدد البلديات	عدد الولايات الجديدة
ولاية تيممون	ولاية أدرار	عشر (10) بلديات	01
ولاية برج باجي مختار	ولاية أدرار	بلديتين (02)	02
ولاية ولاد جلال	ولاية بسكرة	ستة بلديات (06)	03
ولاية بني عباس	ولاية بشار	عشر بلديات (10)	04
ولاية عين صالح	ولاية تمنراست	ثلاث بلديات (03)	05
ولاية عين قزام	ولاية تمنراست	بلديتين (02)	06
ولاية تقرت	ولاية ورقلة	احدى عشر بلدية (11)	07
ولاية جانت	ولاية ايليزي	بلديتين (02)	08
ولاية المغير	ولاية الوادي	ثمانية بلدية (08)	09
ولاية لمنيعة	ولاية غرداية	أربع بلديات (04)	10

Source : Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie (INRAA)

كان الهدف من هذا التقسيم الجديد وانشاء هذه الولايات هو امتصاص حراك الشباب المطالبين بمناصب العمل بالإضافة إلى تحسين الخدمة العمومية للإدارة وتجسيد اللامركزية، الا أن ذلك لن يؤثر على تحديد المناطق الطبيعية الصحراوية التي يصل عددها إلى 14 منطقة.

المطلب الثاني: المميزات البيئية للمنطقة الصحراوية

تشغل مساحة إقليم الجنوب الجزائري حوالي 1940500 كلم هذا ما يجعله يتميز بتنوعه الجغرافي والبيئي الذي جعل من الصحراء نظام بيولوجي متنوع، من ثروات باطنية (بترول، غاز، ذهب وغيرها)، بالإضافة الى تنوع موارده الطبيعية من التربة والمناخ وغيرها، وإن كان جاف أو شبه جاف، فهو يختلف من منطقة طبيعية لأخرى.[1] وحتى إذا كان استغلال تلك الموارد يتطلب جهودا وعناية كبيرة، فهي

[1] صادق نور الدين هنى، **دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الامن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016، ص 164.

تشكل حجر الأساس لبناء صرح جزائر الغد المتماسك، سواء من حيث التوازنات الداخلية لتحقيق التنمية، أو من حيث تأكيد دور البلاد في سياقه الجهوي[1].

الفرع الأول: التضاريس

يوحي المنظر العام للصحراء بالبساطة في تكوينها وتشكيل تضاريسها، فهي تكاد تنعدم بها الجبال -ما عدا جبال الطاسيلي – إضافة الى بعض المرتفعات المعقدة والسهول الضيقة المحصورة بين الجبال، ولكنها تضم أحواضا واسعة مغلقة وعروقا رملية متحركة، حيث يقسم الجيولوجيون هذا الإقليم الى ثلاث مناطق:[2]

1) **الصحراء المنخفضة الشرقية (الحوض الشرقي الكبير):**

وهي عبارة عن مسطحات أرضية طباشيرية، تحدها شمالا الحافة الأطلسية الجنوبية وجنوبا مرتفعات الهقار مرتبطة احداها بالأخرى من الشمال الى الجنوب بـ 700 كلم وعرضها نصف طولها وارتفاعها عموما منخفض جدا 100 م بواد سوف، 200 بـ ورقلة، مما يساعد على انتشار الواحات حيث تتوفر المياه الباطنية وهي مقسمة الى كل من: منطقة سوف، منطقة ورقلة، منطقة الزيبان.

2) **الهضاب الصخرية الشمالية (الوسطى):**

عبارة عن كتلة واحدة تمتد من هضبة ميزاب شرقا الى حمادة "غيرGuir " عند الحدود المغاربية غربا، ومن سفوح الاطلس الصحراوي الغربي شمالا الى خطوط دائرة عرض 26° شمالا، وهي منطقة مرتفعة لا يقل الارتفاع فيها عن 600-700 م، بينما تنحدر الوديان فيها من الغرب الى الشرق، ومن أهم مناطق هذا الإقليم: سلاسل أوغرطه والساورة، العرق الغربي الكبير، هضبة ميزاب، حمادة غير، هضبة تادمايت.

[1] شريف رحماني، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني، بن عكنون: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة النشر، ص 205.

[2] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص ص 160 – 162.

3) مرتفعات الجنوب الشرقي الجبلية (الهقار – الطاسيلي):

تقع كتلة الهقار بهضبة الطاسيلي مركز وسط الصحراء الكبرى، حيث تبلغ مساحتها 300000 كلم مربع ومتوسط ارتفاعها 100 م، ومن أهم مناطق الصحراء الجبلية هي: الآتاكور، آناحف، تنزر وفت، الامادور، طاسيلي الناجر، أحنات، طاسيلي الجنوب.

وعموما فان الصحراء الجزائرية تتكون من مجموعة هضاب صخرية (الحماده) بالإضافة الى صخور بركانية (الهقار)، وأراضي منخفضة -سهول- (الرق والعرق)، ومنخفضات (سبخة وقلته).

الفرع الثاني: المناخ

ان القسم الأعظم من الوطن العربي، كما نعلم يقع في نطاق المنطقة المدارية المتميزة بحرارتها، ففي فصل الشتاء تقع أشعة الشمس عمودية على المناطق المدارية جنوب خط الاستواء، ونتيجة ذلك نجد درجات الحرارة ترتفع بوجه خاص في جنوب الوطن الجزائري أي في صحرائه الواسعة[1]، وعليه فان حالة التصحر التي عليها الصحراء ترجع في الأساس لعامل المناخ خاصة نسبة التساقط الضئيلة جدا ودرجة التبخر القوية مما يؤثر على النبات نسبة الى عامل الرطوبة المفقودة.

وعموما يمتاز مناخ الصحراء بالجفاف وقلة الامطار تدريجيا من الشمال الى الجنوب بحيث لا يزيد متوسطها السنوي عن 100 ملم، وان نزلت فلا تكون الا بعد سنوات وسرعان ما تتبخر بفعل ارتفاع درجات الحرارة، فمن المعروف أن الصحراء تعتبر أشد المناطق تبخرا في العالم بحيث أن تساقط الامطار سرعان ما تبتلعه الأرض المتعطشة.

حيث يبلغ معدل التساقط السنوي في بعض مناطقها 30ملم في تندوف، و61ملم في غرداية، 170ملم في الأغواط، و160ملم في تمنراست، 110ملم في ورقلة، و100ملم في الوادي، ومن هنا يبدو واضحا أن عامل المفارقة والتفاوت في نسب التساقط مؤثرا على مناخ اقليم الصحراء بصفة عامة.

أما عن درجة الحرارة التي تعتبر عاملا مؤثرا في المناخ، يبلغ متوسطها صيفا 38°، وشتاءا 13°، بينما يبلغ المدى الحراري السنوي 25°، لكن قد تصل صيفا الى 60° تحت الشمس، بينما تحت الظل تتراوح بين

[1] سعيدو علي بن عبد الرزاق، **الصحراء الجزائرية: إمكانيات ومؤهلات هائلة لتحقيق تنمية مستدامة**، جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين، باب الزوار، ص 255.

50° - 55°، وتنقص ليلا اذ يبلغ متوسط الفرق بين الليل والنهار 36°، في حين تنزل درجة الحرارة في الشتاء خاصة في الليل أين تصل أحيانا الى درجة الصفر (0) خصوصا في المناطق المرتفعة كالهقار مثلا - 60°.[1]

الفرع الثالث: التربة

تشكل التربة أهم مورد في عملية التنمية الزراعية، (ففي الصحراء الجزائرية تتميز التربة بكونها تخضع للتعرية جراء العوامل المناخية التي تحدث بصفة متكررة من رياح، حرارة وأمطار، إضافة الى النشاط الإنساني الذي قلص من الغطاء النباتي، فالرياح القوية تؤدي الى تعرية التربة وتحمل معها الجسيمات الدقيقة كالرمال والطين، وتترك ورائها تربة صخرية غير منتجة، بحيث تشكل التربة الحصوية حوالي 70 بالمئة من اجمالي التربة الصحراوية، وهي تعتبر أقل جودة من حيث الزراعة والانبات لأنها تفتقر للمواد العضوية التي يتطلبها النبات[2].

الفرع الرابع: المياه

إن طبيعة المياه في الصحراء تختلف عنها في المناطق الأخرى من الكرة الأرضية، حيث ان كانت أمطار فهي شحيحة جدا كما هو معروف في بعض جهات الإقليم، وان كانت وديان فهي فجائية الجريان والفيضانات على خلاف الأودية التي تمتاز بالانتظام وهذا للعلم المسبق بدورتها المائية من الفصول الممطرة، وان كانت جوفية فهي أحيانا كثيرة تكون بعيدة عن الاسطح وتتسم بنسبة عالية من الملوحة وهذا لطبيعة التربة الرملية المليئة بالأملاح[3]، الا أن أهم الموارد المائية التي يتميز بها الإقليم هي:

1- **المياه السطحية:**

وهي عبارة عن مسطحات مائية الجارية بمقربة السطح، تتغذى من خلال مياه الامطار والاودية كما هو الحال في "شبكة وادي ميزاب"، وتستعمل بصفة خاصة لحاجات الشرب والسقي، حيث يتم استخراجها عن طريق حفر الآبار الارتوازية "البئر" وهو أعم الوسائل

[1] محمد رشدي جراية، **الصحراء الجزائرية دراسة في الجغرافيا**، مجلة البحوث والدراسات، ع 14، السنة (14)، 2017، ص 349.

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 166.

[3] موسى رحماني، **الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ سنة 1983: دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2000، ص 45.

للاستغلال المائي في الصحراء[1]، وعلى أساس ذلك انبثقت بعض الأنماط كالفوقارة التي تنتشر بمنطقة أدرار[2].فما يميز المناطق الصحراوية هو افتقارها للمياه السطحية خاصة الاودية (وادي الساورة، وادي أغرار)، بالإضافة الى نقص في السدود فهي لا تحتوي الا على خمسة سدود بالرغم من شساعة مساحتها (سد جرف التربة ببشار، سد فم الغرزة ببسكرة، سد منبع الغزلان ببسكرة، سد بريزينة بالبيض، سد بابار بخنشلة)

2- المياه الجوفية:

تعتبر المياه الجوفية الدعامة الأساسية للزراعة الصحراوية، وهي تتواجد في أعماق كبيرة من سطح الأرض، يبلغ حجمها على المستوى الإقليمي بحوالي 7,2 مليار متر مكعب (5,2 مليار متر مكعب على مستوى الصحراء وحوالي مليار متر مكعب على مستوى الشمال الجزائري[3]، وهي تتواجد على ثلاث طبقات حسب عمق كل طبقة:

- **طبقة الفرياتيك:**

تمتاز بالملوحة نوعا ما، وتستعمل لسد حاجات الواحات من المياه، خاصة واحة الزيبان، واد ريغ، واد سوف، ويصل عمقها حوالي 30م تحت الأرض.

- **طبقة الأرتيزان (complexe terminal):**

تمتاز مياهها بالبرودة وبالملوحة الشديدة وتمتد على أعماق كبيرة تتراوح بين 100 الى 500م تحت الأرض، تستغل في مناطق الزيبان، واد ريغ، ورقلة، واد سوف.

- **طبقة الألبيان (continental intercalaire):**

هي عبارة عن خزان كبير للمياه متجمعة عبر عشرات السنين في جوف الصحراء، بحيث نجدها تغطي ثلثي من الصحراء الشمالية تمتاز مياهها بالبرودة والملوحة، وضعيفة التجدد بالتالي فان عدم استغلالها بطريقة عقلانية يشكل خطرا على ديمومتها.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 48.

[2] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 166.

[3] صادق نور الدين هنى، برامج تطوير الزراعة بالجنوب الجزائري واسهامها في الأمن الغذائي (2000-2014)، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013، ص ص 91، 92.

[4] Louenes Merouchi, A**nalyse de fonctionnement des exploitations agricoles oasiennes dans la Vallée de l'Oued-Righ (Sud-est Algérien)** , thèse de doctorat en science agronomie inédit, université kasdi Merbah Ouargla, 2022, p p 51, 52.

الفرع الخامس: الطاقات المتجددة

تتمتع الصحراء الجزائرية بالتنوع في مواردها الطبيعية باطنية كانت (الغاز، البترول) أو سطحية (الشمس، الرياح،)، الا أنه تلعب الطاقة السطحية دورا مهما في دعم القطاع الزراعي وبالتالي ستركز هذه الدراسة على الطاقات المتجددة، وتتمثل في:

1/ الطاقة الشمسية:

تعتبر الطاقة الشمسية من بين أهم الموارد التي تتميز بها الصحراء الجزائرية، حيث تتعرض هذه الأخيرة الى معدلات عالية من الاشعاع الشمسي قد تصل الى أكثر من 12 ساعة يوميا، فمن خلال هذه الميزة تمنح استغلالها في عدة جوانب لتلبية احتياجات سكان هذه المناطق، خاصة في الجانب الزراعي (التحويل الكهروضوئي) كطاقة نظيفة للحفاظ على البيئة.

ووفق دراسة قامت بها الوكالة الألمانية للطاقة، يتضح بأن الجنوب الجزائري هو أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الاشعاعات الشمسية في الجزائر 3000 ساعة اشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى اشعاع في العالم.[1]

الشكل رقم (01): إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر

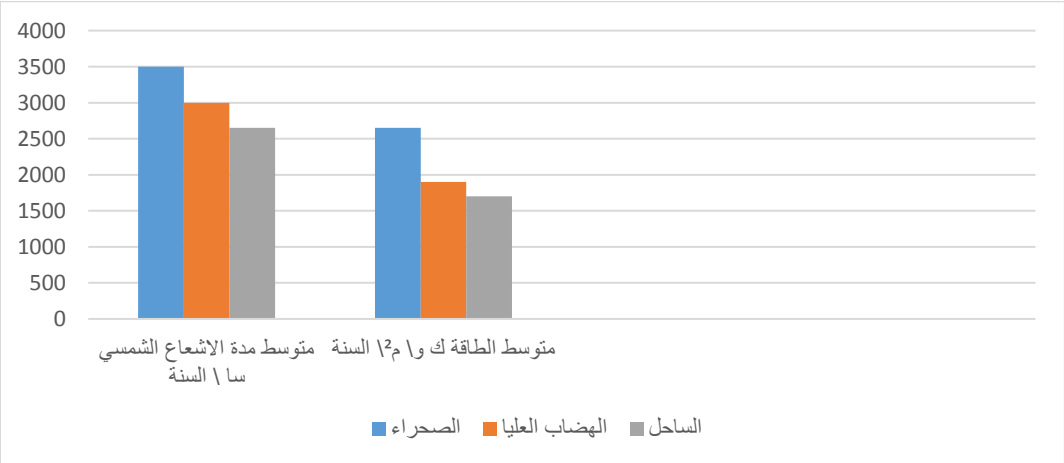

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات مذكرة: فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 168.

يبين الشكل التالي أن الجزائر تتمتع بمورد حيوي هام صديق للبيئة، يساهم في انتاج طاقة نظيفة، لاسيما في إقليم الصحراء مقارنة بالهضاب العليا والشمال، وعليه لابد من استغلاله، خاصة في

[1] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 168.

الزراعة باستخدام الاشعاعات الضوئية بتزويد البيوت البلاستيكية والمستثمرات الفلاحية بالكهرباء، بطريقة مقتصدة وصديقة للبيئة، على عكس استخدام المازوت، وهذا ما تعاني منه الزراعة في الجنوب لذلك على السلطات المحلية توفير التكنولوجيا الملائمة لاستغلال هذا المورد الذي سيساهم في رفع الإنتاجية من جهة وتوفير انتاج زراعي مستديم من جهة أخرى.

2/ الطاقة الحرارية:

بغض النظر على الطاقة الشمسية فان المناطق الصحراوية مزودة بشكل كبير بطبقات المياه الجوفية الساخنة والشديدة السخونة، بالإضافة الى حرارة الأرض خاصة الرمال، مما يمكن استغلالها في تزويد البيوت البلاستيكية بالحرارة اللازمة من أجل رفع الإنتاجية الزراعية، غير أن استخدامها في الصحراء الجزائرية لازال بالطريقة التقليدية[1]، مما ينبغي تطويرها لتجنب تبذيرها، فهي تلعب دور هام في كونها طاقة صديقة للبيئة من حيث كونها غير ملوثة وغير مكلفة مقارنة بالطاقات التقليدية (المعدنية)[2].

3/ طاقة الرياح:

تتميز المناطق الصحراوية بكونها واقعة تحت تأثير تيارات هوائية عموما خاصة في شهر مارس، أفريل وماي، وهو ما يتيح استغلالها في القطاع الفلاحي لتوليد الطاقة الحرارية بغرض السقي[3].

المطلب الثالث: الإمكانيات الزراعية للجنوب الجزائري

الفرع الأول: تطور المساحة الزراعية

من أجل استغلال المناطق الصحراوية واستغلال مواردها الطبيعية لترقية الزراعة فيها، عمدت الدولة الى صياغة برامج وسياسات تتمثل في انشاء فرص إنتاجية في مساحات الجنوب وذلك عن طريق استراتيجية جديدة تحث المزارعين على استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية مقابل تملكها لمن يستصلحها. وجاء ذلك بالتحديد مع سنة 1983 بإصدار قانون رقم 83-18 المؤرخ في 13 أوت 1983،

[1] Salah Zenkhari, op.cit, p 44.

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 189.

[3] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 186.

يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، باستصلاح الأراضي وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصة بالفلاحة والقابلة للفلاحة، وكان هدف الدولة من هذا القانون هو الانتقال الى اقتصاد السوق والحد من ظاهرة النزوح الريفي الذي أدى بما يعرف بأزمة الواحات[1]، ويقصد بالاستصلاح كما جاء في المادة (08) من القانون رقم 83-18 "كل عمل من شأنه جعل أرض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال، ويمكن أن تنصب هذه الاعمال على أشغال تعبئة المياه والهيئة وتقنية الأراضي والتجهيز والسعي والتخفيض والغراسة والمحافظة على التربة قصد اخصابها وزرعها " [2].

وما سهل عملية استصلاح الأراضي هو القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 ماي 1985 الذي يحدد كيفيات منح قروض لتمويل عمليات استصلاح الأراضي الزراعية، حيث من خلاله منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروضا للمستثمرين والفلاحين من أجل تغطية تكاليف استصلاح الأراضي الصحراوية[3]، فقد كان عدد المستفيدين في عملية الاستصلاح في الولايات الصحراوية سنة 2018 هو 7.901.908مستفيد بمساحة تبلغ 880.158 هـ، في حين الحاصلين على عقود الملكية النهائية هو 10.777 عقد بمساحة تقدر بـ72.493هـ، ومن خلال ذلك يتضح أن منح العقار الفلاحي وحده لا يكفي بل وجب مرافقته بإجراءات أخرى كالتخفيف من العراقيل البيروقراطية ومرافقة المستفيد من البداية الى النهاية[4].

وفي إطار الاستصلاح تم تطبيق تقنية الامتياز كأداة للوصول الى العقار الفلاحي في الجنوب، استنادا على ما جاء في القرار الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في14 ديسمبر 2017[5] (المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 97-483 المعدل والمتمم للمرسوم 98-378 ثم المرسوم 10-326 ثم منشور وزاري رقم 108 المؤرخ في 2011) يحدد شروط الاستفادة من العقار الفلاحي التابع لأملاك الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، كما ساهمت السياسات الفلاحية المنتهجة منذ سنة 2000 الى غاية 2019 في تثمين الأراضي الفلاحية في الجنوب واستصلاحها بهدف زيادة المساحة الصالحة للزراعة، بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، وفي هذا السياق عرفت المساحة الصالحة للزراعة

[1] عمار سما علي، الياس بن سديرة، "**فعالية التشريعات والبرامج الإصلاحية في بناء اق زراعي منافس بالجنوب بين الواقع والمأمول حالة منطقة بسكرة (الجزائر)**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، م (18)، ع (28)، 2022، ص 93.

[2] ج ج د ش: الجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 16 أغسطس 1983، المادة 03 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية ص 3.

[3] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 171.

[4] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 176.

[5] ج ج د ش، قرار وزاري مشترك رقم 1839، تحدد كيفيات وإجراءات منح المحيطات للاستصلاح في إطار الامتياز، المؤرخ في 2017/12/14، ص 2.

في الجنوب تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة فمنذ سنة 2016 الى غاية 2019 تراوحت ما بين 543.501 هكتار الى 584.076 هكتار كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجنوب الجزائري

الوحدة: هكتار.

الولاية / السنة	2016	2017	2018	2019
أدرار	48372	44418	49481	55510
الاغواط	73013	77734	77734	77732
بسكرة	185473	184900	185473	185463
بشار	35097	34927	35072	35072
تمنراست	11466	15681	10209	11262
ورقلة	47855	50405	50964	54579
ايليزي	2298	2287	2404	2725
تندوف	872	855	872	872
الوادي	95000	92140	103000	96476
غرداية	44155	42290	58507	64385
المجموع (هكتار)	543501	545635	573716	584076

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية DSASI: SAT. Agri. Série B 2016 à 2019

يتبين من خلال هذا الجدول أن المساحة الصالحة للزراعة (SAU) في المناطق الجنوبية في تطور من سنة لأخرى، وهي من نتائج السياسات الفلاحية المطبقة في ولايات الجنوب، والتي كانت من ضمن السياسات الفلاحية الوطنية الرامية الى الزيادة في الإنتاج وضمان الامن الغذائي وتعود هذه الزيادة في المساحة الزراعية للأراضي الصحراوية بالتحديد نسبة الى مخرجات ونتائج برنامج التجديد الفلاحي

والريفي (2009-2014) والذي يعتبر مكمل للمجهودات التي كانت تسعى اليها السياسات السابقة على المستويين الريفي والزراعي، الا أنه يتميز عن سابقيه في كونه لم يقتصر فقط على الريف في الشمال بل جاء لينهض بكل المناطق حتى في السهول والصحراء، حيث كان يرمي الى تشجيع الاستثمار والتوسع عبر منح العقار الفلاحي واستصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية ومنح القروض للمزارعين، ومنه فقد عرفت المساحة الصالحة للزراعة في المناطق الصحراوية ارتفاعا طفيفا من 543.501 ه الى 584.076ه وذلك بالمقارنة مع الأهداف المسطرة التي تضمنها البرنامج وربما يعود ذلك في كون ان تجربة الاستصلاح كانت مكلفة جدا لخزينة الدولة ولا تتسم بالفاعلية من جهة، ومن جهة أخرى بالمقارنة مع المساحة الزراعية الكلية بالمناطق الصحراوية التي تمثل حوالي 21.150.210[1] ه ما يوحي أن العقار الفلاحي متوفر وبالتالي فهي تمثل مساحة صغيرة مقارنة بالمساحة الزراعية الكلية بفارق 20.566.134ه.

الفرع الثاني: تطور أنظمة الري والمساحة الزراعية المسقية في المناطق الصحراوية

باعتبار الصحراء الجزائرية تتميز ببيئة قاسية، كالحرارة الشديدة والمناخ الجاف (قلة الامطار)، بالإضافة الى الرياح القوية والحارة، كل هذه العوامل المناخية ساهمت بضرورة استغلال المياه الجوفية، كون أن أي نشاط زراعي بالمنطقة لا يمكنه أن يستغني عن المياه خاصة في ظل قلة تساقط الأمطار بالمنطقة، ولأن ميزات المياه الجوفية بالصحراء الجزائرية -كما تطرقنا اليها سابقا- تتميز بالحرارة وعدم التجدد، يستلزم ذلك الاستخدام العقلاني لها، أين يأخذ بعين الاعتبار لميزات كل منطقة طبيعية صحراوية والزراعات الملائمة للإنتاج فيها، الأمر الذي سيضمن ديمومتها، فمن خلال هذه العوائق الطبيعية أدت بصناع القرار وصائغي السياسات الفلاحية على وجه الخصوص إلى البحث واستحداث تقنيات ري جديدة ومتكيفة مع خصوصيات البيئة الصحراوية لزيادة المساحات الزراعية المسقية في الجنوب[2]، وهذا الهدف تضمنته كل المخططات والبرامج الفلاحية التي قامت بها الدولة منذ سنة 2000 غلى غاية 2019، وفي صدد ذلك، وقبل التطرق إلى الإنجازات المحققة في هذا المجال، لابد من التعرف على أهم التقنيات الحديثة المستخدمة في الري التي ساهمت في زيادة المساحات الزراعية في المناطق الصحراوية، وهي كالتالي:

[1] R. A.D.P, Ministère de l'agriculture et de développement rural, **Répartition général des terre**, Statistique agricole : superficies et productions série "B " 2019, (juillet 2021), p 11, sur : https://madr.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%a9/ vue le : 17/03/2023.

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 182.

1/ أنظمة الري التقليدية:

وتتمثل في نظام "الفوقارة" بأدرار ونظام "الغوط"، هذا الأخير نجده يعتمد في زراعة النخيل خاصة في واد ريغ والوادي، حيث يتم غرس شجرة النخيل على عمق 2متر أين تتواجد التربة الخصبة والتي تمتاز بالرطوبة، اذ تتوغل جذور شجرة النخيل الى طبقة المياه الجوفية وتغذي نفسها بنفسها، الا أنه سبب ارتفاع جذور طبقة الفرياتيك (نظرا لارتفاع منسوب مياه البحر) أدى بخسائر معتبرة على واحات النخيل وخاصة في منطقة واد ريغ.

2/ **أنظمة الري الحديثة:**

شاع استخدامها في المناطق الصحراوية ابتداء من الثمانينيات، وهي تتضمن نوعين من الأنظمة، تتمثل في أنظمة ري تشتغل بالضغط (système d'irrigation sous pression)، والتي نجد فيها كل من تقنية الري بالرش (irrigation par aspersion) والتي تحاكي عملية تساقط الامطار من خلال رش الماء لمسافات محددة، وتقنية الرش المحوري (Les pivot) التي تسقي مساحات على شكل دائري، أما النوع الثاني من أنظمة الري الحديثة تتمثل في أنظمة ري جزئية أو محددة (La micro- irrigation ou irrigation localisé) وقد شاع استخدامها نظرا لما تمكنه من اقتصاد في كمية المياه وعدم تبذيره، حيث تشتغل في مساحات محددة وتوزع المياه بالقرب من جذور الزراعات، ومن بين وسائلها نجد الري بالتقطير (l'irrigation au goutte à goutte) وتقنية الرش الجزئي (la micro aspersion)، فقد ساهم استخدام تلك الأنظمة الحديثة في الري في قدرتها على الاقتصاد في كمية المياه المقارنة بالأنظمة التقليدية [1]،وبالتالي عدة فوائد تم اكتسابها وهي[2]:

- ترطيب التربة باستمرار بأقل ضياع للماء.
- التحكم في الري حسب احتياجات النبات.
- الاقتصاد في اليد العاملة وسهولة استخدامها ومراقبتها.

[1] مرجع نفسه، ص 183.

[2] ملحق رقم (02) .

كما تم استغلال الموارد المائية في عملية الري عن طريق تقنية حفر الآبار (Les fourrages) بالاعتماد على المياه الجوفية، باعتبار أن المياه السطحية قليلة وغير معبئة جدا، وبالتالي تشكل كلا من طبقة الألبيان (الضعيفة التجدد) وطبقة الأرتيزان المصدر الرئيسي للري في المناطق الصحراوية.[1]

ومن خلال ذلك، هذا ما حاولت السياسات الفلاحية المتعاقبة تجسيده، بغرض زيادة المساحات الزراعية المسقية بالمناطق الصحراوية، حيث قدرت سنة 2016 بـ 368.995 هـ، لتصل سنة 2019 بـ 407.794هـ، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور المساحات الزراعية المسقية في المناطق الصحراوية

الوحدة: هكتا ر

السنة / الولاية	2016	2017	2018	2019
أدرار	43873	47184	5317	57979
الاغواط	36424	24169	37222	39476
بسكرة	109500	111170	116964	117959
بشار	19425	10123	19595	21268
تمنراست	11183	2428	10262	3301
ورقلة	28261	28914	31550	32095
ايليزي	2053	2079	2173	2315
تندوف	771	774	820	805
الوادي	88434	92000	95800	98200
غرداية	30071	30878	31209	34396
المجموع	369995	359719	350912	407794

المصدر: من اعداد الطالبة حسب احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية ال ريفية2019 à 2016 DSASI: SAT. Agri. Série B

[1] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 183.

يتضح من خلال الجدول التالي، أن المساحات الزراعية المسقية في الجنوب الجزائري في تطور، وهذا نتيجة الانجازات التي حققتها مختلف البرامج والسياسات الزراعية الخاصة بالمناطق الصحراوية منذ سنة 2000 أي مع بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بالإضافة الى برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009\2014) وكذا البرنامج النمو الجديد (2016/2030)، فبالمقارنة مع مخرجات تلك السياسات الذي كان هدفها هو زيادة المساحات المسقية من أجل التكثيف في الإنتاج الفلاحي بالجنوب، عبر الاعتماد على المكننة ومختلف الوسائل والتقنيات الحديثة كالرش المحوري، والري بالتنقيط، إضافة الى استغلال المياه الجوفية عبر حفر الآبار الارتوازية، فقد تمكنت الدولة من الوصول الى هدفها المنشود في زيادة المساحات الزراعية المسقية التي بلغت سنة 2016 بـ 369.995 هكتار لتصل سنة 2019 بـ 407.794 هكتار، أي بفارق 37.799 هكتار من المساحات الزراعية المسقية الجديدة في المناطق الصحراوية، والتي كان لها الأثر في زيادة الإنتاج الفلاحي خاصة الحبوب و البطاطا بالعمل على سد الفجوة الغذائية في البلاد، كما ساهمت في تطور الأقاليم الصحراوية عبر استغلال مواردها وامكانياتها التي تعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي، الا أن هذا لا يعني عدم وجود آثار سلبية لتلك السياسات، وتتمثل بصفة خاصة في المستوى البيئي، فالاستخدام المفرط للمياه الجوفية العالية الملوحة التي تسببت في تملح التربة في ظل غياب تقنية البزل (drainage) والأنظمة الحديثة في الري أو ما يعرف "بالري الذكي" الأمر الذي أدى الى فقدان عدة مساحات وبالتالي نقص في الإنتاج الزراعي، ضف الى ذلك خطر الجفاف الذي يهدد الزراعة الصحراوية من خلال الاستغلال المفرط للمياه الجوفية غير المتجددة.

الفرع الثالث: تطور أنظمة الانتاج الزراعي في المناطق الصحراوية

تقوم الزراعة في المناطق الصحراوية على نمط زراعي خاص يعتمد بشكل كبير على المستثمرات الفلاحية الواسعة وأنظمة انتاج حديثة، والتي اعتمدتها الجزائر منذ سنة 1985 وأدمجتها ضمن مشاريعها التنموية بهدف تحقيق أمنها الغذائي وتتمثل في:

1/ الزراعة في الواحات:

وهو يعتمد أساسا على زراعة النخيل لقدرته على التكيف مع الخصائص الطبيعية للصحراء، غير أنه يختلف من منطقة لأخرى وهذا راجع الى ميزة كل منطقة صحراوية طبيعيا، اذ يمثل هذا النظام القائم نمط عيش السكان المحليون، ويقدم لهم إلى جانب انتاج التمور، عدة مزايا أخرى تسمح بقيام زراعات مختلفة لاعتبار الواحة مسكنهم، كالحبوب، الأعلاف، الخضر، الكروم، بالإضافة الى المناخ الملائم

الذي يساعد في تخصيب التربة وتوفير المياه الذي يسمح بتربية المواشي، حيث شكل هذا النمط معاش سكان المحليون باعتباره مصدر كسب عيشهم[1].

إلا أن مع تطبيق قانون 83 – 18 المتضمن الحيازة الملكية واستصلاح الأراضي، ساهم في خلق نظام واحات جديد قائم على مساحات كبيرة تستجيب لعدد كبير من السوق على عكس النظام التقليدي السابق مما ساعد على تحريك نظام الإنتاج الزراعي في الجنوب من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية للنخيل[2].

وكذلك مع تنفيذ مختلف البرامج الفلاحية المطبقة في الجنوب منذ سنة 2000، عرف نظام الإنتاج الواحاتي حركية وتوسعا في الإنتاج، حيث شكلت أحد الأهداف المسطرة لمتخلف السياسات الفلاحية الوطنية، الى زيادة المساحات الزراعية المخصصة لإنتاج النخيل، مع ادخال أنظمة حديثة في عملية الري، بغية تكثيف الإنتاجية والاستجابة لمتطلبات السوق المحلية والدولية[3]، حيث ركز برنامج التجديد الفلاحي (2008-2014) على ضرورة توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال توسيع المساحات الفلاحية وتثمين المنتجات الغابية، وبالتالي تمثلت إنجازات السياسات الفلاحية في زيادة المساحة المخصصة لزراعة النخيل في السنوات اللاحقة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (08): المساحة الزراعية للنخيل وانتاجه بالجنوب

الوحدة: هكتار / قنطار.

السنة	2016	2017	2018	2019
المساحة (هكتار)	164652	165009	166218	167209
الإنتاج (قنطار)	10150774	10364324	10807930	11209866

المصدر: من اعداد الطالبة حسب احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية DSASI: SAT. Agri. Série B 2016 à 2019

يتضح من خلال الجدول التالي أنه بالرغم من أن المساحة الزراعية المخصصة للنخيل لم تشهد زيادة كبيرة الا أن الإنتاج كان في ارتفاع كبير حيث بلغ سنة 2016 بـ 10.150.774 قنطار ليرتفع سنة 2019 بـ 11.209.866 قنطار من انتاج التمور، وهذا نتيجة السياسات الفلاحية المطبقة في تلك الفترة، ويعود

[1] موسى رحماني، مرجع سابق، ص 10.

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 191.

[3] مرجع نفسه، ص 192

ذلك خاصة إلى الوسائل والتقنيات الحديثة المستعملة في الري، مما ساهم في تغطية الطلب الوطني على التمور وتصدير الفائض من الإنتاج، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود بعض السلبيات التي تهدد استمرارية الإنتاج الواحاتي والتي من بينها[1]:

- التخلي عن مئات الواحات سنويا (أراضي البور)، جراء جفاف المنطقة وعدم توفر المياه،
- ظاهرة تعرية التربة وصعود الرمال نتيجة انعدام أنظمة فعالة للواحات، وبالخصوص في ولاية الوادي.
- ضعف كمية المياه المخصصة للري في الواحات التقليدية، بالإضافة الى ضعف نظام البزل (drainage) وانعدامه أحيانا، اذ يمثل 1\4 فقط من اجمالي الواحات التي يتوفر فيها هذا النظام.

أما بالنسبة للإنتاج الزراعي لمختلف المواد الغذائية والاستراتيجية منها، كالحبوب والبطاطس، الخضر وغيرها كانت كالتالي:

- **الحبوب:**

جدول رقم (09): تطور انتاج الحبوب في المناطق الجنوبية

الوحدة: قنطار

السنة	2016	2017	2018	2019
حبوب شتوية	2926672	2457456	2051287	2470940
حبوب صيفية	40487	59330	17903	35900

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية DSASI: SAT. Agri. Série B 2016 à 2019

من خلال الجدول التالي يتضح أن انتاج الحبوب بنوعيه (الصلب واللين) في المناطق الصحراوية عرف تذبذبا من سنة لأخرى، فقد سجل أعلى معدل له سنة 2016 بـ 296.672 قنطار، وهذا نتيجة زيادة المساحات المخصصة لزراعته، الذي كان يهدف إليها برنامج التجديد الفلاحي في الولايات الجنوبية، بالإضافة الى استخدام التقنيات الحديثة للري كالرش المحوري ساعد على تطور الانتاج، لكن رغم ذلك يبقى اسهامه ضعيف جدا مقارنة مع الإنتاج الوطني الذي بلغ من نفس السنة 34.322.742 قنطار، أي بفارق 34.026.070 قنطار من الإنتاج الوطني للحبوب، وبالتالي فان المناطق الصحراوية لا تساهم بشكل

[1] مرجع نفسه، ص 194.

كبير في انتاج الحبوب، كما أنها لا تحقق حتى الكمية اللازمة من الحبوب لسد حاجيات المناطق الصحراوية، كما تجدر الإشارة الى ضعف انتاج هذه المادة الاستراتيجية صيفا في الجنوب الجزائري، وذلك يعود الى قساوة المناخ وعدم ملائمته لزراعة هذه المادة.

البطاطس:

شكل رقم (02): انتاج البطاطس في المناطق الجنوبية (2019/2016)

الوحدة: قنطار

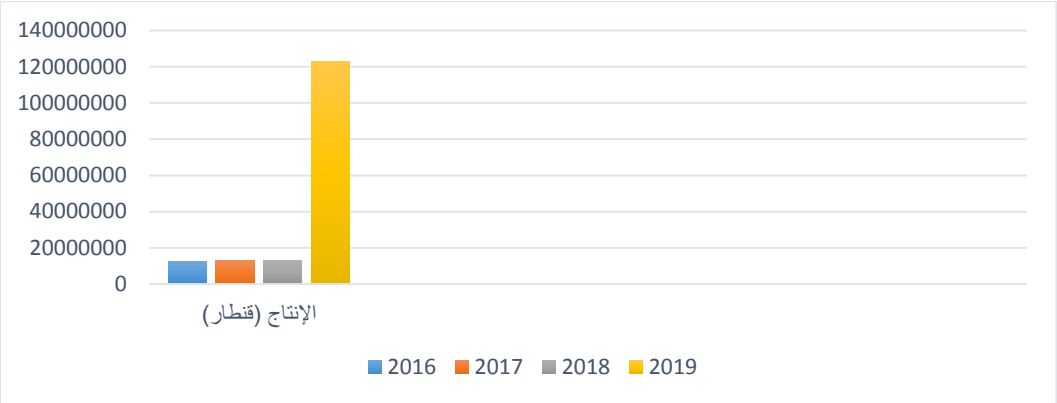

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية DSASI: SAT. Agri. Série B 2016 à 2019

من خلال الشكل التالي يتبين التطور الملحوظ لإنتاج البطاطس في الجنوب الجزائري خاصة في سنة 2019 حيث قدرت بـ 122.975.651 قنطار وهذا راجع لتكثيف وزيادة المساحات المخصصة للإنتاج باعتبار مادة البطاطس تشكل الغذاء الرئيسي للجزائريين وبالتالي فهي واسعة الاستهلاك، وهذا نتيجة السياسات والبرامج الفلاحية المطبقة في الجنوب الجزائري التي هدفت الى استغلال هذا المورد (الأرض) القابل للزراعة على مدار السنة على عكس الولايات الشمالية التي تستغل فقط لثلاثة أشهر، من أجل تعظيم الإنتاج وتحقيق اكتفاء ذاتي من تلك المادة وفائض في الإنتاج لإمكانية التصدير، وفي هذا السياق تعتبر ولاية الوادي أكثر ولاية ساهمت في انتاج مادة البطاطس على المستوى الوطني بـ 12.140.000 قنطار سنة 2019، وهذا ما جعلها أول ولاية في الإنتاج الزراعي على المستوى الوطني حسب المديرية الفلاحية لولاية الوادي.

- **الخضر:**

شكل رقم (03): تطور انتاج الخضر في المناطق الجنوبية (2019/2016)

الوحدة: قنطار

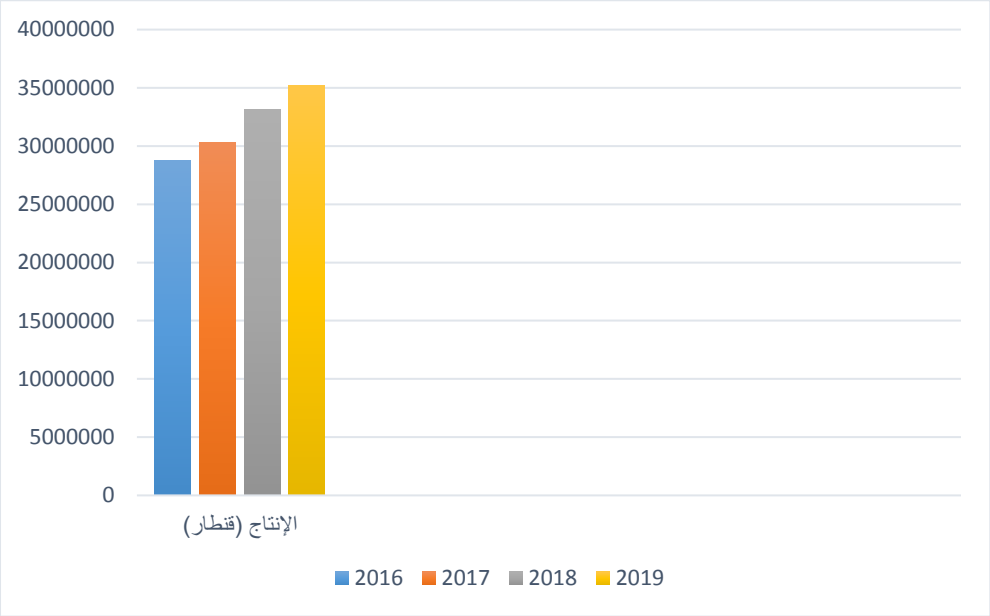

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية DSASI: SAT. Agri. Série B 2016 à 2019

من خلال الشكل التالي يتبين الزيادة المستمرة في انتاج الخضر بالجنوب الجزائري من سنة لأخرى حيث قدرت سنة 2016 بـ 28.724.052 قنطار لترتفع سنة 2019 بـ 35.233.494 قنطار من الإنتاج لمختلف أنواع المحاصيل (الطماطم، البصل، الثوم، الجزر، فلفل وغيرها) وهذا راجع للظروف المناخية الملائمة واتساع المساحة الزراعية، بالإضافة الى الإمكانيات الفلاحية المتوفرة من المياه الجوفية، البيوت البلاستيكية، ولعل ولاية الوادي هي التي تشهد تفوقا وأصبحت قطبا انتاجيا للخضر بامتياز، حيث تقدر مساهمتها بـ 17.431.796 قنطار من انتاج الخضر لسنة 2019 وبالتالي فهي متفوقة على الولايات الجنوبية الأخرى.

فبفضل السياسات الفلاحية المنتهجة في الجنوب، أصبحت فاعلا اقتصاديا مهما يساهم في توفير المواد الغذائية من الخضر بمختلف أنواعها الواسعة الاستهلاك، مما تمكنت الزراعة الصحراوية من تغطية الاحتياجات المحلية منها وتحويلها إلى المناطق الشمالية وتصدير الفائض منها.

2/ الزراعة الصناعية:

في إطار زيادة الإنتاج الفلاحي وبصفة خاصة زيادة انتاج المواد الغذائية الاستراتيجية، قررت وزارة الفلاحة الاستثمار في مناطق جديدة من الجنوب الجزائري، لإنتاج بعض المواد الغذائية التي يمكن تحويلها الى مواد مصنعة وهي ما تعرف بـ " الزراعة الصناعية"، حيث ساهم قانون 83-18 في تشجيع الاستثمار في هذا النوع من الزراعات من خلال منح العقار للخواص، الذين قاموا بالعديد من الزراعات الصناعية كالطماطم والتوابل والتبغ[1]، والى جانب ذلك ساهمت السياسات الفلاحية في تشجيع وزيادة الإنتاج الزراعي المخصص للزراعات الصناعية في الجنوب الجزائري، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (10): انتاج الزراعات الصناعية في الجنوب الجزائري

الوحدة: قنطار

السنة	2016	2017	2018	2019
الإنتاج (قنطار)	377160	573283	952974	666185

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية DSASI: SAT. Agri. Série B 2016 à 2019

يتضح من خلال بيانات الجدول التالي، أن الإنتاج الزراعي المخصص للزراعات الصناعية في الصحراء الجزائرية في زيادة من سنة لأخرى، فقد عرف أعلى معدل سنة 2018 بمقدار 952974 قنطار وهذا نتيجة ما كرسته أهداف برنامج التجديد الفلاحي عبر زيادة المساحة الزراعية المخصصة للزراعات الصناعية، من أجل زيادة الإنتاج، بحيث ظهرت نتائج تلك الأهداف في السنوات الموالية من ذلك البرنامج، كون أن هذا النوع من الزراعات محركة لقطاعين اقتصاديين (الفلاحة، الصناعة) والتي يمكن أن تساهم في دعم الاقتصاد الوطني بصفة عامة، والناتج المحلي بصفة خاصة، الا أنه يبقى اسهام ضعيف في الإنتاج فلا بد من السلطات المختصة (وزارة الفلاحة) الى إعادة النظر في هذا المجال واعطائه أهمية من أجل تحقيق أكبر عائد.

3/ النظام الزراعي الرعوي:

وهو نظام تقليدي مرتبط بعادات السكان المحليون في المنطقة (البدو)، حيث يرتكز على تربية المواشي (الجمل، الماعز، البقر، الغنم)، إضافة الى ممارسة بعض الأنشطة الزراعية، تضمن سوى حد أدنى من زراعة الكفاف كالأعلاف، اذ يتميز النشاط الرعوي بالصحراء الجزائرية بتربية الماعز والأغنام

[1] مرجع نفسه، ص 194.

والدواجن، أما عن تربية الأبقار فتواجدها جد ضعيف، وفيما يخص تربية الجمال نجدها بكثرة في منطقة "غورارة"، " سوف"، وتندوف".

ففي إطار برنامج تنمية المراعي الصحراوية الذي وضعتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، عرفت الشعب الحيوانية تطورا ملحوظا في الإنتاج على المستوى الوطني، فبالنسبة للشعب الفلاحية لولاية بشار تقدر عدد رؤوس الأغنام 258.775 رأس منها 196.791 رأس من النعاج، و76.726 رأس من الماعز، أما عدد رؤوس الإبل قدرت بـ 29.200 رأس منها 24.899 ناقة، حيث تساهم هذه الثروة في انتاج أكثر من 47 ألف قنطار من اللحوم الحمراء.

كما خصصت الوزارة في إطار هذا البرنامج لتنمية المراعي الصحراوية والمحافظة عليها من خلال حفر آبار رعوية وتهيئة المسالك الفلاحية، كما وضعت برنامجا صحيا للأغنام والإبل ضد الأمراض التي لها انعكاسات ضارة على صحة الثروة الحيوانية. [1]

[1] كريمة بنود وآخرون، **قانون المالية وثيقة مرجعية تترجم أهداف برنامج رئيس الجمهورية**، مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة، ع (82)، (أكتوبر 2018)، ص ص 18، 19.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية المنتهجة في الجنوب في ظل تنويع صادرات الجزائر

إن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة، ذلك أن الجزائر كانت ولعدة سنوات تحتل المراتب الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، وبفاتورة تقدر بملايير الدولارات سنويا، بالرغم من الإمكانيات والموارد التي تتوفر فيها خاصة فيما يتعلق بجانبها الصحراوي، الا أنه من خلال سياساتها وبرامجها التنموية المنتهجة في المناطق الصحراوية، أصبحت بذلك سلة غذاء تلبي احتياجات السوق المحلية من جهة، وقطاعا واعدا يمكن أن يساهم في توفير منافذ للمنتوج الفلاحي من أجل تنويع الصادرات، من جهة أخرى.

المطلب الأول: السياسات الزراعية المنتهجة في الجنوب الجزائري

لقد هدفت سياسات التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية في البداية على تعويض نقص الإنتاج الفلاحي في شمال البلاد، ومحاولة التخلص من التبعية الغذائية التي تعاني منها الدولة، كما هدفت هذه السياسات أساسا الى تنمية وتطوير الجنوب بنفسه، ومن بين الأهداف المصرح بها في مختلف الخطابات الرسمية للسياسات الفلاحية في الجنوب نجد[1]:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية، وذلك من خلال زيادة المساحات الزراعية.
- تحسين المستوى المعيشي للسكان، من خلال دعم المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.
- تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية الغذائية.
- إعادة توزيع الدخل، عبر انشاء صناديق خاصة بكل منطقة تسعى الى دعم عمليات الاستثمار من أجل خلق ثروة، كصندوق الجنوب.
- استحداث مناصب شغل.

وباعتبار السياسات الزراعية المبرمجة في الجزائر هي عبارة عن تراكمات، فلابد أن نعرج بصفة موجزة على مختلف المخططات التي وضعتها الحكومة لتنمية الزراعة في الجنوب، في فترة الاقتصاد الموجه، حيث تمثل أول مخطط في سنة 1972، الذي يهدف الى تسيير الموارد المائية لاسيما مياه طبقة الألبيان والارتيزان من أجل عمليات الري[2].

[1] Boualem Bouammar, op.cit, p p 61, 62.

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 237.

وفي بداية الثمانينيات، تم إطلاق برنامج واسع لتثمين المناطق الجافة، إلا أنه اعتبر أنه غير مؤهل بسبب عدم ملائمة الوسائل المتاحة مع الأهداف المبرمجة في المخطط، خاصة فيما يتعلق بنقص المساحة الصالحة للزراعة.

وفي سنة 1996، وضع برنامج تطوير الفلاحة في المناطق الصحراوية لآفاق 2010، بناءا على تقرير (BNEDER)، وكان يهدف أساسا على جعل الجنوب يساهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والحد من الاستيراد، مع المساهمة في تصدير بعض المواد الغذائية كالتمور، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية مستدامة، حيث امتد في الأول على مساحة قدرها 225.000 هكتار، يتم سقيها من خلال طبقتي الألبيان والأرتيزان، بالإضافة الى 100.000 هكتار تسقى بالماء السطحية.

أما فيما يخص الإنتاج الفلاحي، فقد عول على إنتاج الحبوب، الخضر، البطاطس، التمور، وهذا بهدف تحقق الإكتفاء الذاتي للغذاء في الصحراء، تحويل نحو الشمال حوالي 300.000 طن من خضر 214.000 طن من التمور، ضف الى ذلك تصدير حوالي 50.000 طن من الخضر، و40.000 طن من التمور.

كما جاء المخطط المتوسط المدى لتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية (1996-2000)، الذي جعل من الزراعة الصحراوية أساس لتطوير المناطق الجنوبية، حيث خصصت له ميزانية قدرت بحوالي 47 مليار دينار جزائري، مقسمة على خمس سنوات، بمعدل 180 مليون دولار في السنة، من أجل تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- تحسين وتأهيل 50% من نظام الواحات.
- تطوير 30% من المستثمرات الفلاحية والمتوسطة.
- ترقية 45% من برنامج الزراعات الصناعية.

إلا أنه لم يتم تحقيق أغلبية الأهداف المسطرة، ويعود ذلك الى عدة أسباب من بينها نقص التنظيم التقني، وعدم تجانس المخططات فيما بينها، ظهور متغيرات جديدة لم تأخذ بعين الاعتبار في عملية التخطيط، لاسيما المتعلقة بالمتغيرات البيئية والطبيعية، إضافة الى ارتفاع أسعار المواد الفلاحية[1].

[1] مرجع نفسه، ص ص 237، 238.

أما بداية من سنة 2000، قامت الدولة من خلال سياساتها وبرامجها الفلاحية لتنمية الزراعة في المناطق الجنوبية، بتبني أنظمة انتاج جديدة تمثلت فيما يلي:

- إدخال تقنيات ري حديثة، على غرار تقنية الري المحوري لزيادة الإنتاج، في كل من ولاية "بسكرة"، "أدرار"، "ورقلة"، "غرداية".
- تطوير انتاج البطاطس من خلال ادخال تقنية الرش، خاصة في ولاية الوادي.
- ري الحبوب من خلال تقنية الغمس في الماء.
- تكثيف انتاج الاعلاف لتطوير تربية المواشي.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة، إلى أن السياسات الزراعية المنتهجة في الجنوب منذ سنة 2000 كانت متضمنة ومدمجة بصفة عامة الى السياسات الزراعية الوطنية، وبالتالي لم تأخذ بعين الاعتبار لخصوصية البيئة الصحراوية التي تختلف كليا عن البيئة في الشمال، مما انعكس سلبا على تحقيق تنمية زراعية في مناطق الجنوب.

هاته البرامج والسياسات الزراعية الوطنية التي تم إدماج المناطق الصحراوية ضمنها، قد تزامنت مع برنامجا اقتصاديا واسعا الذي شهدته البلاد، وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي لعام 1999، حيث تمثلت تلك البرامج فيما يلي[1]:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2000 – 2004).
- البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب (2005 – 2009).
- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009 – 2014)، والذي يتضمن برنامج تكميلي خاص بالمناطق الصحراوية (2012 – 2014).
- برنامج النمو (2015 – 2019).

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004/2000) (PNDAR):

بعد العودة التدريجية للأمن والاستقرار السياسي والمالي الذي شهدته البلاد وغلق برنامج التعديل الهيكلي، انعكس ذلك على القطاع الفلاحي لتدارك التأخر المسجل خلال سنوات أزمة التسعينيات، حيث سعت الدولة إلى إنعاش اقتصادها، بوضع مجموعة من المخططات والبرامج الفلاحية[2]، بداية

[1] مرجع نفسه، ص 240.

[2] محمد غردي، نصر الدين بن نير، **تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع (العاشر)، جامعة البليدة 02، بدون سنة، ص 08.

بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 كسياسة فلاحية جديدة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، باستغلال جميع الإمكانيات والموارد المتوفرة في القطاع، باستيراد كافة التجهيزات الفلاحية وقيام الهيئات التقنية والإدارية المعنية بالتأطير و نقل التوجيهات، لتكييفها مع المنتجين الجدد، وذلك بدعم وإنشاء المستثمرات الفلاحية بغية تلبية الاحتياجات الغذائية برفع مستويات الإنتاج والإنتاجية[1] .

ليتوسع هذا المخطط سنة 2002 ويضم الجانب الريفي، بهدف تنمية المناطق الريفية، لذلك أصبح يسمى بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والذي تمثلت أهدافه في المساهمة في الأمن الغذائي وتمتين كل الموارد الموجودة، مع حماية البيئة، إضافة الى تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، ودعم سكان الأرياف، بالتشجيع ودعم الاستثمار، وانشاء المستثمرات الفلاحية في المناطق الداخلية (الجنوبية، الهضاب العليا، الجبال). حيث ارتكزت محاوره على ما يلي[2]:

- تحسين مستدام لمستويات تغطية الإنتاج الوطني للطلب على المواد الغذائية الاستراتيجية كالحبوب، الحليب والبقول الجافة.
- تحسين انتاج وانتاجية المواد الفلاحية غير المستوردة، مع تشجيع تصدير التمور، الحمضيات.
- التشجيع على وضع برامج لإعادة تأهيل انتاج بعض المواد الغذائية التي لها ثقل على خزينة الاستيراد كالذرة، الشمندر السكري.
- زيادة المساحة الصالحة للزراعة بواسطة حق الامتياز، على مستوى السهوب، المناطق الجنوبية، والمناطق الساحلية.
- توسيع المساحات المسقية.
- مكافحة التصحر.
- إقامة وحدات فلاحية ذات طابع صناعي في المناطق الجنوبية.

[1] عبد الجبار بن التومي، **دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي: حالة الجزائر (2000 – 2019)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020، ص 73.

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 241.

كما يرتكز هذا المخطط على تشجيع ودعم المزارعين من خلال:

- توسيع الواحات في الجنوب من أجل زيادة المساحة الصالحة للزراعة، واستغلال الموارد الطبيعية للمنطقة، والاستثمار فيها من أجل زيادة اليد العاملة في القطاع الفلاحي.
- تكييف أنظمة استخدام الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمعرضة للجفاف، للتشجير وزراعة الكروم، أو الرعي، وتخصيص الملائم منها لزراعة الحبوب.

ويحتوي هذا المخطط خمسة برامج تنموية تتمثل في[1]:

أ. برنامج تطوير الإنتاج الزراعي للمواد ذات الاستهلاك الواسع، وهو مدعم من طرف الدولة، بواسطة ثلاث صناديق:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الرعي والسهوب (FLDDPS).

ب. برنامج تكييف أنظمة الزراعة مع مختلف المناطق الطبيعية.

ج. إعادة توجيه أهداف برنامج التشجير لأهداف اقتصادية.

د. برنامج تنمية المراعي في المناطق السهبية.

هـ. برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وتطويرها في الجنوب الجزائري.

ولقد بلغ حجم الانفاق المالي على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حوالي 400دينار جزائري [2]، حيث شارك الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، بمبلغ قدر بـ 2,5 مليار أورو، أي 58% من المبلغ الإجمالي [3] ، وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بتنمية القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب (Programme spécial sud) (2005 – 2009):

نتيجة التأخر التنموي الذي عرفه الجنوب الجزائري في جميع المجالات منذ الاستقلال، قام الرئيس السابق السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بإطلاق برنامج خاص لتنمية مناطق الجنوب، لتدارك التأخر الذي شهدته، وذلك يوم 04 سبتمبر 2005، هذا البرنامج تستفيد منه عشر ولايات جنوبية وهي: أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، إيليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف.

[1] مرجع نفسه، ص ص 242، 243.

[2] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 91.

[3] صادق نور الدين، مرجع سابق، ص 143.

حيث يهدف هذا البرنامج الى تنمية مناطق الجنوب في شتى المجالات، وتحسين ظروف معيشة السكان من خلال بناء مدن جديدة، وتزويدها بالمياه، وكذا بالمرافق العمومية كالمستشفيات والجامعات وغيرها، بالإضافة الى تطوير التنمية الزراعية في تلك المناطق. حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بحوالي 380 مليار، ما يعادل 5,5 مليار دولار، لتجسيد تلك المشاريع.

ففي مجال القطاع الزراعي كان نصيبه من البرنامج أكثر من 17 مليار دينار جزائري من أجل تطوير الإنتاج الزراعي المخصص للاستهلاك المحلي، وذلك بالقيام بعدة عمليات ومشاريع فلاحية، كفتح مسالك فلاحية جديدة، تساعد الفلاح على تنمية أرضه واستغلالها، إضافة الى انجاز آبار المياه، وتوفير شبكات السقي.

كما تم تخصيص حوالي 3 مليار دينار جزائري للفلاحين بالمناطق الجنوبية، من أجل تحفيزهم ومساعدتهم على دفع معدلات الفائدة، نتيجة القروض البنكية التي استفادوا منها[1].

الفرع الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009 – 2014):

لقد جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي لمواصلة التنمية الفلاحية، التي انطلقت منذ سنة 2000، بهدف تعزيز الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد، من أجل تحقيق أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي للبلاد، وذلك من خلال وضع استراتيجية تعمل على اشراك قوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميون، مع ترقية تسيير جديد للفلاحة والأقاليم الريفية، من اجل دعم النشاطات في مجال البحث والمساعدة التقنية ومرافقة صغار الفلاحين، بالإضافة الى تعزيز القطاع بالتقنيات والتكنولوجيات الحديثة، خاصة في مجال اقتصاد الماء و الاستعمال العقلاني لمختلف المدخلات مع ادراج مختلف الوسائل المعاصرة التي من شأنها أن تساهم في تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الاستراتيجية للحد من التبعية للأسواق الخارجية، حيث تمثلت محاوره فيما يلي[2]:

- فلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني.
- إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد.
- تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية.

---

[1] Ouazani Cherif, **Demain le Sud 1999-2009 : les années de Bouteflika**, Revue le jeune Afrique, février 2009.consulter sur le site :, https://www.jeuneafrique.com/205013/archives-thematique/demain-le-sud/ (2023/03/03).

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 244.

- جهاز للتأطير والبحث والتنمية ناجع.
- تثمين للإنتاج من خلال تسويق أفضل.
- تجنيد وتثمين مستدام للمورد المالي.
- تقوية الرقابة.

خصصت لهذا البرنامج ميزانية قدرت بحوالي 1000 مليار دينار جزائري، في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)، حيث يخصص سنويا طول فترة المخطط، سجل مالي قدره 230 مليار دينار جزائري مقسمة على النحو التالي أي 160 مليار دينار جزائري على التجديد الفلاحي، و42 مليار دينار جزائري على التجديد الريفي، و28 مليار دينار جزائري على برنامج تقوية القدرات البشرية والتقنية[1].

حيث تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

أ. التجديد الريفي:

يهدف هذا البرنامج الى دعم وتشجيع سكان الأرياف، على تطوير مناطقهم، وتحسين ظروفهم المعيشية، خاصة الذين يعيشون في مناطق تتميز بظروف معيشية صعبة (الصحراء، الجبال، السهوب)، وذلك من خلال انجاز مشاريع جهوية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في التوظيف الأفضل للثروات الخاصة والعامة المتوفرة في تلك المناطق، بالاستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروات، ورفع القدرات الإنتاجية من خلالها، والتي يتكفل بها الفاعلون المحليون، أي تأتي من الأسفل الى الأعلى لتحقيق التنمية الريفية بالتأكيد على اللامركزية في العمل[2].

وأخذ دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية ألا وهي:

- تكييف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية للتكفل أفضل بدعم تنمية الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير.
- استعمال صندوق اصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة انتقالية حتى سنة 2012 استجابة للحاجة على العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة.
- وضع شروط على صندوق مكافحة التصحر، وتطوير الرعي والسهوب.

[1] مرجع نفسه، ص 246.

[2] عز الدين سمير، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، أطروحة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزار 3، 2012، ص 53.

ب. التجديد الفلاحي:

يقوم على دعم النشطات الفلاحية المباشرة، أي دعم انتاج الحبوب، البقول الجافة، البطاطس والحليب، بالإضافة الى تقديم القروض (قرض الرفيق)، ومسح الديون، ودعم استخدام تقنيات الري التكميلي، واقتصاد المياه وتوفير البذور والأسمدة، وهو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في إطار المخططات السابقة، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الزراعية، ذات الاستهلاك الواسع ورفع المردودية، وامتصاص مشكلة استراحة الأراضي[1].

ج. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

يهدف الى مساعدة فاعلي برنامج التجديد الفلاحي والريفي، نظرا للصعوبات التي يوجهونها للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، وذلك من خلال[2]:

- التكوين.
- خبرة استشارية متخصصة.
- مرافقة جوارية مدعمة ومستهدفة.
- دراسات، أبحاث وتنمية.

الفرع الرابع: البرنامج التكميلي (2012 – 2014):

انطلاقا من هذا البرنامج، أثبتت الزراعة الصحراوية أهميتها البالغة في القطاع الفلاحي بالجزائر، حيث قامت السلطات العمومية على تطوير الزراعة في الجنوب الجزائري، بغية زيادة الإنتاجية، وتعزيز أمنها الغذائي.

ويعد مضمون هذا البرنامج، المشترك بين كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية إضافة الى مديريات المصالح الفلاحية للولايات المعنية (عشر ولايات جنوبية)، من أجل تزويدهم بالمياه لتطوير الزراعة الصحراوية، ولتحقيق هذه الأخيرة تضمن هذا البرنامج مجموعة خطط عمل تمثلت في ثلاث برامج كبرى[3]:

[1] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 115.

[2] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص 246.

[3] مرجع نفسه، ص ص 247، 248

- برنامج خاص بتهيئة والحفاظ على المراعي الصحراوية، التي تشكل أكبر المساحات في الصحراء الجزائرية، كما سيتم من خلال هذا البرنامج القيام بعمليات حفر الآبار والآبار الرعوية لتزويد المواشي بالمياه، خاصة الجمال والأغنام.
- البرنامج الثاني، يرتكز على المحافظة وتطوير الزراعات في الواحات، إضافة الى القيام بنشاطات تهدف على إعادة تأهيل نظام الري السلفي في الواحات (Irrigation ancestral)، خاصة نظام "الفوقارة" في كل من منطقتي "توات" و "غورارة".
- أما بالنسبة للبرنامج الثالث، يهدف الى تطوير الصناعة الزراعية، من خلال خلق مستثمرات فلاحية جديدة، بفضل استصلاح الأراضي من أجل رفع مستوى الإنتاج الفلاحي، إضافة الى توفير وحدات تصنيع المنتجات الفلاحية.

وفي هذا المقام، صرح وزير الموارد المائية بإقامة مشاريع لصالح تطوير الزراعة الصحراوية المتمثلة في:

- إقامة مستجمعات لمياه طبقة الألبيان ببسكرة، لكي يتسنى للفلاحين سقي أراضيهم.
- إقامة محطات صغيرة لتصفية مياه الصرف الصحي في الواحات.

ولقد وضع لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف، من بينها:

- رفع نسبة الإنتاج الزراعي في الجنوب الجزائري الى 30% من الإنتاج الزراعي الوطني.
- بلوغ المساحة الزراعية المسقية بالمناطق الصحراوية لمعدل 385.538 هـ سنة 2014.
- تطوير المناطق الرعوية بالمناطق الحدودية، والمناطق الصحراوية.
- انجاز عمليات حفر الآبار.
- إقامة وحدات لترقية انتاج الأعلاف والزراعات الغذائية.
- خلق 115.000 منصب شغل.

الفرع الخامس: برنامج النمو (2015 – 2019)

فقد جاء هذا البرنامج مكملا لمشاريع البرامج السابقة، التي لازالت قيد الإنجاز، إضافة الى السعي لتحقيق طموحات وآفاق جديدة تتماشى مع متطلبات المرحلة، كما يهدف الى تعزيز مقومات الاقتصاد،

ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر حوالي22.100 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 280 دولار، حيث تضمن جملة من الأهداف من بينها[1]:

- العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي العام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- تشجيع الاستثمار المنتج والمحدث للثروة.
- استهداف بلوغ نسبة7% من النمو الاقتصادي مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص، المحلي والأجنبي.

وبالرغم من التحديات والأزمات المالية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، الا أن الرئيس السابق أكد على ضرورة وضع تدابير فعالة لكسب المعركة الاقتصادية والتي على رأسها مواصلة دعم وتطوير القطاع الفلاحي في إطار تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، من بينها تفعيل الصندوق الوطني للاستثمار، وتطوير قطاع الصناعات الغذائية، وترقية الصادرات في القطاع الزراعي[2].

إلا أن هذا البرنامج جمدت جل مشاريعه، بسبب الأزمة المالية التي مرت بها الدولة سنة 2014، التي جراءها تبنت الحكومة سياسة ترشيد النفقات، وعليه تم إقفال حساب البرنامج في 31 ديسمبر 2016.

فوضعت الدولة في تلك الفترة جملة من الإصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في العجز الميزاني، وتحقيق مقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي على المدى

[1] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص 125

[2] أمينة رمرام وآخرون، **الإصلاح الفلاحي والدعم الريفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز السيادة الوطنية**، مجلة حبوب الجزائر، المجلس الوطني المهني المشترك لفرع الحبوب، (01 -2018/04)، ص 6

المتوسط والبعيد، من خلال اطلاق برنامج تنموي باسم النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030)، تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء في 2016/07/26، حيث كان من بين أهدافه التنويع والتحول الاقتصادي، من خلال النهوض بالقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، وفي هذا السياق أولى أهمية بضرورة عصرنة القطاع الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي، مع تحقيق تنويع في الصادرات، عن طريق توسيع الرقعة الزراعية المروية وفق الأساليب العلمية، ضمان وصول الدعم للفلاحين لتثمين المنتوج الزراعي.

المطلب الثاني: أثر سياسات الزراعة الصحراوية على صادرات الجزائر

لقد سعت الجزائر من خلال سياساتها وبرامجها المتعلقة بتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية - التي تم التطرق اليها سابقا-الى تعزيز أمنها الغذائي وتماسكه، والحد من استيراد المواد الغذائية من جهة، ومن جهة أخرى توفير منافذ للمنتوج الفلاحي لترقية تصديره، وباعتبار الصحراء الجزائرية بفضل امكانياتها ومواردها المتنوعة، تسمح بتغطية طلب الأسواق المحلية بكميات هائلة، وبالشكل الذي يمكنها من تحقيق الفائض في الإنتاج الزراعي، وبالتالي إمكانية تصديره.

وفي إطار تنويع الصادرات، شدد الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" من خلال الجلسات الفلاحية لسنة 2018، التي جاءت تحت شعار"الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية"[1] على ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم للقطاع الفلاحي، كونه يمثل القطاع الاستراتيجي، الذي يمكن من خلاله تحقيق تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا، بدعم المنتوج الفلاحي وتوجيهه نحو التحويل الصناعي والغذائي، ثم مباشرة التصدير، الذي يبقى أولوية الدولة لترقية الاقتصاد الوطني، والخروج من تبعية المحروقات.

فحسب ما ورد عن مديرية متابعة الصادرات ودعمها بوزارة التجارة، أنه ليس بالضرورة كل منتج هو مصدر، أي بمعنى آخر المنتجات الزراعية المنتجة في المناطق الصحراوية قد تصدر من تلك المناطق بحد ذاتها، أو من مناطق أخرى شمالية[2]، بالتالي تم التركيز في هذه الدراسة على صادرات المواد الزراعية الأكثر انتاجا في المناطق الجنوبية، والتي من أبرزها: البطاطس، البصل، والتمور.

[1] مرجع نفسه، ص 09.

[2] مقابلة مع السيد رئيس المديرية الفرعية لمتابعة الصادرات وعمها، وزارة التجارة وترقية الصادرات، يوم 2023/03/16، على الساعة 14:30

الفرع الأول: الصادرات المحققة من منتوج البطاطس والبصل:

جدول رقم (11): صادرات منتوج البطاطس لسنة (2019/2016)

الوحدة: طن/ دولار/ دينار جزائري

	2016	2017	2018	2019
طن	2594	817	614	4550
دينار جزائري	10607	38459	37789	126732
دولار	969	347	234	1062

المصدر: من اعداد الطالبة، اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

جدول رقم (12): صادرات منتوج البصل لسنة (2019/2016)

الوحدة: طن/ دولار/ دينار جزائري

	2016	2017	2018	2019
طن	2425	2132	3326	6766
دينار جزائري	129733	75417	154897	196267
دولار	1185	680	1328	1645

الوحدة: من اعداد الطالبة حسب احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يوضح الجدول رقم (11) و الجدول رقم (12)، أن صادرات منتوج البطاطس والبصل حققت أعلى معدل سنة 2019، المقدر على التوالي بـ 4550 طن و 6766 طن ،المتجه نحو الأسواق الخارجية، وهذا نتيجة الفائض المحقق من المنتوج الزراعي - كما تطرقنا اليه سابقا-، بحيث استفادت خزينة الدولة من جلب عملة صعبة جراء تصدير هذين المنتوجين، المقدرة بـ 1.062 دولار ما يعادل 126.732دينارجزائري، فبالرغم من أن هذه القيمة لا بأس بها، إلا أنها لا تساهم بشكل كبير في تنويع مصادر الدخل الوطني،

وعليه لابد من الجهات الرسمية الاهتمام بهذا الجانب من خلال صياغة السياسات الفعالة وتبني الإصلاحات الملائمة لمواجهة العراقيل التي تقف أمام تصدير المنتوجات الزراعية.

الفرع الثاني: مساهمة منتوج التمر في تنويع صادرات الجزائر

جدول رقم (13): صادرات منتوج التمور لسنة (2019/2016)

الوحدة: طن/ دولار/ دينار جزائري

	2016	2017	2018	2019
طن	31123	46869	56656	57605
دينار الجزائري	4110964	5810984	7562606	7624178
دولار	37559	52371	64854	63883

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يتبن من خلال الجدول الموالي، الزيادة المستمرة في صادرات منتوج التمور لسنة (2016 -2019)، حيث بلغ معدل التصدير ذروته عام 2019 المقدر بـ 57.605 طن، بحيث استفادت خزينة الدولة بقيمة 63.883 دولار أي 7.624.178 دينار جزائري، وهذا نتيجة تركيز السياسات وبرامج التنمية الزراعية في المناطق الصحراوية على ضرورة الاهتمام بمجال تنويع الصادرات واعطاءه الأولوية، بغية تنويع مصادر الدخل الوطني، وبذلك الخروج من التبعية النفطية.

إلى جانب ذلك، هناك طريقة أخرى لتصدير المنتجات الزراعية، والتي تتم عن طريق المقايضة الحدودية، أي بمعنى استبدال سلعة بسلعة أخرى، مع كل من جمهورية مالي وجمهورية النيجر، وهذا حسب ما جاء في المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 2 يوليو عام 2020، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر، ومن بين تلك الشروط نجد عملية المقايضة تقتصر فقط على منتوج التمور الجافة[1]، بحيث تتم هذه العملية في كل من ولاية أدرار، تندوف، ايليزي، وتمنراست، من أجل تسهيل تموين سكانهم.

[1] ج ج د ش، الجريدة الرسمية، عدد 44، المؤرخ في 06 جمادى الأولى 1441، يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية، ص 22.

فمن خلال ما سبق يمكن القول بأنه، من أجل تطوير الصادرات الزراعية وتحقيق تنويع اقتصادي، لابد من وزارة التجارة التصدي للعراقيل التي تمنع تحقيق ذلك، خاصة ما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، حيث نجد هيمنة قطاع المحروقات على هذه الأخيرة، بنسبة % 8,92 (ما يعادل 33.244 مليون دولار أمريكي في2019[1])، مما أدى الى اهمال تجارة المنتجات الزراعية وعدم تواجدها بالأسواق الدولية، كذلك في الجانب اللوجستيكي هناك نقص في شبكة النقل البري والبحري والجوي، بالإضافة الى المنافسة الخارجية الحادة وقلة التبادلات التجارية مع مختلف الدول، وكذا العوائق الجمركية وغير الجمركية المفروضة على بعض الدول[2]، مع نقص منصات الترويج للمنتجات الزراعية، إلى جنب ذلك يشتكي العديد من المصدرين من التأخيرات البيروقراطية التي تسمح لها الاستجابة بسرعة لزبائنهم، كتأخر الترخيص والموافقة من السلطات المختصة وهو ما يهدد العقود مع الزبائن الأجانب[3]. فمن الضروري على الدولة وضع استراتيجية فعالة في هذا المجال لترقية الصادرات الزراعية،

المطلب الثالث: مشاكل وتحديات الزراعة في المناطق الصحراوية

الفرع الأول: المشاكل الطبيعية

تتمثل المشاكل الطبيعية في:

- **مشكل المناخ والتربة:**

حيث يتميز مناخ المناطق الصحراوية بظاهرة التبخر، وهي تختلف من منطقة لأخرى، اذ أن هذه الظاهرة تشكل عائق كبير على الزراعة الصحراوية، خاصة في فصل الصيف بين شهر ماي وأوت، كما تساهم عوامل طبيعية أخرى في تطورها، مما يستلزم تعبئة موارد مائية إضافية، لري المحاصيل الزراعية وتفادي جفافها.

---

[1] صباح دكمة، مروة سعدون، أميرة التومي، "**سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021ص25

[2] أمينة رمرام وآخرون، مرجع سابق، ص 9.

[3] محمد هاني، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، (مستغانم: الجزار، مخبر بحث استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر STARTEV، ماي 2021)، ص 463.

بالإضافة الى ظاهرة الجفاف التي تتميز بها المنطقة نتيجة قلة تساقط الأمطار، وانعدام الرطوبة، بالتالي ربط آثار هذه الظاهرة مع التبخر، تؤدي الى ضرورة الاستغلال المستمر لمياه الري، ونظرا لملوحتها العالية تؤدي مباشرة الى تملح التربة، وبالتالي ضعف المردودية الإنتاجية بها.

- **مشكل الاحتباس الحراري:**

فهو بدوره يؤثر على الزراعة الصحراوية من خلال تدني مردودية وانتاجية الأراضي الفلاحية، حيث أن ارتفاع درجات حرارة الأرض بشكل متسارع يؤثر على زيادة حرارة التربة، وعليه يؤدي مباشرة الى تدني مردودية الزراعات بسبب تسارع وتيرة نمو المحاصيل، فقد أدى بالفلاحين الى التخلي عن مستثمراتهم بسبب ارتفاع التكلفة، ولعدم وجود الدعم المناسب من طرف الدولة عن طريق مؤسساتها الإدارية المختصة في البحث والتطوير الفلاحي.

- **مشكل الموارد المائية:**

تشكل مسألة المياه بالجنوب الجزائري أكبر عائق مطروح يؤثر على الزراعة في هذه المنطقة، فكما هو معروف، تتميز الصحراء بفقرها للمياه السطحية، بالتالي أي نشاط اقتصادي (فلاحي، صناعي، طاقوي) يعتمد بالضرورة على المياه الجوفية، فهي أساس قيام الزراعة الصحراوية، في عملية الري، التي تساهم في الإنتاج الفلاحي.

حيث تواجه المياه الجوفية في الجنوب مشكل رئيسي وهو ضعف تجددها، وانعدامه في بعض المناطق، وبالمقابل تشكل طريقة استغلالها وسوء تسييرها تهديدا على مستقبل ديمومتها، والى جانب ذلك، الاستجابة لاحتياجات الفلاحة الصحراوية من مياه الري من خلال تعبئة المياه الجوفية، لان المياه السطحية ضعيفة جدا، غير أن عملية التعبئة مكلفة جدا، بالإضافة الى صعوبة استغلالها، نظرا لعمقها البعيد يصعب الوصول اليها، الا من خلال حفر الآبار الارتوازية(les forages) ، وأخرى تتمثل في عملية ضخها، التي تستهلك نسبة كبيرة من الطاقة الكهربائية، ضف الى ذلك الاستغلال المفرط لتلك المياه في عملية الري داخل المستثمرات الفلاحية، يخلق مشكل تملح التربة، لاسيما في منطقة الصحراء المنخفضة (الوادي، ورقلة) نتيجة صعود المياه الجوفية من جهة، وانعدام قنوات صرف مياه الري الزائدة، أدى الى خلق عدة مشاكل في الزراعة الصحراوية، ولعل

أهمها، هو تلوث المياه الجوفية وخسارة الملايين من أشجار النخيل، ولآلاف الهكتارات من المحاصيل الزراعية.

إضافة الى نقص محطات تحلية المياه الجوفية من ملوحتها، وانعدام تقنيات تبريدها، المقتصرة على الوسائل التقليدية، عن طريق تجميعها في أحواض قبل البدء في عملية الري. الى جانب ذلك صعود طبقة الفرياتيك، بسبب نقص تقنية البزل (Drainage) في بعض المناطق الطبيعية الصحراوية، كالوادي، وورقلة، والتي أدت الى تدني نوعية التربة، مؤثرة بذلك على الإنتاج الزراعي.

ومن أجل النهوض بالزراعة الصحراوية، لابد الأخذ بعين الاعتبار مختلف مشاكل الموارد الطبيعية، وخاصة منها مشكل انعدام تجدد المياه كأولوية ضرورية لقيام الزراعة الصحراوية، لابد من حسن تسييره واستغلاله بطريقة عقلانية باستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة[1].

الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالتأطير والتأهيل

تتمثل المشاكل المتعلقة بالتأطير والتأهيل في:

- **مشكل ندرة اليد العاملة المؤهلة:**

تعاني الزراعة الصحراوية في ظل التغيرات البيئية والمناخية من انعدام اليد العاملة المؤهلة التي تمتلك الخبرة والمعرفة، لمواكبة أي تغير يطرأ على نظام الإنتاج القائم وتكييفه معها، والأكثر من ذلك تفتقد الزراعة الصحراوية لاهم عامل انتاج المتمثل في اليد العاملة لممارسة الأنشطة الفلاحية المختلفة، بصفة منتظمة ودورية، وهو المشكل الذي يعاني منه أغلب الفلاحين والمستثمرين بالجنوب الجزائري، وهذا يعود بالدرجة الأولى الى غياب عوامل الاستقطاب والتحفيز للعمال على مستوى العمل في المجال الزراعي، كالدخل الملائم لطبيعة النشاط.

كما تتميز اليد العاملة الفلاحية بالصحراء الجزائرية بضعف التأهيل والتحكم في مختلف التقنيات الزراعية الملائمة للمنطقة، حيث نجد أن أغلب الفلاحين والمستثمرين في المجال الزراعي، يستعملون نفس تقنيات الإنتاج ونفس البذور والأسمدة الخاصة بالمناطق الشمالية، بالرغم من أنهما بيئتين

[1] صادق نور الدين هنى، مرجع سابق، ص ص 198 – 213

مختلفتين تماما عن بعض، مما ينعكس سلبا على مردودية الإنتاج الفلاحي، وهذا بسبب غياب دور مؤسسات الارشاد الفلاحي، ونقص البحوث العلمية في مجال الزراعة الصحراوية.

- **ضعف تكوين الفلاحين في الزراعة الصحراوية:**

حيث يظهر نقص تكوين الفلاحين في المناطق الصحراوية على مستويين هما، المستوى الكمي، ويتجلى في نقص المؤسسات التكوينية المختصة بتنمية وتطوير الزراعة الصحراوية، ومستوى نوعي يتمثل في نوعية التكوين المقدم للفلاحين والمستثمرين في المجال الزراعي، فعلى مستوى الجنوب الجزائري، توجد مؤسسة تكوينية واحدة متخصصة في الزراعة الصحراوية، وتسمى "المعهد الوطني للتكوين العالي في الزراعة الصحراوية"، والذي ينطلق من فكرة واحدة هي وحدة البحث والتعليم، وارشاد الفلاحين، الا أن على أرض الواقع، هناك نقص في احتكاك هذه المؤسسات التكوينية مع الفلاحين، وعليه دورها يبقى ضعيف في مجال التكوين، فعلى الجهات الحكومية أن تعيد الاعتبار لهذه المؤسسات، بوضع سياسات عمومية في مجال تكوين الفلاحين في الزراعة الصحراوية، عن طريق تفعيل تلك المؤسسات على أرض الواقع، بالإضافة الى انشاء مراكز تكوينية وفق الاختصاص الزراعي لكل منطقة صحراوية.

- **مشكل نقص مراكز البحث العلمي في مجال الزراعة الصحراوية:**

على الرغم من وجود مراكز بحث في الزراعة الصحراوية وتطويرها بالجنوب الجزائري، الا أن مساهمتها تبقى ضعيفة ومحدودة، وهذا نتيجة نقص الموارد المادية ونقص المختصين في المجال، حيث توجد سبعة محطات بحث فلاحي، اثنان منها تابعة للمعهد الوطني للفلاحة (INRAA)، وخمس للمعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية (ITDAS)، بالإضافة الى محافظة تنمية الفلاحة بالمناطق الصحراوية (CDARS)، التي تقوم بدراسات حسب الطلب لمؤسسات صنع القرار في المجال الزراعي، الا أن هذه الدراسات تتميز عادة بكونها غير استباقية ووقائية، وبالتالي لابد من مراجعة سياسة البحث الزراعي في المناطق الصحراوية، بإدخال كل الوسائل اللازمة (مادية، مالية، علمية)، على مستوى

المراكز و الجامعات، بهدف تطوير مجال البحث في الزراعة الصحراوية، ومنع مشاكل الغد[1].

الفرع الثالث: المشاكل المتعلقة بالجانب اللوجستيكي

تتمثل المشاكل المتعلقة بالجانب اللوجستيكي في:

- **نقص شبكة النقل والتسويق الفلاحي ومصانع التحويل:**

فكما هو معروف تعد كل من توفر المواد الغذائية وسهولة الحصول عليها، احدى أهم الركائز المرسية للأمن الغذائي، وتسهيل نقل المواد الغذائية من الجنوب الى الشمال، أو الى خارج الوطن، هذا كله يتحقق بوجود شبكة نقل ناجعة، وسياسة تسويق فعالة، تسمح بتوفير البنى التحتية الملائمة، الأمر الذي يشجع المنتج على زيادة كمية إنتاجه.

إلا أن واقع التسويق الزراعي في المناطق الصحراوية، لايزال بعيدا عن تلبية احتياجات الأطراف المكونة له، فبغياب البنى التحتية، من أسواق وأماكن تخزين وتبريد، بالإضافة الى شبكات نقل مختلفة ومتنوعة، جعل من نظام التسويق في الجنوب يبقى تقليديا ومتخلفا، فدائما ما يجد المنتج صعوبة في بيع منتجاته الفلاحية، وغالبا ما تتلف داخل المستثمرات الفلاحية، جراء غياب أماكن التخزين والتبريد، بالإضافة الى قلة مصانع التحويل خاصة اذا كان هناك فائض في الإنتاج بالنسبة للمواد الأكثر انتاجا في المناطق الصحراوية، في ضوء خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وبالرغم من العمليات التي قامت بها مديريات التجارة بمختلف المناطق الجنوبية، لتنظيم عملية التسويق الفلاحي، الا أن ما تم ملاحظته في أغلب المناطق الصحراوية، وجود أسواق عشوائية غير منتظمة، مما ينعكس على تهديد صحة وجودة المنتجات الزراعية.

وعليه، لابد من توفير نظام تسويق فعال ومتطور، يستغل كل الإمكانيات المادية، البشرية، والقانونية، بغية تنظيم عملية توزيع الغذاء على الأسواق، وذلك يتحقق من خلال سياسات تهيئة الإقليم، تقوم ببناء شبكات طرقات ونقل متطورة، كما تعمل على تطوير وزيادة شبكات النقل الجوي، لتشجيع عمليات تصدير المنتوج الزراعي، بالإضافة الى ذلك العمل على بناء مصانع تحويلية للزراعات

[1] مرجع نفسه، ص 224 – 227.

الصناعية بكثرة، والزيادة في عدد أماكن التخزين والتبريد من أجل تشجيع المزارعين على الزيادة في الإنتاج، وضمان جودة منتوجاتهم.

- **نقص في الكهرباء الفلاحية:**

ان الحديث عن نقص الكهرباء في المجال الزراعي بالمناطق الجنوبية أمر غير معقول، في ضوء وجود موارد متنوعة من الطاقات المتجددة بالمنطقة، فنقص الكهرباء الفلاحية مشكل يعاني منه أغلب فلاحين الجنوب الجزائري، لاعتمادهم عليها بشكل كبير، من أجل ضخ المياه الجوفية، لاسيما بالنسبة للمستثمرات الكبرى التي تتطلب كميات هائلة من المياه في عملية السقي، وبالتالي استخدام كميات أكبر من الطاقة في عملية ضخ المياه.

وفي ظل ذلك، لابد من الانتقال الى استخدام الطاقات المتجددة لتوفير الكهرباء والقضاء على مشكل نقصها، لاسيما باستغلال الطاقة الشمسية التي تعم فيها، للتقليص من تكلفة الزراعة الصحراوية[1].

فمن خلال مختلف المشاكل التي تواجه الزراعة الصحراوية، لابد على الدولة وضع حلول وسياسات استراتيجية ملائمة، مع الاستفادة من التجارب الدولية التي حققت نجاحا في الزراعة الصحراوية، بتبني ما يناسب نمطها الزراعي، خاصة تجربة مصر في مجال الري باستخدام الطاقة الشمسية، كما تمكنت الامارات العربية المتحدة من نجاح تجربة الزراعة الرقمية في الأراضي الصحراوية، وهذا بفضل تطور البحث العلمي وادخال الوسائل التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي، مما أمكنها تحقيق أمن غذائي للبلاد والانفتاح على الأسواق الدولية.

[1] مرجع نفسه، ص 228-230.

خلاصة الفصل:

تمحور هذا الفصل، حول واقع الزراعة في الصحراء الجزائرية، من خلال التعرف على مختلف مقوماتها الطبيعية (مناخ، تربة، مياه، مساحات زراعية)، والبشرية، بالإضافة الى تطور العقار الفلاحي، بفعل الأطر القانونية التي نظمت عمليات الاستثمار فيها، وكذا التطرق الى البرامج والسياسات الزراعية الخاصة بتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية، التي كان لها الأثر في زيادة المساحات الزراعية، وبالتالي الزيادة في الإنتاج وتحقيق الفائض لاسيما بالنسبة للمحاصيل الأكثر انتاجا في تلك المناطق (بطاطس، خضر، تمور)، مما أمكن من تحقيق صادرات زراعية، الأمر الذي يسمح لها بتنويع مصادر دخل الدولة.

وبالرغم من تلك النتائج المحققة في الإنتاج الزراعي بالمناطق الصحراوية، الا أنها في حقيقة الأمر تواجه مجموعة من المشاكل تعيق زيادة الإنتاج الزراعي (مشكل المياه، عمليات السقي ... وغيرها) بتلك المناطق من جهة ، وكذا جملة من المعوقات كانت سببا في عرقلة وتطو ر صادراتها الزراعية من جهة أخرى، وهي أولا وقبل كل شيء ذهنية صانع القرار في إعطاء الأولية لقطاع الطاقات الأحفورية الزائلة على باقي القطاعات الأخرى في عملية التجارة الخارجية، بالإضافة الى مختلف التعقيدات البيروقراطية التي تواجه التجار، وكذا العوائق الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الدول الأخرى والتي قد تنعكس سلبا أو إيجابا على اقتصاد الدولة، الى جانب ذلك مشكل نقص في سياسة التسويق والترويج لمختلف المنتوجات الزراعية، وعليه لابد من الدولة معالجة مختلف المشاكل التي تواجه الزراعة في المناطق الصحراوية بصياغة حلول استراتيجية ملائمة، مع إعادة النظر في سياساتها التجارية، من أجل الوصول الى الهدف التي تصبو إليه، وهو تحقيق تنويع في صادرات الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2021-2017)

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2017-2021)

تمهيد:

بعدما تم التطرق الى واقع الزراعة الصحراوية في الجزائر بصفة عامة، مع ابراز مدى مساهمة برامج وسياسات التنمية الزراعية الخاصة بالمناطق الصحراوية، في تنويع صادرات الاقتصاد الوطني، سوف يتم في هذا الفصل التطبيقي ابراز ذلك على مستوى ولاية الوادي، كونها من الولايات الصحراوية التي شهدت ديناميكية فلاحية كبيرة في السنوات الأخيرة، من خلال قدرتها على انتاج محاصيل زراعية متنوعة، كانت من قبل حكرا على الولايات الشمالية، والتي حققت الريادة في انتاج البعض منها.

حيث أصبحت ولاية الوادي قطبا زراعيا بامتياز، تمكنت من تغطية طلب الأسواق المحلية للبلاد، ومنه التوجه نحو الأسواق الدولية لتصدير فائض الإنتاج من بعض المواد الزراعية، بالتالي سوف يتم بإبراز ذلك بالاعتماد على أداة المقابلة في عملية البحث.

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2017-2021)

المبحث الأول: دراسة مونوغرافية لولاية الوادي

لا يمكن دراسة أي منطقة دون معرفة موقعها الجغرافي، وخصائصها الطبيعية التي تتميز بها، إضافة الى طبيعة التوزع السكاني، وأهم الأنشطة الممارسة فيها، والتي من شأنها أن تشكل أهم العوامل ومقومات التنمية الزراعية بتلك المنطقة.

المطلب الأول: المؤهلات الطبيعية للمنطقة

الفرع الأول: حدود المنطقة

ولاية الوادي، واحدة من أهم المدن على المستوى الوطني؛ كانت ملحقَة سابقا بولاية الواحات، تابعة لولاية بسكرة قبل إعادة التنظيم الإقليمي لسنة 1974، أما بعد هذا التاريخ أصبحت ولاية رسمية، بعد التقسيم الإداري لسنة 1984.

حيث تقع ولاية واد سوف جغرافيا في الجنوب الشرقي الجزائري، تتربع على مساحة تقدر بـ 35752 كلما (أي بنسبة 1،5% من التراب الوطني)[2] ، يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسة، ومن الشمال ولاية خنشلة، ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة، وولاية تقرت والمغير من الغرب، وولاية ورقلة من الجنوب ، كما يحدها من الشرق الجمهورية التونسية على الحدود البرية بمسافة 260 كلم^2 (ملحق رقم 03)، تضم ثلاثين (30) بلدية، واثني عشر (12) دائرة، أما بعد التقسيم الإداري الأخير لسنة 2020، أصبحت تتكون حاليا من اثنان وعشرون (22) بلدية، وعشرة (10) دوائر[1]، كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مونوغرافيا ولاية الوادي لسنة 2021، ص1.

جدول رقم (14): توزيع بلديات ولاية الوادي على مجموع الدوائر

الدوائر	البلديات	المساحة كلم ²
الوادي	الوادي	77.20
	كوينين	116
الرقيبة	الرقيبة	1.965.60
	الحمراوية	2.444
قمار	قمار	1.264.40
	تغزوت	539.20
	رماس	442.80
الدبيلة	الدبيلة	78
	ح/ عبد الكريم	58
حاسي خليفة	حاسي خليفة	1.112
	طريفاوي	474
المقرن	المقرن	618
	سيدس عون	480
الرباح	الرباح	499.20
	النحلة	700
	العقلة	1.352
البياضة	البياضة	138.80
الطالب العربي	الطالب العربي	1.110
	بن قشة	2.646
	دوار الماء	17.813.60
ميه ونسه	ميه ونسه	1.111.20
	واد العلنده	712

Source : ministère de l'industrie, MONOGRAPHIE **WILAYA D'EL OUED,** Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière, p p 5, 6.

كما تتميز ولاية الوادي بطابعها العمراني المميز، المتمثل في القبب حتى أُطلِق عليها اسم "ألف قبّة وقبّة"، كما تزخر الولاية بكثبانها الرملية الذّهبية، وواحات النّخيل، وأسواقها الشّعبية، ممّا جعل منها كذلك قطبا سياحيّا.

كما لعبت ولاية الوادي دورا بارزا في تشكيل العمق اللوجيستي خلال حرب التحرير الوطني، باعتبارها حلقة وصل ما بين الشمال والجنوب، مما سمح ذلك بعبور الأسلحة بين مختلف مناطق البلاد.

وعلى المستوى الاقتصادي، اشتهرت الولاية منذ القدم بالفلاحة وتربية المواشي، وكانت تمثل الأنشطة الرئيسية بالمنطقة، تمارس بطرق تقليدية، لتوفير بعض المنتجات الزراعية، بغية تحقيق المزارعين اكتفائهم الذَّاتي، أما في السنوات الأخيرة عرفت ولاية الوادي تطورا ملحوظا في المجال الفلاحي، كما حققت اسهاما كبيرا في الاقتصاد الوطني[1].

الفرع الثاني: التضاريس

تقع ولاية الوادي في المنطقة الشمالية الشرقية من الصحراء الشمالية، حيث تتميز تضاريسها، بانخفاض كبير على مستوى سطح البحر على محور الوادي المغير (منطقة الشط) من 75م الى 6م.

وتنقسم تضاريس ولاية الوادي الى منطقتين هما:

- **الشطوط والمنخفضات في الشمال:**

تمتد هذه المنطقة حول شط "ملغيغ" وشط "مروان"، وهي معروفة قبل كل شيء بزراعة النخيل في الشمال، والرعي الزراعي في الشمال والغرب.

- **العرق الشرقي في الجنوب:**

[1] مرجع نفسه، ص 2

حيث سمح قرب طبقة المياه الجوفية السطحية في هذه المنطقة بزراعة النخيل دون الري المنظم (تقنية لغوط)، وفي السنوات الأخيرة شهدت المنطقة تطورا كبيرا في مجال الزراعات الحقلية، إضافة الى الفول السوداني[1].

الفرع الثالث: المناخ

يسود ولاية الوادي مناخ صحراوي جاف، يتميز بما يلي:

- متوسط الرطوبة الشهرية 42،25%، ويعد شهر يناير أكثر الشهور أمطارا بنسبة 60%، في حين أن شهر يونيو ويوليو هما الأكثر جفافا، بنسبة 29% فقط من الرطوبة الجوية.
- انخفاض تساقط الأمطار، حيث تقدر 45،9ملم سنويا، والذي يمكن اعتباره قليل جدا، اذ يقدر معدل التساقط في شهر يناير بـ 13،9ملم، وهو الأكثر الشهور تساقطا، بينما لا تشهد ذلك في بقية الأشهر.
- درجة حرارة معتدلة في الشتاء، بمتوسط 12° في ديسمبر، وحار جدا في فصل الصيف، حيث يتجاوز مقياس الحرارة في كثير من الأحيان 40° تحت الظل.
- الرياح: تمتاز ولاية واد سوف بحركية هوائية نشطة على مدار السنة، تهب رياح شمالية، وشمالية غربية من فيفري الى أفريل، كما تهب رياح صيفا حارة جدا تعرف بـ "الشهيلي" و"السيروكو".[2]

الفرع الرابع: الموارد المائية لولاية الوادي

تشتمل ولاية الوادي على بعض المناطق التي لها إمكانيات كبيرة، من المياه الجوفية الموجودة في العديد من طبقاتها، وبصفة خاصة في طبقة المياه الجوفية الحَرَّة، والتي تمتد إلى أعماق كبيرة (الألبيان).

[1] المكان نفسه.
[2] المرجع نفسه، ص 2.

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2017-2021)

وتعتبر المياه الجوفية بكونها من الموارد المائية الرئيسية للولاية، تحتوي على ثلاث طبقات، من الأعلى إلى الأسفل:

- طبقة الفرياتيك وتسمى منسوب المياه الجوفية، وأيضا طاولة المياه، يتراوح عمقها ما بين 10 و40 متر، وتمثل المصدر الرئيسي للنخيل، تستغل في شكل آبار تقليدية.
- طبقة المياه الجوفية من الحجر الجيري (سينونيان)، وهي طبقة مياه جوفية ذات عمق متوسط، ما بين 470 و800 متر.
- طبقة المياه الجوفية القارية العابرة للقارات (الألبيانية): وهي طبقة مياه جوفية عميقة، يصل عمقها من 1000 الى 1900م، وهي تشكل احتياطي الخزان الجوفي الرئيسي في المنطقة.

أما الموارد السطحية في ولاية الوادي فهي محدودة جدا، حيث يشكل الشمال جزء من الحوض الداخلي لشط ملغيغ[1].

المطلب الثاني: الوضعية السكانية للولاية

الفرع الأول: طبيعة سكان المنطقة

شهدت ولاية الوادي إقامة أولى الجماعات البشرية خلال فترة ما قبل التاريخ؛ ففي منطقة سوف، يذكر ابن خلدون أن أصل القبائل التي سكنت هذه المنطقة على أنهم الزيناتيين، كما يدل على وجود الرومان والفينيقيين من خلال الآثار الرومانية في عدة أماكن، أشهرها "العقلة" في دائرة الرباح، ولم تعرف المنطقة تطورا إلا مع وصول المسلمين، بقيادة حسّان بن نعمان، وبرزت قبيلتين هما: الطّرود والعدوانيين الذين سيطروا على الجهة الى غاية مجيء الفرنسيين سنة 1872، ومن ثمة بدأت الحركات التحريرية ضد المستعمر، بحيث ظهر الشيخ المقراني وعبد العزيز ابن حداد، ثم تبعته مقاومة بوشوشة، وتواصلت هذه الانتفاضات الى غاية 1917، اين أعلن الهاشمي بن إبراهيم شيخ الزاوية القادرية الحرب ضد المستعمر.

[1] المكان نفسه.

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2017-2021)

وحسب احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي لنهاية 2021، يبلغ عدد سكان الولاية 716905نسمة، أي بمعدل كثافة سكانية يبلغ 20.05%، وتتوزع التركيبة السكانية للمنطقة كالآتي:

- **التركيب العمري:**

إن دراسة التركيب العمري للمنطقة يشكل صلة وثيقة بنمو السكان وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ذلك أن أي تخطيط يمس حياة السكان مرهون بمعرفة عدد الأطفال والشباب والشيوخ المستفيدين من الخدمات المقترحة، والقادرين على العمل في القطاعات الإنتاجية المتعددة.

جدول رقم (15): يوضح الفئة العمرية لسكان ولاية الوادي نهاية 2021

الوحدة: نسمة

الفئة العمرية	0 - 15	16 – 60	ما فوق 60
المجموع (نسمة)	284150	398090	34667

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي 2021

يتبين من خلال الجدول التالي، أن أعلى معدل في التركيبة العمرية للمنطقة هو 398090 نسمة، والتي تتراوح أعمارهم ما بين (16 -60) سنة، وتمثل الفئة الأكثر نشاطا في الولاية، وتليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية (0 – 15) التي يبلغ عددهم 284150 نسمة، وتعود هذه النتيجة إلى نسبة الخصوبة العالية في المنطقة، وكذا انخفاض نسبة الوفيات.

أما الفئة الثالثة التي تأتي في الترتيب تعد من الفئة المعالة تفوق أعمارهم الستين سنة (60 فما فوق)، ويبلغ عددهم 34667 نسمة من سكان المنطقة، وهي تعتبر قيمة ضعيفة تمثل صفة المجتمع الجزائري.

الشكل رقم (04): الفئة العمرية لسكان ولاية الوادي في نهاية 2021

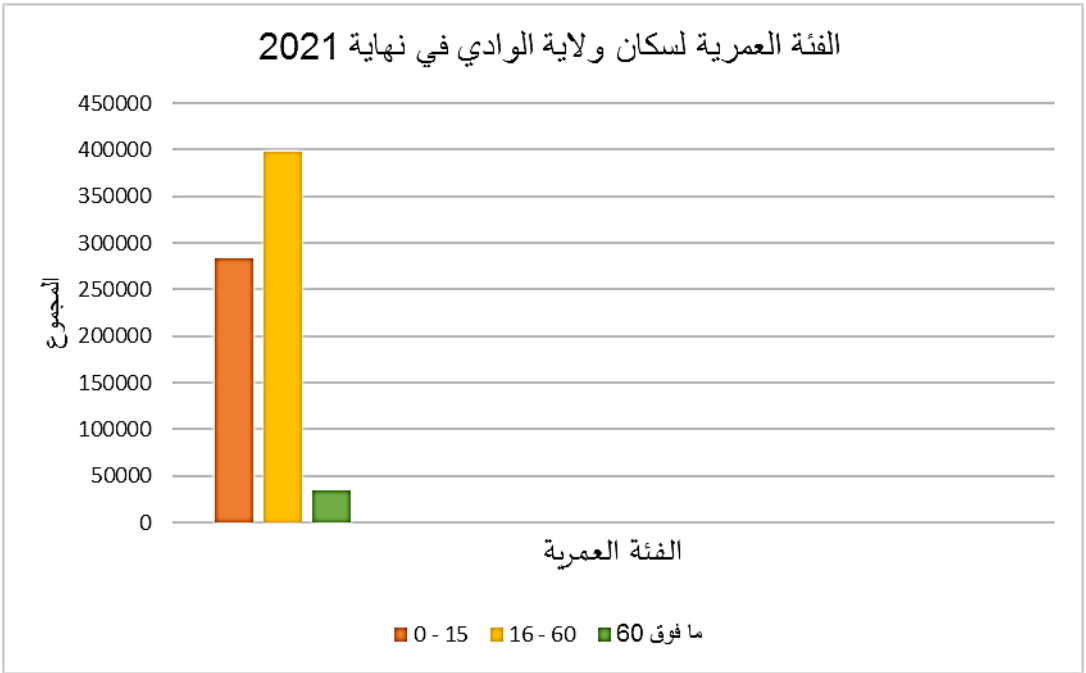

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (15)

- **التركيبة النوعية:**

وهي تعبر عن التركيب الجنسي للسكان، والجدول الموالي يبين ذلك

جدول رقم (16): يبين التركيب النوعي لمنطقة الدراسة سنة 2021

تركيبة السكان من حيث الجنس	عددهم (نسمة)
ذكور	364805
إناث	352100

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

حيث يتبين أن هناك تفوق لفئة الذكور الذي يبلغ عددهم 364805 نسمة، أي بنسبة 51%، بينما فئة الإناث يلغ عددهم 352100 نسمة، بنسبة 49% من إجمالي سكان مجتمع الدراسة.

الشكل رقم (05): التركيبة النوعية لسكان ولاية واد سوف سنة 2021

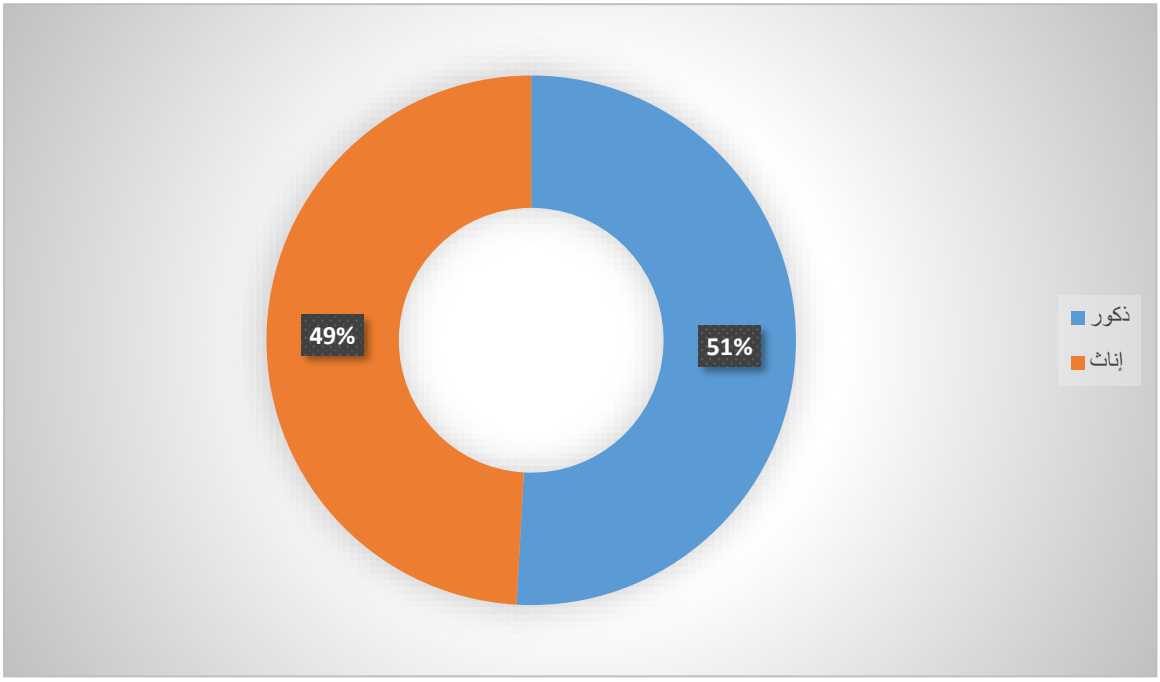

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (16).

الفرع الثاني: توزيع النشاطات الاقتصادية لسكان الولاية

تتنوع الأنشطة الاقتصادية لسكان ولاية الوادي، وتتوزع على مجوعة من القطاعات، بحيث يبين هذا التوزيع تحديد القطاع المهيمن في الولاية، وبالتالي تحديد نوعية الوظيفة الاقتصادية لهذا المجتمع، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17): يوضح توزيع السكان حسب قطاع النشاط في نهاية 2021:

قطاع النشاط	المجموع
الادارة	42901
البناء والأشغال العمومية	26344
الفلاحة	96100
الصناعة	7178
الخدمات	23611
التجارة	24422
المجموع	220556

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية الوادي 2021.

الشكل رقم (06): توزيع السكان حسب قطاع النشاط نهاية 2021

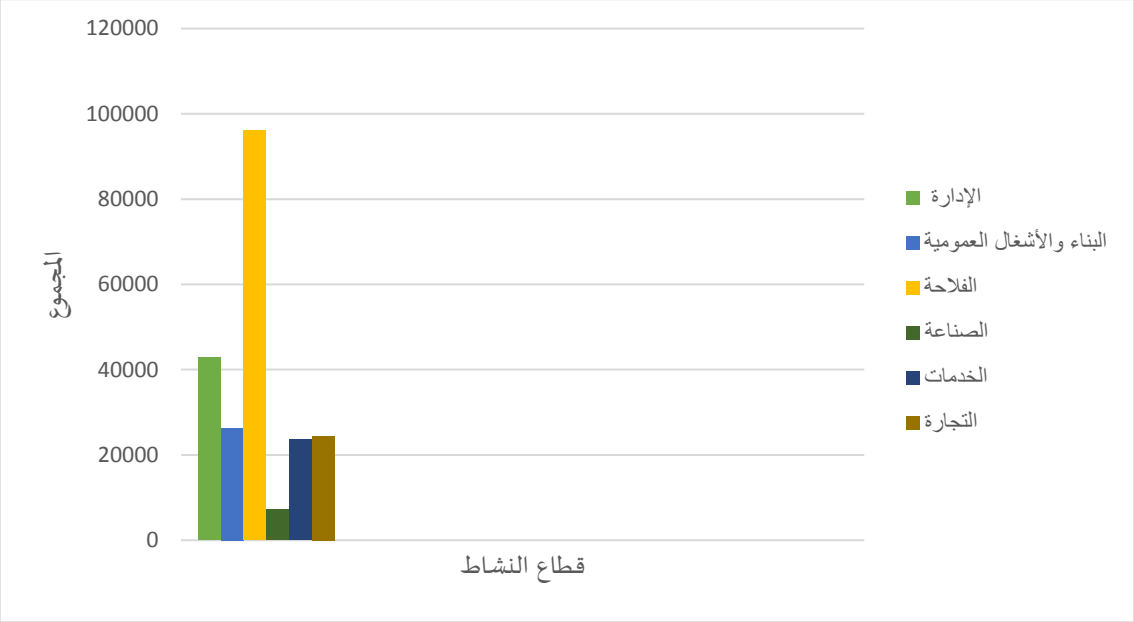

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (17).

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن معدل قطاع الفلاحة هو أعلى معدل مقارنة مع القطاعات الأخرى، وعليه فهو يحتل المرتبة الأولى في الولاية، حيث يمثل 96100 عامل، ويرجع ذلك إلى أن أغلبية

سكان المنطقة نشاطهم الأساسي هو الفلاحة.، وهذا ما يجعل القطاع يزيد في قوته الاقتصادية ويجعله في تطور مستمر.

وفي هذا الصدد، تتميز ولاية الوادي بالزراعات التالية:

- **الزراعات الحقلية:** تمثل نسبتها 13,2% وهي تحتل المرتبة الأولى وطنيا في الإنتاج.
- **زراعة النخيل:** حيث يقدر انتاجها بـ 1216669 قنطار، من مختلف الأنواع، وتحتل المرتبة الثالثة وطنيا في الانتاج.
- **زراعة البطاطا:** ويقدر انتاجها 12939100 قنطار، وهي تحتل المرتبة الأولى وطنيا في ذلك.
- **زراعة التبغ:** ويقدر معدل انتاجه 37660 قنطار، وتحتل المرتبة الأولى وطنيا في ذلك.
- **تربية المواشي:** تقدر بـ 22891 رأس بمختلف أنواعه، وتحتل المرتبة الثاني عشر وطنيا من انتاج اللحوم الحمراء.
- **زراعة الفول السوداني:** حيث يقدر انتاجه 124000 قنطار، وهي تحتل المرتبة الأولى وطنيا في الانتاج[1].

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي. احصائيات نهاية 2021.

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2017-2021)

المبحث الثاني: الزراعة في ولاية الوادي ودورها في تنويع صادرات الجزائر

إن المتتبع لواقع الزراعة في ولاية الوادي، يجد أنها عرفت تطورا كبيرا في هذا المجال، نظرا للاهتمام التي لاقته من طرف الدولة من خلال استفادتها من مجموعة السياسات والبرامج التنموية الزراعية، هذه الأخيرة تهدف إلى توسيع المساحات الزراعية وزيادة الإنتاج، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الفائض منه وتصديره، وفي هذا الإطار تمكنت الولاية بفضل تلك السياسات والبرامج، من إزهار مقوماتها الزراعية، من خلال تطور مساحاتها المستغلة، وكذا اسهامها الهائل في الإنتاج الزراعي، وتبوؤها بذلك مكانة بارزة في الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق البعض من الصادرات الزراعية.

المطلب الأول: المؤهلات الفلاحية لولاية الوادي

لقد شهدت واد سوف ديناميكية زراعية ملموسة على أرض الواقع، وذلك واضح من خلال التطور الذي أرسته في هذا المجال، بواسطة إمكانياتها الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها، وهي كالآتي:

الفرع الأول: تطور المساحة الزراعية

حسب مصادر مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، فقد تطورت المساحة المزروعة بـ 270 86 هكتار سنة 2021، وهذا يعود إلى مجمل الاستصلاحات التي استفادت منها الولاية في جانب العقار الفلاحي، وهي مأخوذة في شكل ثلاث صيغ وهي:

الاستصلاح عن طريق حيازة الملكية العقارية 1983، الاستصلاح عن طريق حق الامتياز 1997، والاستصلاح عن طريق الأشغال الكبرى 1995، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (18): يوضح توزيع الأراضي الزراعية حسب نوعية الاستصلاح لسنة 2018

العملية	المساحة المزروعة (هـ)	عدد المستفيدين	البلديات المستفيدة
حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح	37932	8228	18
الاستصلاح عن طريق الامتياز	1570	364	12
الاستصلاح عن طريق الأشغال الكبرى	552	248	11

المصدر: صيفي زهير، واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ولاية واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، م (08)، ع (2)، ديسمبر 2021، ص434.

- **حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح:**

جاء قانون استصلاح الملكية العقارية 18/83 المؤرخ في 13 أوت 1983، كأسلوب لتكريس مبدأ الملكية الخاصة، بعد فشل النظام الاشتراكي والثورة الزراعية، التي تنبني أساسا على مبدأ ملكية الدولة للأرض ولوسائل الإنتاج في تلك الفترة، وقد جاء بعد هذا القانون الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في المؤرخ في 08 يونيو2011، المتعلق بالتأمين العقاري للمستثمرين الفلاحين، الذي سمح بإعادة تفعيل عملية تسوية الوضعيات التي بقيت عالقة منذ سنوات، كما نص على استمرارية تطبيق أحكام قانون الملكية العقارية على الأراضي الصحراوية، وتليه التعليمة الوزارية رقم 162 المؤرخة في 2013/02/13، المتضمنة إعادة تفعيل الجهاز المتعلق بالعقار الفلاحي في الولايات الصحراوية،

فمن خلال معطيات الجدول رقم (18) تم توزيع 110 محيط بمساحة إجمالية قدرت 54811هـ، استفادت من هذه العملية 18 بلدية من أصل 30 بلدية _ قبل التقسيم الإداري الجديد_، حيث تختلف المساحة الموزعة من بلدية لأخرى، فأكبر مساحة حازت عليها بلدية حاسي خليفة بـ 10144هـ، بينهما أقل

مساحة تحصلت عليها بلدية الوادي وبلدية حاسي عبد الكريم بـ 100هـ، أما المساحة الحقيقية التي تم استصلاحها هي 37932هـ منها 18434هـ داخل المحيط؛ يعني أنها داخل الأطر القانونية، و 19484 هـ خارج المحيطات؛ أي أنها غير مسوية قانونيا، وهذا ما يطرح إشكالا كبيرا، فكيف أن الواقع يثبت وجود مساحات شاغرة داخل المحيطات في حين يتم توزيع مساحات خارج المحيطات، هذه الطريقة ستشكل عائقا أمام الاستفادة ومنح قرارات الشرط الفاسخ للمستصلحين، وقد استفادت من هذه الأراضي8228 مستفيد، منهم 5114 داخل المحيط و3114 خارج المحيط.[1]

- **الاستصلاح عن طريق الامتياز 1997:**

إن نظام الامتياز في الأراضي الزراعية التابعة للأملاك الوطنية، هو عبارة عن نظام جديد مختلف تماما عن السياسة المنتهجة منذ الاستقلال، فقد تم استحداثه وفق المرسوم التنفيذي 483/87، يوضح كيفيات منح حق امتياز القطع الأرضية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة بالمساحات الاستصلاحية، أعبائه، وشروطه، ثم في سنة 2011، صدر منشور وزاري مشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتضمن إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الغير مستغلة التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وذلك من خلال المنشور الوزاري المشترك 1839 المؤرخ في 2017/12/14، يتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، فقد استفادت ولاية الوادي في إطار هذا القانون من 14 محيط استصلاحي موزعة على 12 بلدية، بمساحة إجمالية قدرت بـ 1570هـ، بحيث أكبر مساحة مستصلحة استفادت منها بلدية الوادي بـ 200 هـ، منهم 50 مستفيد من بلدية الوادي و40 مستفيد من بلدية سيدي عون، وأقل مساحة مستصلحة استفادت منها بلدية العقلة بـ 50 هـ بـ 12 مستفيد، بينما بلغ عدد المحيطات في طور الإنجاز في إطار الاستصلاح عن طريق الامتياز بـ ثماني (08) محيطات استفادت منها ثمان بلديات، حيث بلغ إجمالي مساحة المحيطات 1760 هـ مقسمة على 561 مستفيد، مساحة المحيطات ما بين 100

[1] صيفي زهير، واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ولاية واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، م (08)، ع (2)، ديسمبر 2021، ص ص 434، 435.

هـ إلى 600 هـ، وعدد المستفيدين ما بين 25 الى200 مستفيد، أكبر مساحة استصلاحيه استفادة منها بلدية العلنده بـ 600 هـ، وأقل مساحة استصلاحيه استفادت منها كل من بلدية المقرن، قمار، الدبيلة، ميه ونسه، تغزوت بـ 100 هـ.[1]

- **الاستصلاح عن طريق الأشغال الكبرى 1995:**

من بين أهداف هذا البرنامج، تحسين مستوى عيش الفلاحين، والرفع من الإنتاج وتوفير مناصب عمل، حيث بلغت المساحة المزروعة في هذا الإطار بـ 552 هـ موزعة على إحدى عشر (11) بلدية، وقد استفاد منه 248 مستفيد، ومن بين أهداف هذا البرنامج كذلك إعادة الاعتبار لثروة النخيل، غير أنه عرف تأخرا كبيرا في عمليات الإنجاز، واقتصر فقط على تنظيف بعض الغيطان من الحشائش الضارة ومعالجة بعض النخيل بالأدوية، حيث انتهى سنة 1997 بعد ضم هذا البرنامج للامتياز الفلاحي.[2]

جدول رقم (19): يوضح تطور المساحة الزراعية لولاية الوادي من سنة (2017- 2021):

الوحدة: هكتار

	2017	2018	2019	2020	2021
المساحة الزراعية الاجمالية	987100	1047900	1047900	1047900	1047900
المساحة الزراعية المستغلة	74170	77612	79300	79109	86270
المساحة القابلة للاستصلاح	128270	185628	183940,5	184131	176970

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية الوادي.

[1] المكان نفسه.
[2] المرجع نفسه، ص 436.

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2017-2021)

بناءا على معطيات الجدول رقم (19)، يتضح التطور المستمر في المساحات الزراعية المستغلة من سنة لأخرى، حيث بلغت أعلى معدل لها في سنة 2021 بـ 86270 هـ، بالرغم من أن المساحة الاجمالية لم تعرف زيادة طيلة أربع سنوات على التوالي حيث قدرت سنة 2017 بـ 987100 هـ، بينما ازدادت مساحتها من سنة 2018 وبقيت بنفس المساحة لغاية 2021، حيث قدرت بـ 1047900 هـ، وتجدر الإشارة إلى أن نتيجة الزيادة في المساحة الزراعية المستغلة، تعود إلى عمليات الاستصلاح العقاري من جهة، و من جهة ثانية إلى مختلف السياسات والبرامج التنموية في المناطق الصحراوية والتي استفادت منها ولاية الوادي خاصة برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

وفي المقابل يتبين من الجدول أعلاه، أن المساحة القابلة للاستصلاح متذبذبة من ستة لأخرى، حيث تارة تزيد وتارة أخرى تنقص، وهذا يمكن أن يعود لسببين؛ إما بسبب قلة الامتيازات الممنوحة لاستقطاب المزيد من المستثمرين، خاصة في ظل امتلاك الدولة للأرض، أو بسبب العراقيل المتعلقة بالتسوية العقارية.

وفي إطار التسوية العقارية، هناك 28 ألف هـ من الأراضي الزراعية المستغلة ضمن الأطر القانونية؛ أي بسند قانوني[1]، من بين 86 ألف هـ من المساحة الزراعية الاجمالية المستغلة؛ وهذا يعني وجود 58 ألف هـ من الأراضي المستغلة للزراعة غير مسوية، وبدون وثائق قانونية، كما أنها تحسب في الإنتاج، وفي هذا السياق، وضعت الدولة قانون التسوية المؤرخ في 2022/11/29، لمطابقة الأراضي التي تم استصلاحها.

الفرع الثاني: المساحات الزراعية المسقية وطرق الري بالمنطقة

تتميز منطقة واد سوف عن غيرها من المناطق الأخرى بوفرة وسهولة استغلال المياه الجوفية، وهي على نوعين:

- طبقة المياه السطحية: تحتوي على 34710 بئر، يصب 69400 لتر / الثانية.

[1] مقابلة مع السيد: أحمد أمقيرحي، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بتاريخ 28 أفريل 2023، على الساعة: 10:30.

- الطبقة المياه المتوسطة العمق: تحتوي على72 بئر، يصب 1800 لتر/ الثانية.

هذه الميزة مكنتها من تحقيق قفزة نوعية في قطاعها الزراعي، ذلك ما أدى بالدولة الى تقديم الدعم اللازم لاستغلال تلك المياه، وذلك عن طريق حفر الآبار، هذه العملية تتميز بتكلفتها الباهظة، نتيجة ضخها بواسطة الكهرباء، خاصة بالنسبة لطبقات المياه الجوفية العميقة، كما تم الدعم بإدخال الوسائل الحديثة في عمليات الري من أجل اقتصاد المياه[1]، كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (20): أنظمة الري المعتمدة في ولاية الوادي

نظام الري	الري بالرش	الري بالتقطير والمحلي	الري بالغمر
المساحة	45054 هـ	62180 هـ	4566هـ
النسبة	%59	%35	%6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي سنة2021.

وبالتالي فان نسبة التقنيات المقتصدة للمياه والمتواجدة في الوادي تمثل بـ 94%.

[1] المرجع نفسه.

الشكل رقم (07): يوضح توزيع أنظمة الري الفلاحي بالولاية

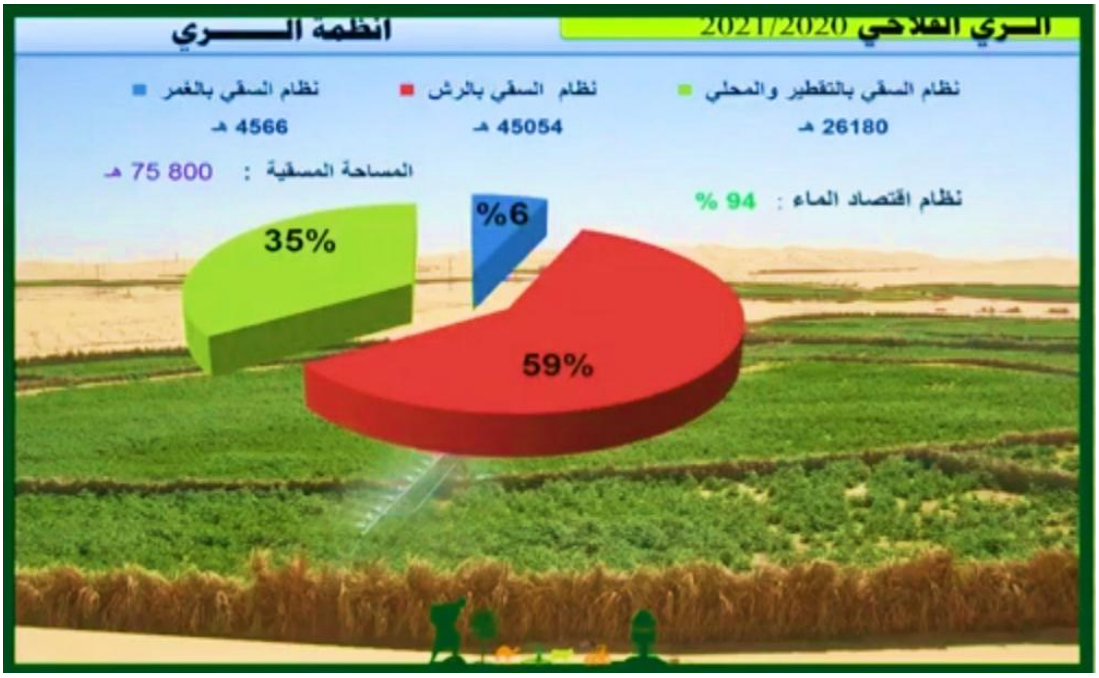

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2021.

وعليه، اعتمادا على تلك الأنظمة فقد تطورت المساحة المسقية سنة 2021 بـ 75800 هـ، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (21): يوضح تطور المساحة المسقية في ولاية الوادي من سنة (2017 -2021)

الوحدة: هكتار

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
المساحة المسقية	67260	70669	72291	71924	75800

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية الوادي.

الشكل رقم (08): المساحة الزراعية المسقية لولاية الوادي (2017/ 2021)

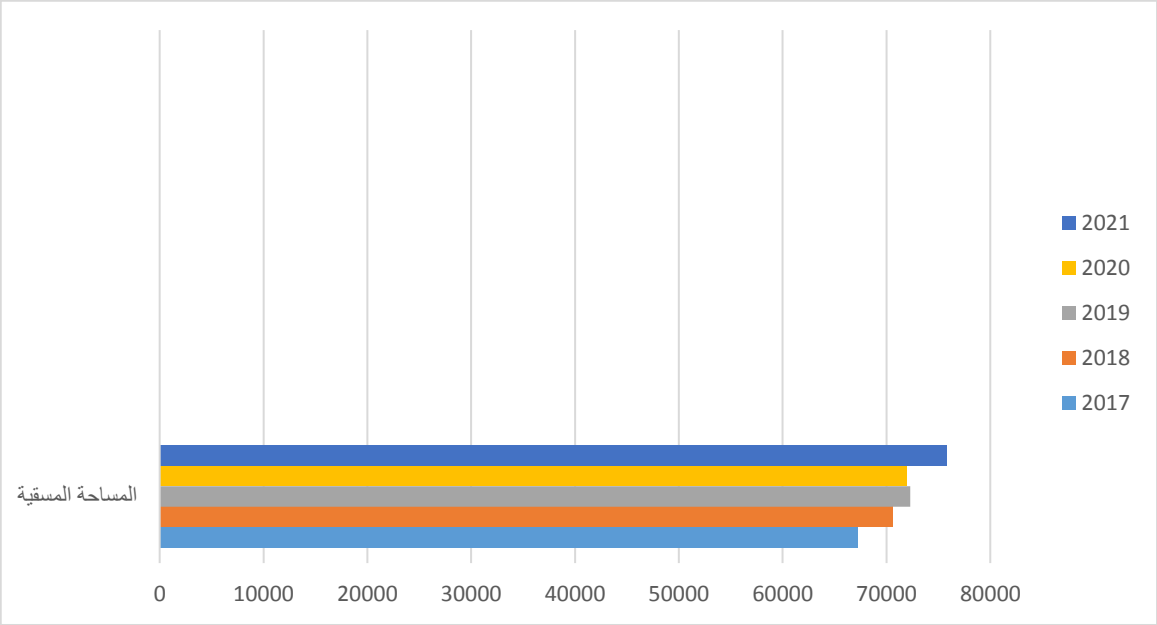

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (21)

وبالتالي تشكل المصادر المائية (المياه الجوفية)، وطرق السقي المعتمدة من أهم عوامل نجاح الزراعة في ولاية الوادي، والتي بدورها تؤدي الى الزيادة في الإنتاج والمساهمة في اشباع الأسواق المحلية.

الفرع الثالث: الإنتاج الفلاحي بالمنطقة

في ضوء عصرنة القطاع الفلاحي لولاية الوادي، قامت مديرية المصالح الفلاحية للولاية، إلى تقسيم المناطق الفلاحية بالولاية إلى أربعة أقطاب فلاحية، استنادا في ذلك على نوعية وطبيعة الإنتاج لكل منطقة، بحيث تتمثل هذه الأقطاب الأربعة في:

- منطقة بني قشة: تتميز بإنتاج الحبوب 90%، وتربية الحيوانات 16%.
- الطالب العربي، دوار الماء: تتميز بالتربية الحيوانية 20%.

- منطقة سوف: تتميز بالمحاصيل الحقلية 58%، بطاطا 14%، الفول السوداني (حاسي خليفة) بـ 87%، والتبغ بـ 100%.
- الحمراية: تتميز بزراعة النخيل.

فالهدف من هذا التقسيم هو إنشاء خريطة إنتاج، من أجل ملائمة البرامج المختلفة حسب كل قطب فلاحي، إضافة إلى العمل على توجيه المستثمرين ومساعدتهم على إتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الفلاحي حسب كل نشاط[1].

كما أن من أهم المميزات التي ساهمت في تطور الزراعة بالمنطقة، هي إمكانية استغلالها مرتين في السنة (زراعة موسمية وزراعة مبكرة)، وعليه فالجدول الآتي يوضح زيادة الإنتاج الزراعي:

[1] مقابلة مع السيد سالم بكاري، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية ولاية الوادي، بتاريخ 28 افريل 2023، على الساعة: 13:00

جدول رقم (22): يوضح تطور المنتوجات الزراعية لولاية الوادي من سنة (2017-2021):

الوحدة: قنطار/ هكتار

	البطاطس		البصل		الطماطم		الثوم		الجزر		الفلفل	
	انتاج (ق)	مساحة (ه)	انتاج (ق)	مساحة (ه)	انتاج (ه)	مساحة (ق)	إنتاج(ق)	مساحة (ه)	إنتاج(ق)	مساحة(ه)	إنتاج(ق)	مساحة(ه)
2017	11524880	34984	431790	1413	2057770	3930	50670	498	111880	483	136520	497
2018	11335300	36123	415896	1411	2103990	3042	168300	1683	102725	483	151545	488
2019	12123300	36948	575445	1889	2339010	3298	267320	1686	108570	510	160782	569
2020	11959090	36482	706560	2295	2627210	3823	277380	1106	108570	507	167922	546
2021	12939100	36199	853000	2045	3292230	4365	320603	1281	126825	484	170875	523

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على احصائيات المديرية الفلاحية لولاية الوادي

- **الفواكه:**

تشتهر ولاية الوادي بإنتاج نوعين من الفواكه وهي: البطيخ الأحمر والبطيخ الأصفر، كما هو موضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (23): يوضح حصيلة انتاج الفواكه لولاية الوادي من سنة (2017 -2021)

الوحدة: هكتار/ قنطار.

	بطيخ أحمر		بطيخ أصفر	
	الإنتاج (ق)	المساحة (ه)	الإنتاج (ق)	المساحة (ه)
2017	583250	1103	259230	538
2018	758037	1457	285512	607
2019	804134	1495	237935	538
2020	704600	1293	219425	492
2021	817895	1213	216290	444

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

- **التمور:**

كما تم التطرق اليه سابقا، بأن ولاية الوادي تتميز بزراعة النخيل، وإنتاج التمور بأنواعها المختلفة؛ كما أنها تشكل اسهاما هائلا في انتاج ذلك كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (09): مساحات للنخيل وحصيلة إنتاج التمور في ولاية الوادي (2017 -2021)

الوحدة: هكتار/ قنطار

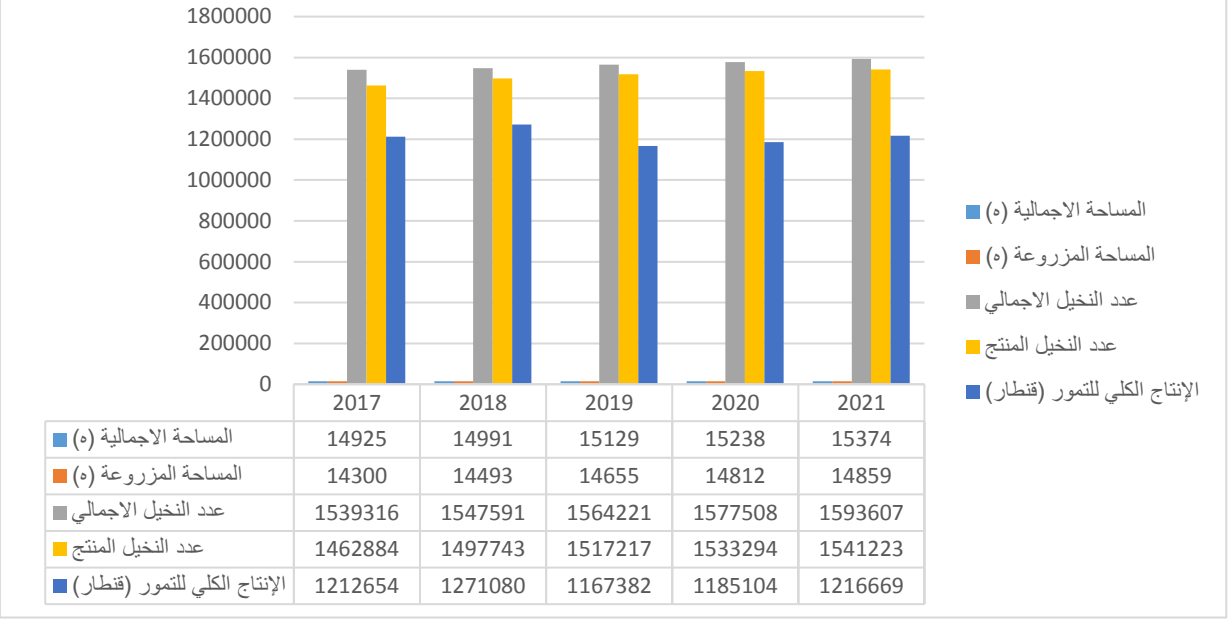

	2017	2018	2019	2020	2021
المساحة الاجمالية (ه)	14925	14991	15129	15238	15374
المساحة المزروعة (ه)	14300	14493	14655	14812	14859
عدد النخيل الاجمالي	1539316	1547591	1564221	1577508	1593607
عدد النخيل المنتج	1462884	1497743	1517217	1533294	1541223
الإنتاج الكلي للتمور (قنطار)	1212654	1271080	1167382	1185104	1216669

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية الوادي

يتضح من خلال الشكل رقم (10)، التطور الملحوظ في إنتاج النخيل، حيث بلغت المساحة المزروعة سنة 2017 بـ 14300 ه وقد استمرت في الزيادة لغاية 2021 وقدرت بـ 14859ه، وهو ما انعكس إيجابا على الزيادة في عدد النخيل المنتج حيث قدر سنة 2017 بـ 1462884 نخلة ليرتفع العدد ويقدر سنة 2021 بـ 1541223 نخلة، إذ تؤدي الزيادة في عدد النخيل المنتج تلقائيا إلى الزيادة في إنتاج التمور، الذي قدر سنة 2017 بـ 1212654 قنطار، ليرتفع سنة 2021 وقدر بـ 1216669 قنطار من إنتاج التمور.

- **الحبوب:**

جدول رقم (24): يوضح انتاج الحبوب لفصل الشتاء بولاية الوادي لسنة 2021

الوحدة: هكتار/ قنطار

السنة	المساحة المزروعة (هـ)	الإنتاج قمح صلب و قمح اللين(ق)
2021	8965,5	264064

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

ويجدر القول، بأن هذه المادة الاستراتيجية معدومة الإنتاج صيفا بولاية واد سوف، وهذا بسبب الظروف المناخية القاسية التي تشهدها المنطقة في تلك الفترة.

الشكل رقم (10): إنتاج الحبوب في ولاية الوادي سنة 2021

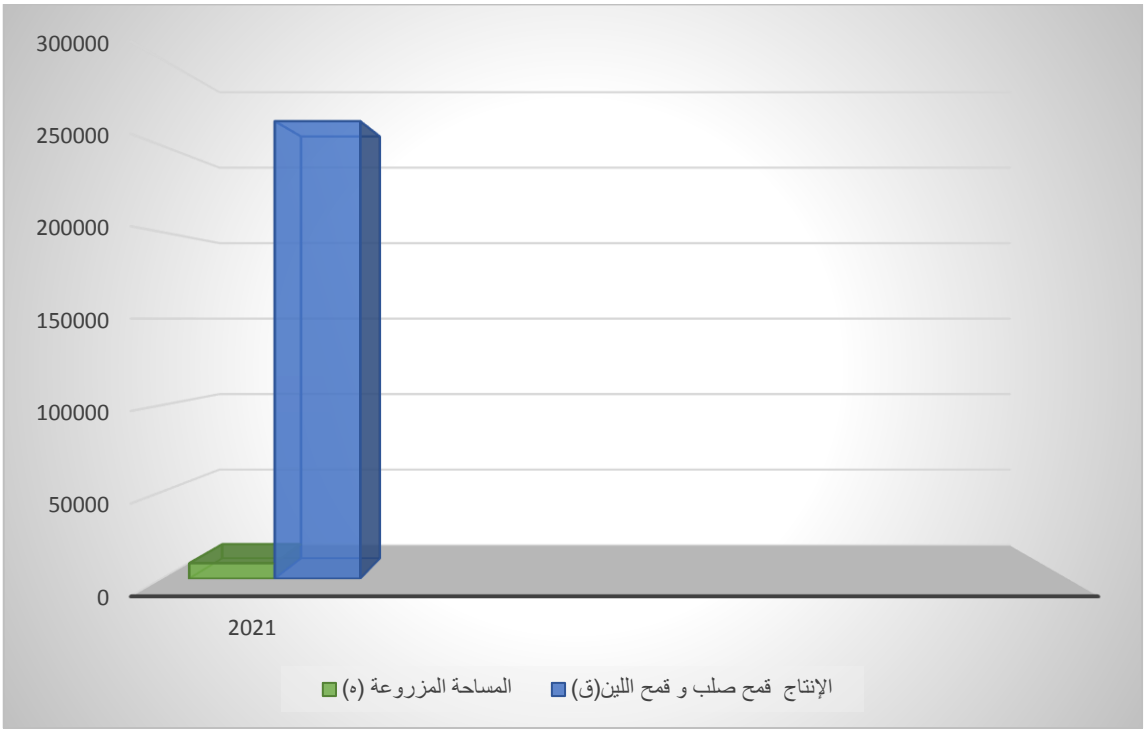

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (24).

- **المحاصيل الصناعية:**

حيث تتمثل في إنتاج كل من التبغ والفول السوداني التي احتلت الولاية المراتب الأولى في إنتاجهما، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (25): يوضح تطور منتوجات الزراعة الصناعية لولاية الوادي من سنة (2021/2017)

الوحدة: هكتار/ قنطار.

	التبغ		الفول السوداني		المساحة المزروعة (هـ)	الإنتاج الكلي (ق)
	الانتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)		
2017	42870	1730	83000	2300	4030	125870
2018	43440	1810	97000	3240	5050	140910
2019	43925	1880	104805	3405	5285	148770
2020	44925	1830	104200	3380	5210	149125
2021	37660	1520	124000	4946	5473,5	161810

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا، من مجموع الاحصائيات والجداول، لأهم المنتوجات الزراعية لولاية الوادي من سنة (2017 -2021)، يلاحظ التطور الهائل في الإنتاج الزراعي كالخضر، الفواكه، وكذا المنتوجات الزراعة الصناعية، وغيرها، بحيث يعود تحقيق تلك المستويات العالية في الإنتاج بالمنطقة إلى مختلف البرامج الخاصة بتنمية الزراعة الصحراوية، التي استفادت منها الولاية، فبدورها أسفرت على الزيادة في المساحات المزروعة، هذه الأخيرة ترجع إلى منح الفلاحين المزيد من المساحات العقارية، إضافة إلى مكننة القطاع ما أدي إلى تسهيل طرق العمل بالاستعانة بالوسائل الحديثة، خاصة في مجال الري.

وفي هذا الصدد، فقد عرفت ولاية الوادي زيادة في قيمة المنتوج الفلاحي، حيث بلغت قيمته 172 مليار دج، وبهذا الإنتاج احتلت ولاية الوادي المرتبة الثالثة وطنيا من قيمة المنتوج الفلاحي في سنة 2021، وبالتالي ساهمت بنسبة 5،1% من الإنتاج الوطني، بحيث يعود هذا الاسهام والتطور الزراعي الذي حققته الولاية إلى دعم الذي قدمته الدولة، والذي قدر بنسبة 95%، وذلك في ستة نقاط رئيسية، تتمثل فيما يلي:

- توزيع العقار الفلاحي والاستفادة من المشاريع التنموية عبر تزويد المحيط بالكهرباء، والآبار والمسالك الفلاحية.
- الدعم المالي الفلاحي، الذي يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل تطوير الاستثمار الفلاحي، فهو ينجز عن طريق الفلاح، أو المقاول (المتعامل)، أو عن طريق وحدة تقديم الخدمات، عبر منح القروض لتشجيعهم على الاستثمار الفلاحي (قرض التحدي البعيد المدى، وقرض الرفيق الموسمي)، والى جانب ذلك تقديم الدعم في عدة مجلات من بينها توفير العتاد الفلاحي، انجاز البيوت البلاستيكية، حفر الآبار، انجاز غرف التبريد، وأحواض للسقي، إضافة الى الدعم في بعض الزراعات الاستراتيجية كالنخيل، بتوسيع مساحتها.
- الابتكار وإدخال نظام السقي المحوري.
- قدرة الفرد السوفي على الابداع الزراعي.
- التحدي والإرادة المستمرة للفرد السوفي، بالرغم من الظروف المناخية الصعبة،
- وفرة وسهولة استغلال المياه السطحية بالمنطقة[1].

بالتالي، كل هذه العوامل ساهمت في تحقيق التطور الملحوظ في الميدان الزراعي نتيجة الإنجازات التي أرستها الولاية في ذلك.

[1] مقابلة مع السيد ع. أ. ف، رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بتاريخ 28 أفريل 2023، على الساعة، 11:25.

الفرع الرابع: اليد العاملة الفلاحية

كما تم التطرق إليه سابقا، أن القطاع الفلاحي للولاية يتوفر على نسبة كبيرة من اليد العاملة، كونه من أكثر القطاعات النشطة والمميزة لسكان المنطقة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغ تعداد اليد العاملة للقطاع الزراعي 96100 عامل، منهم فلاحين وموظفين، وهي تنقسم الى:

- يد عاملة دائمة: 60550 أي بنسبة 63%.
- يد عاملة مؤقتة: 35550 أي بنسبة 36%.[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الزراعة في واد سوف نشاط مهم وجد مستقطب لليد العاملة الفلاحية، وهو ما أدى الى تطور الاستثمار الزراعي بالمنطقة، لدرجة أن اليد العاملة الفلاحية الموجودة؛ على الرغم من وفرتها، إلا أنها في ظل التطور السريع لعدد المستثمرات الفلاحية التي بلغت حوالي 33.000 مستثمرة سنة 2021، أصبحت الولاية بحاجة إلى المزيد من اليد العاملة، وخاصة في مواسم جني المحاصيل[2].

الفرع الخامس: شبكة الطرق ولاية واد سوف

يبلغ الطول الإجمالي لشبكة طرق الولاية بـ 1500,44 كلم، وهي تنقسم الى:

- الطرق الوطنية: 585 كلم.
- الطرق الولائية: 259,19 كلم.
- الطرق البلدية: 256,25 كلم.

بالإضافة إلى خمس منشآت فنية على الطرق الوطنية، وخمس منشآت فنية على الطرق الولائية.

أما بالنسبة للمنشآت المطارية، فهي تحتوي على مطار وطني بـ قمار[3].

[1] مقابلة مع السيد أحمد أمقيرحي، مرجع سابق.

[2] مقابلة مع السيد حامد غمام بكار، فلاح بولاية الوادي، رئيس الغرفة الفلاحية بالولاية سابقا، بتاريخ 25 أفريل 2023، على الساعة 12:20.

[3] موقع وزارة الأشغال العمومية والشبكات القاعدية: http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1011 ، تاريخ الاطلاع: 2023/05/18، على الساعة: 10:00

الشكل رقم (11): يوضح شبكة الطرق ولاية الوادي

المصدر: موقع وزارة الأشغال العمومية والشبكات القاعدية: http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1011

من خلال الشكل رقم (13)، يتضح أن هناك أربعة طرق وطنية، بدورها تسهل عملية التجارة ما بين الأسواق المحلية وربما حتى الدولية، بحيث نجد الطريق رقم (48) الرابط ما بين ولاية الوادي والحدود التونسية، والذي يمكنه أن يساهم في خلق علاقة تجارية ما بين الدولتين (الجزائر وتونس)، من خلال تصدير فائض المنتوجات الزراعية للولاية، أما بالنسبة للثلاث طرق الآخرين فهي تعمل على تسهيل عملية تسويق المنتوجات الزراعية محليا ما بين الولايات، وتتمثل في الطريق رقم (16) الرابط ما بين الوادي وولاية ورقلة، وكذا الطريق رقم (18)، يربط ما بين ولاية واد سوف وولاية تبسة، بالإضافة الى الطريق رقم (03) يربط ما بين الوادي وولاية المغير وجامعة، والطريق رقم (A48) يربط ما بين الوادي

وولاية بسكرة، وبالتالي نجد هذه الطرق تساهم في خلق عمليات تجارية خارج الولاية؛ بمعنى نقل السلع والبضائع الى أسواق الولايات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد الطرق البلدية تساهم في تسهيل عمليات تسويق المنتوجات الزراعية بين بلديات الولاية نفسها، وخاصة تلك البعيدة عن السوق المركزي للمنطقة كبلدية الحمراوية، بني قشة وغيرها.

المطلب الثاني: صادرات المنتوجات الزراعية لولاية الوادي

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية وتنويع الصادرات مؤشرا هاما، للدلالة على أهمية الفلاحة في تنمية الاقتصاد الوطني.

وفي إطار استراتيجية تنويع صادرات الجزائر، التي تعمل الدولة على تحقيقها عن طريق النهوض بقطاعات أخرى، من بينها القطاع الزراعي، يظهر اسهام ولاية الوادي في هذا المجال، بفعل التطور الذي شهدته في الإنتاج الزراعي، وتحقيق الفائض في بعض المحاصيل الأكثر انتاجا في الولاية، على غرار البطاطس، البصل والتمور، وهو ما أدى الى خلق صادرات زراعية موجهة للأسواق الخارجية، وعليه يبرز دورها في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني عبر تنويع مصادر دخل الدولة وجلب العملة الصعبة. وفي هذا الصدد، تقوم مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي بمراقبة المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، من أجل معاينة جودة تلك المنتجات قبل عملية تصديرها، من هنا تجدر الإشارة الى المنتجات الزراعية المصدرة الى الأسواق الدولية من سنة (2017 -2021)، كما يلي:

الجدول رقم (26): يوضح صادرات المنتوجات الزراعية لولاية الوادي من سنة (2017 -2021)

الوحدة: قنطار.

السنة	صادرات البطاطس (ق)	صادرات البصل (ق)	صادرات التمور (ق)	مجموع الصادرات (ق)
2017	/	/	1296649	1296649
2018	8000	3500	1399260	1410760
2019	2831740	1146510	14449418	18427668
2020	1355600	521000	1691030	3567630
2021	140600	/	1576763	1717363

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

الشكل رقم (12): الصادرات الزراعية لولاية الوادي (2021/2017)

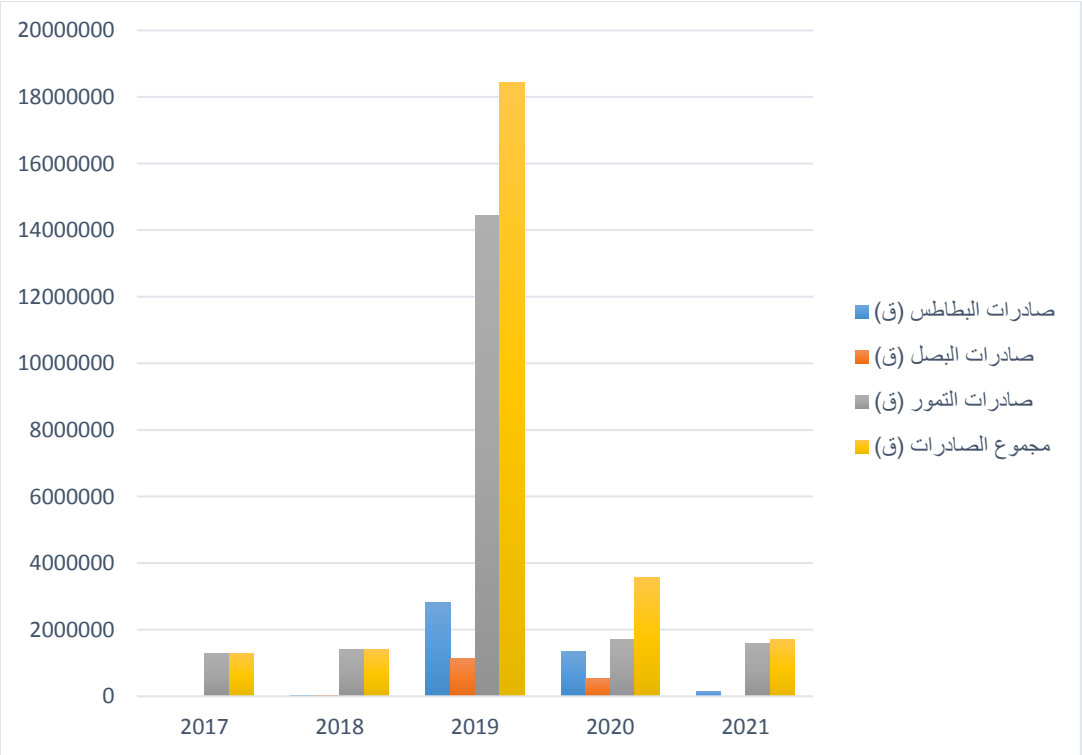

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (26)

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (26) والشكل رقم (14)، اللذان يعبران عن حالة صادرات المنتوجات الزراعية لولاية الوادي من سنة (2017 -2021)، حيث نلاحظ أن في سنة 2017 كانت الولاية مقتصرة فقط على تصدير التمور، ولكن بكميات قليلة، فقد بلغ المجموع الكلي للصادرات في تلك السنة بـ 1296649 قنطار، وقد ظلت الزيادة متواصلة بوتيرة قليلة في سنة 2018، فكان المجموع الكلي للصادرات الزراعية آنذاك بقيمة 1410760، إلا أن الأمر الذي تغير في هذه السنة هو بروز اسهام كل من صادرات البطاطس والبصل ولكن بقيم ضئيلة، قدرت بـ 8000 قنطار و 3500 قنطار على التوالي، وهذا راجع الى سعي الدولة في تلك الفترة الى تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي و العمل على ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات، من خلال نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016 -2030) الذي وضعته الحكومة الجزائرية، حيث كان من بين أهدافه تحقيق ذلك، وعليه ظهرت نتائج تلك الأهداف في ولاية الوادي، باعتبارها من بين الولايات الفلاحية المميزة في الجزائر، كانت ولازالت تساهم في إشباع حاجيات الأسواق المحلية، ففي سنة 2018 زاد الإنتاج الزراعي بالولاية وبالتالي كان هناك فائض عملت على توجيهه نحو التصدير في الأسواق الخارجية.

بينما في سنة 2019، يتبين التطور الملحوظ في الصادرات الزراعية للولاية، فقد قدر مجموعها بقيمة 18427668 قنطار، وتعود هذه النتيجة المحققة الى كل من الزيادة التي شهدتها صادرات منتوج البطاطس والتمور وحتى البصل اللّذان ساهما بشكل كبير في ترقية الصادرات الزراعية مقارنة بسنة 2018، حيث بلغت قيمتهم على التوالي بـ 2831740 قنطار، 14449418قنطار، و1146510قنطار.

وقد يفسر التطور في الصادرات الزراعية في هذه الفترة، نتيجة الفائض المحقق في تلك المنتوجات الفلاحية، التي شهدت زيادات هائلة في الإنتاج بالولاية، وهو ما يعكس نجاعة الأهداف التي سطرتها الدولة، الموجهة نحو تنويع صادرات الاقتصاد الوطني.

لكن في سنة 2020 نلاحظ سقوط حر في قيمة الصادرات الزراعية، حيث بلغت قيمتها بـ 3567630 قنطار، وقد بقيت في انخفاض مستمر الى غاية 2021، وقدرت قيمتها بـ 1717363 قنطار، ويعود ذلك الى الأوضاع السلبية الناجمة عن أزمة كورونا، التي أثرت على اقتصاد العديد من الدول وخاصة منها الدول المستوردة، بزعزعة اقتصادها، من خلال تعطيل عمليات التصدير والاستيراد

الناجمة عن غلق الموانئ، مما فرضت قيود على تصدير السلع الغذائية الأساسية من الدول المصدرة سنة 2020، وبالتالي عرقلة التجارة الخارجية، وعلى اعتبار الجزائر من الدول المستوردة للمادة الأولية في الزراعة من بينها البذور، انعكس ذلك بانخفاض في كميات الإنتاج مقارنة بالسنوات السابقة، وبالتالي انخفاض في الصادرات الزراعية، أما في سنة 2021، بالرغم من أن كان هنالك زيادة في الإنتاج الزراعي، إلا أن الدولة اتبعت سياسة جديدة وهي أولوية الداخل على الخارج بضرورة تعزيز أمنها الغذائي، وبالتالي عمدت على تقليص في الصادرات والاحتفاظ بكميات أوفر من الإنتاج، لموجهة أي طارئ قد تتسبب به الجائحة.

المطلب الثالث: مشاكل الزراعة في ولاية الوادي

رغم التطور الذي حققته ولاية الوادي في قطاعها الزراعي، إلا أنها لازالت تواجه مجموعة من الصعوبات والعراقيل، تقف حاجزا أمام الوصول الى أهدافها المرجوة في هذا المجال، والتي أغفلتها السياسات والبرامج الخاصة بتنمية الزراعة في المنطق الصحراوية، ونذكر من بينها ما يلي[1]:

- نقص في الكهرباء والمسالك الفلاحية مقارنة بالاحتياجات في المحيطات الحديثة، مما يؤدي بالعديد من المستفيدين عدم مباشرة عمليات الاستصلاح؛
- غياب بنك جهوي لتسهيل عملية منح القروض للفلاحين في الولاية من أجل دعم عمليات الاستثمار؛
- غياب تمثيل المعاهد التقنية الوطنية المتخصصة في الزراعة بولاية واد سوف، تعمل على متابعة الفلاحين وتكوينهم؛
- التأخر في عملية تسوية الأراضي المستصلحة الخاصة بالمستفيدين، بسبب التعقيدات في الجهاز البيروقراطي المكلف تسوية العقار الفلاحي؛

[1] مقابلة مع السيد: أحمد أمقيرحي، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بتاريخ 28 أفريل 2023، على الساعة 11:25.

- غياب في تسيير المخزون الاستراتيجي في إطار تنظيم الشعب الفلاحية، خاصة خلال الأزمات المفاجأة التي قد تطرأ على الدولة مما تؤدي الى اختلالات في التنظيم بين المنتج والمتعامل والمستهلك، كما حدث خلال جائحة كورونا، شهدت السوق المحلية ارتفاع في أسعار بعض المنتوجات الفلاحية، مما انعكست على المنتجين الفلاحين بخسائر مالية[1]؛
- اعتماد الوسائل التقليدية في الزراعة، كجني المحاصيل الزراعية باليد، في حين توفر التكنولوجيا والمكننة، من تحقيق تطور في الإنتاج، بأقل جهد ووقت ومستويات أعلى من الفائض[2]؛
- نقص التشارك والتعاضد بين السياسات القطاعية المساهمة في دعم القطاع الفلاحي، كالصناعة، التجارة، الطاقة، النقل، مما يعود سلبا على عمليات التنمية بالقطاع الفلاحي؛
- غياب التعاونيات الفلاحية، لتنظيم الفلاحين وتسييرهم؛
- العوامل المناخية بالمنطقة تؤثر بشكل كبير على الانتاج الزراعي، خاصة الزوابع الرملية التي تشهدها الولاية، تسبب العديد من الخسائر سواء من ناحية العتاد الفلاحي (البيوت البلاستيكية) أو من ناحية المحاصيل الفلاحية.
- مشكل تملح التربة بسبب الاستخدام المفرط للمياه المالحة في عملية السقي ما أدى بالفلاحين إلى ترك مستثمراتهم الفلاحية؛
- نقص الدعم المالي، على غرار التكاليف المرتفعة للنشاط الزراعي، مثل تكاليف الكهرباء التي يستخدمها المزارع في عملية ضخ المياه، والتي تكلفه خسائر مادية مما يؤدي بالفلاح في بعض الأحيان الى ترك مستثمرته، في حين أن المنطقة تتمتع بخزان هائل من الطاقات المتجددة خاصة منها الطاقة الشمسية التي يمكن استغلالها في ذلك؛
- نقص اليد العاملة في المنطقة، بالرغم من أن الفلاحة هو أكثر قطاع نشاطا وتشغيلا بالولاية، إلا أن الفلاحين يعانون من نقص في اليد العاملة خاصة في مواسم الذروة والحصاد؛

[1] مقابلة مع السيد لعجالي لعايش، فلاح بولاية واد سوف، بتاريخ 2023/02/26، على الساعة 13:15.

[2] مقابلة مع السيد حامد غمام بكار، فلاح بولاية الوادي، وريس الغرفة الفلاحية بالولاية سابقا، بتاريخ 25 أفريل2023، على الساعة 12:20.

- غياب ثقافة الخضر المجففة خاصة بالنسبة للطماطم والبصل التي تحقق الولاية فائض في انتاجها، مما يمكن توجهها للتصدير؛
- مشكل في التسويق، واختلال التوازن بين العرض والطلب، وانعدام استراتيجية مسبقة للتصدير، هذا يعني عدم وجود سياسات تجارية قائمة في قالب علمي احصائي، لأن السياسة العامة تتجاوز التحليل الكيفي؛
- انعدام وسائل الترويج بالمنتوجات الفلاحية لعرضها على المتعاملين في الأسواق الدولية؛ بالإضافة الى نقص في البنى التسويقية الأساسية سواء من حيث النقل البري، أو البحري، أو الجوي
- غياب ثقافة التصدير والتنافسية مع الدول الأخرى من أجل تسهيل عمليات تصدير المنتوجات الزراعية؛
- ملائمة المنتجات الزراعية لمواصفات الجودة وسلامة الغذاء يعتبر من بين أهم التحديات التي تواجه الزراعة الصحراوية، فهو يؤدي الى عرقلة العمليات التصديرية، بسبب ارتفاع نسبة المبيدات في المنتوجات الزراعية، ومنه منع دخولها للأسواق الدولية[1]؛
- توسيع رقعة النشاط الجمركي في عملية التقايض بمشاركة الولايات الصحراوية الأخرى كبسكرة وواد سوف؛
- غياب دور وزارة التجارة في تفعيل العلاقات الاقتصادية التجارية مع بعض الدول كتونس وليبيا، وفتح أبواب المعابر الحدودية "معبر دبداب" لتسهيل العمليات التصديرية؛
- مسألة التوطين البنكي التي تواجه المتعاملين، لابد من تيسيرها من طرف الوكالة الوطنية لترقية الصادرات؛
- غياب التوجه نحو الأسواق الإفريقية، في ظل اتفاق التجارة الحرة الإفريقية الذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2019يسمح بفتح افاق كبرى أمام تجارة المنتجات الزراعية.
- نقص في وحدات تثمين المنتجات الفلاحية بما فيها التوضيب والتحويل، خاصة في ظل غياب المصانع، حيث هذا لا يرقى بمقام مقاطعة زراعية.

[1] شهيرة منازل، فريدة لقرط، دور السياسة الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، م (09)، ع (01)، 2022، ص. ص 30- 50.

الفصل الثالث: الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي ضمن استراتيجية تنويع صادرات الجزائر (2017-2021)

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل الميداني الخاص بواقع الزراعة في ولاية الوادي في إطار تنويع صادرات الجزائر، وذلك بالاستعانة في عملية البحث على المصادر الحية، والتي من بينها المقابلة.

يشير الواقع الفلاحي لواد سوف إلى التطور الهائل الذي حققه الفلاح السوفي في الإنتاج بالرغم من الظروف الصعبة المحيطة به (طبيعية، مادية)، فإذا توفرت الإرادة تتحقق المعجزات، وهذا ما أثبتته مختلف الاحصائيات والبيانات المقدّمة في الدراسة حول الإنجازات الفلاحية التي حققتها الولاية في الإنتاج الزراعي، جعلت المنطقة من أبرز المقاطعات الزراعية في الصحراء الجزائرية، احتلت المرتبة الأولى في الإنتاج الفلاحي الوطني، مما أصبحت سلة غذاء للسوق المحلية الوطنية، وتمكنت من نفاذ منتجاتها الزراعية حتى على مستوى الأسواق الدولية، على غرار البطاطس، البصل والتمور، ويعود ذلك إلى الأهمية التي أولتها الدولة من خلال إطلاق مختلف البرامج و السياسات لتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية، إذ انعكس ذلك على الواقع، باستغلال امكانيتها الطبيعية من تربة وموارد مائية هائلة، بالإضافة توفير مناخ استثماري مناسب بمنح مساحاتها الشاسعة وتسويتها في إطار العقار الفلاحي لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المجال الزراعي.

وعليه تمكنت الولاية من تحقيق التطور في قطاعها الزراعي، حيث أصبحت تشكل المتنفس الاقتصادي بتغطية السوق المحلية بمختلف المنتوجات الزراعية، خاصة في فترات الأزمات، وتمكنها من النفاذ للأسواق الخارجية، لكن بالرغم مما حققته من صادرات زراعية معتبرة، إلا أنها تعاني من بعض المشاكل والعراقيل التي تعيق تطور إنتاجها من جهة وصادراتها الزراعية من جهة ثانية، خاصة فيما تعلق باستيراد المادة الخام (البذور)، وكذا عدم وجود إرادة سياسية وسياسات تجارية فعالة قائمة على المنهج الكمي، ومحددة بفترات زمنية معينة لبلوغ الأهداف المرجوة.

بالتالي من أجل تحقيق هدف تنويع صادرات الجزائر، اعتمادا على الزراعة الصحراوية، تم التوصل الى النتيجة التالية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): كيفية تنويع صادرات الجزائر اعتمادا على الزراعة الصحراوية

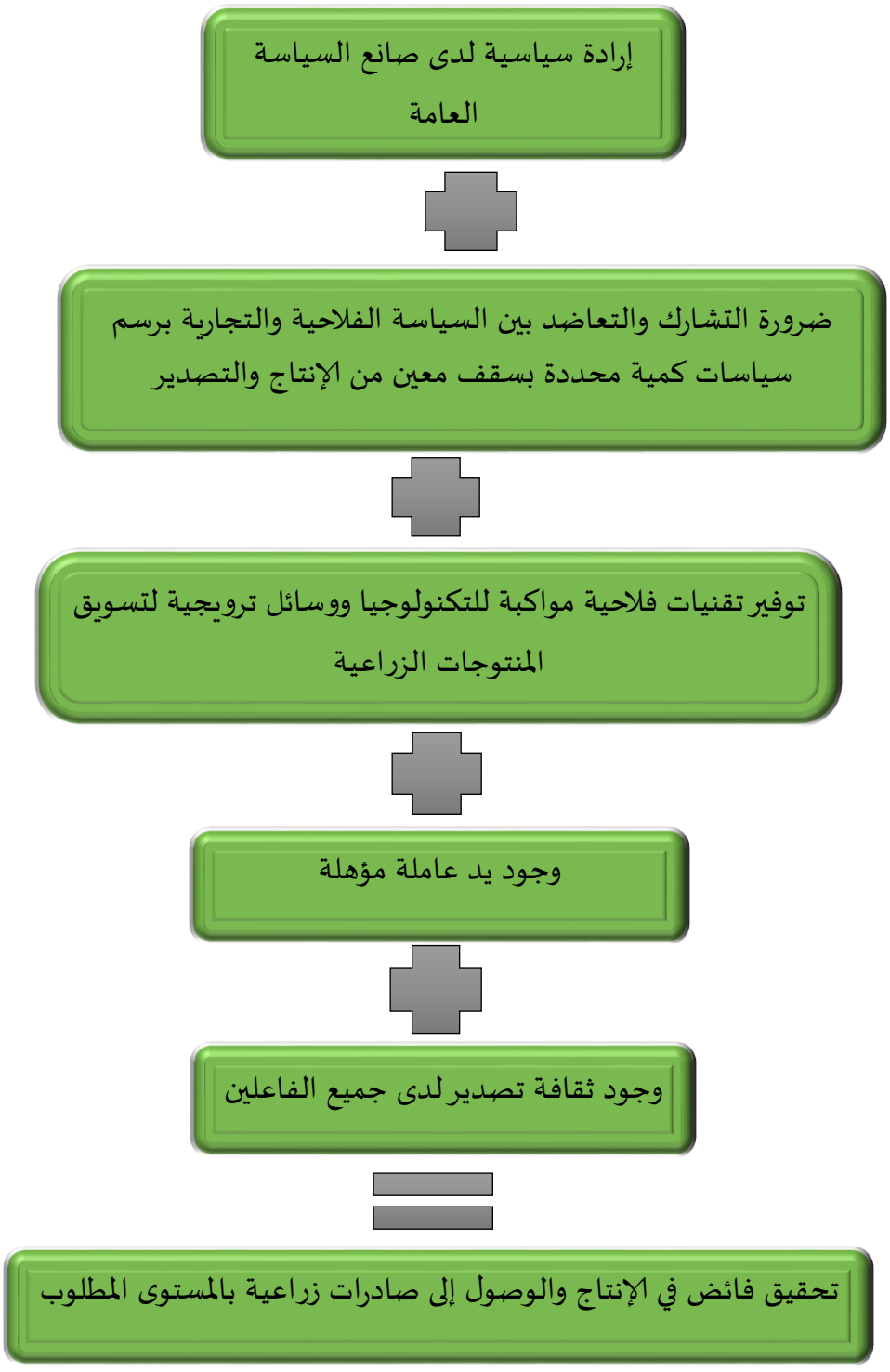

المصدر: من إعداد الطالبة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد السياسة الزراعية بالنسبة لأغلب الدول على اختلاف مستوياتها، الحجر الأساسي الذي يستند عليه اقتصاد كل دولة، كل ذلك نابع من الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، بالاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع بها كل دولة، ولكون القطاع الزراعي قطاع استراتيجي، يعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي، بالوصول الى الأهداف التي تصبو إليها أغلب الدول، ومن أهمها تحقيق أمنها الغذائي، والتنويع في صادراتها، بالوصول الى صادرات زراعية تسمح بجلب العملة الصعبة،

وبما أن الجزائر من الدول التي سعت إلى تنويع صادرتها عبر النهوض بالقطاعات الأخرى نتيجة الأزمات الاقتصادية التي واجهتها، فقد أولت أهمية بالقطاع الزراعي، بوضع سياسات وبرامج تنموية من أجل رفع قدراته الإنتاجية والتنافسية والتسويقية، ونظرا لتنوع الدولة بإمكانياتها الطبيعية والفلاحية، شمالا بأراضيها الزراعية الخصبة ومناخها الملائم، وجنوبا بمسحاتها الشاسعة، إلا أن نتيجة استنزاف أراضيها الزراعية المتواجدة بالمناطق الشمالية، لجأت بشكل كبير الى الاستثمار أكثر في الأراضي الجنوبية، باعتبار أن أكثر من نصف مساحتها من الصحراء، من أجل توفير الحاجيات الغذائية والزيادة في الإنتاج، وقد كان لمختلف البرامج والسياسات الزراعية، خاصة برنامج التجديد الفلاحي والريفي الأثر في ذلك، على غرار منح العقار وتطور وسائل الري، حيث أصبحت الزراعة الصحراوية تلبي حاجيات الأسواق المحلية وخاصة الواسعة الاستهلاك، وكذا تصدير بعضها إلى الأسواق الخارجية، نتيجة تحقيق الفائض من تلك المنتوجات الفلاحية كالبطاطا والتمور، وبالتالي اسهامها في تنويع مصادر دخل الدولة، وهذا ما كانت تصبو الى تحقيقه من خلال نموذج النمو الجديد الذي وضعته سنة (2016-2030)، وبالرغم من المساهمة التي حققتها الزراعة الصحراوية في الصادرات الزراعية، إلا أن تلك النتيجة لا ترقى الى مستوى الذي يؤهلها أن تكون مصدر بديل تعول عليه الدولة لتنويع صادرتها، خاصة في ظل هيمنة صادرات المحروقات على الاقتصاد الوطني، وهذا نتيجة تركيز صانع القرار على قطاع المحروقات وإعطائه الأولوية في عملية التجارة الخارجية، وجعل القطاع الزراعي قطاع ثانوي في هذا المجال، إضافة إلى مختلف المشاكل والتحديات التي تواجه تطور الإنتاج الزراعي بالمناطق الصحراوية وكذا العراقيل التي تواجه عمليات تصدير المنتوجات الزراعية.

الخاتمـــة

هذا ما أثبتته الدراسة في جانبها الميداني، من خلال تناول حالة ولاية واد سوف، باعتبارها أحد الولايات الصحراوية الرائدة في المجال الزراعي، حيث أصبحت تغطي الطلب على أغلب المواد الغذائية للسوق الوطنية، وهذا من خلال النجاح والتطور الذي حققته في العديد من المنتوجات الزراعية، بفعل استفادتها من برامج التنمية الزراعية، مما إفتكت الصدارة في الترتيب الوطني من بعض تلك المحاصيل، بالتحديد المحاصيل الحقلية منها، وذلك ما أهلها إلى إمكانية التصدير للسوق الخارجية، لكن تبقى مساهمتها ضئيلة جدا من ناحية الصادرات الزراعية مقارنة بالإمكانيات الفلاحية التي تمتلكها.

وكإجابة على إشكالية الدراسة، يمكن أن تساهم الزراعة الصحراوية في تنويع وترقية صادرات الجزائر، وخاصة الزراعية منها، عن طريق صياغة سياسيات فعالة ووضع برامج ملائمة لطبيعة كل منطقة صحراوية، بالاستغلال الأمثل لمواردها، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، بالعمل على التنسيق بينها وبين السياسة التجارية، بتحديد أهداف قياسية قائمة على التخطيط الاستراتيجي وإزالة الحواجز التجارية، من أجل تحقيق فاعلية في الصادرات الزراعية، وعليه توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن القطاع الزراعي الجزائري عامة والزراعة الصحراوية خاصة، تمتع بمؤهلات طبيعية من عقار فلاحي، وموارد مائية جوفية هائلة، إضافة الى إمكانيات بشرية مؤهلة، لعبت دور هام في قيام نشاط فلاحي عبر استغلال تلك الموارد، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.
- التطور الذي حققته الزراعة الصحراوية، كان بفعل السياسات وبرامج التنمية الفلاحية، خاصة منها برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2014/2009)، الذي كان له الأثر البالغ على تكثيف الإنتاج الزراعي بالمناطق الصحراوية، وخاصة في ولاية الوادي بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى تمكُّنها من الانفتاح على الأسواق الخارجية بتحقيق صادرات من بعض المنتجات الزراعية.
- تحقيق أكبر فائض في الإنتاج الزراعي، من منتوج أو بعض المنتوجات الفلاحية، يساهم في زيادة وترقية الصادرات الزراعية للاقتصاد الجزائري؛
- تواجه الزراعة الصحراوية في ولاية الوادي مجموعة من المشاكل والتحديات تقف عائقا أمام تنميتها الزراعية في جميع المجالات (القانونية، الطبيعية، مشاكل متعلقة بالتأطير والتأهيل، لوجستيكية، وحتى مشاكل تسويقية)؛

- ضعف مساهمة الزراعة الصحراوية في العمليات التصديرية، راجع إلى عدة أسباب، أهمها غياب ثقافة التصدير بين مختلف الفاعلين، وعدم وجود إستراتيجية تجارية واضحة من قبل الحكومة في هذا المجال، إضافة الى اعتبار القطاع الزراعي قطاع ثانوي في التجارة الخارجية،

ومن أجل إعطاء دفعة في الإنتاج الزراعي، والوصول إلى صادرات زراعية ترقى لتنويع الاقتصاد الوطني نقدم الاقتراحات الآتية:

- استفادة الجزائر من النماذج الناجحة في مجال الزراعة الصحراوية، على غرار تجربة مصر، والامارات العربية المتحدة في هذا المجال، بالاعتماد على الوسائل والآليات المواكبة للتكنولوجيا الحديثة، بغرض تكثيف الإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي؛
- ضرورة وضع برامج تنموية زراعية خاصة بالمناطق الصحراوية؛
- توفير الهياكل اللوجستية ووسائل حفظ وتخزين المحاصيل الزراعية، خاصة بولاية الوادي كونها أكبر مقاطعة زراعية صحراوية؛
- تشجيع البحث، الإرشاد الزراعي، والتكوين المناسب للمزارعين بالوسط الصحراوي، من أجل تحقيق زراعة صحراوية عصرية في البلاد؛
- إرساء قواعد ضبط أكثر مرونة وشفافية، لتسهيل عملية التسويق الزراعي في ظل استراتيجية واضحة من طرف الحكومة؛
- ضرورة دعم الاستثمارات الزراعية الصحراوية ذات المنتوجات الاستراتيجية، وتخفيف الإجراءات البيروقراطية لهذا النوع من الاستثمارات سواء ما تعلق باستصلاح الأراضي، أو إقامة مصانع الإنتاج الزراعي بخصوص ولاية الوادي؛ بالإضافة إلى الجمركة ومسألة التوطين البنكي لربح عامل الزمن في عملية التصدير، خاصة منها سريعة التلف؛
- ضرورة التحول التدريجي والسريع نحو نهج الزراعة الذكية وتوظيف التكنولوجيا في القطاع، لزيادة الإنتاج وتحسين الربحية، من أجل تحقيق أمنها الغذائي؛
- التحسين في البنية التحتية من شبكة الطرق، وتوفير الموانئ ومختلف الهياكل المشجعة على التصدير؛

الخاتمـــة

- توفير منصات رقمية تختص بالعمليات التجارية، من أجل الترويج للمنتوجات الزراعية لتسهيل تواجدها بالأسواق الدولية،
- إنشاء تعاونيات فلاحية خاصة بولاية واد سوف تقدم الخدمات اللازمة للفلاحين كالتموين بعوامل الإنتاج وغيرها، والتي يمكن أن تشكل همزة وصل بين الفلاح والمصدر؛
- انجاز وتوفير قواعد تجارية على مستوى القارة الآسيوية، والافريقية، والأوروبية، وحتى الأمريكية لتكون هاته القواعد منطلقا لتوزيع المنتجات الجزائرية نحو مختلف هذه البلدان؛
- الاهتمام بثقافة التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العضوية، للتقليل من استيراد المادة الأولية.
- ضرورة إرساء الثقافة التصديرية على مستوى المعاهد المتخصصة في مجال التجارة الخارجية، وكذا ضرورة وضع نظام تكويني شامل في مجال تقنيات التصدير، تشارك فيه كل الدوائر الوزارية المعنية بعمليات التصدير.

وعليه فإن الزراعة الصحراوية بمقوماتها الفلاحية المتعددة، أصبحت لها مكانة مميزة في الاقتصاد الوطني، نظرا للأهمية البالغة التي تحظى بها من خلال تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للسوق الوطنية، بالإضافة إلى تمكنها من تحقيق فوائض في بعض المنتجات الزراعية، مما سمح لها ذلك بالتصدير للأسواق الدولية ولو بنسبة قليلة، وبالتالي فإن هذا الموضوع يفتح آفاق لدراسة مواضيع جديدة ، خاصة في إطار توجه الدولة نحو إرساء تنمية زراعية مستدامة، فبإمكان الزراعة الصحراوية تحقيق ذلك ، من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها ومقوماتها الفلاحية التي تتوفر عليها، هذا بدوره يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني. ومنه نقترح التساؤل الآتي:

كيف تساهم الزراعة الصحراوية في إطار تنويع الاقتصاد الوطني على تحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر؟

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة الولايات الجنوبية الجديدة

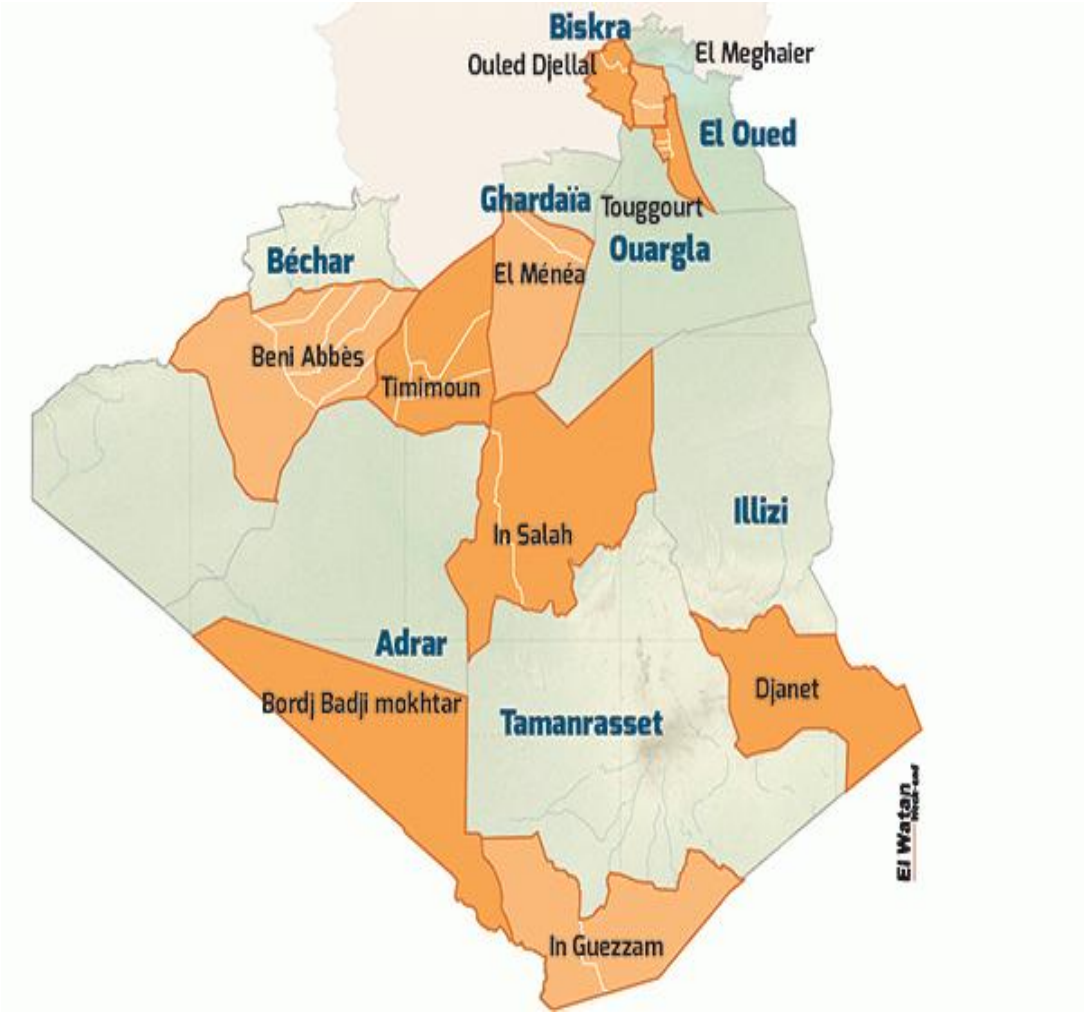

Source : Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie (INRA).

الملحق رقم (02): فوائد استخدام الأنظمة الحديثة في الري

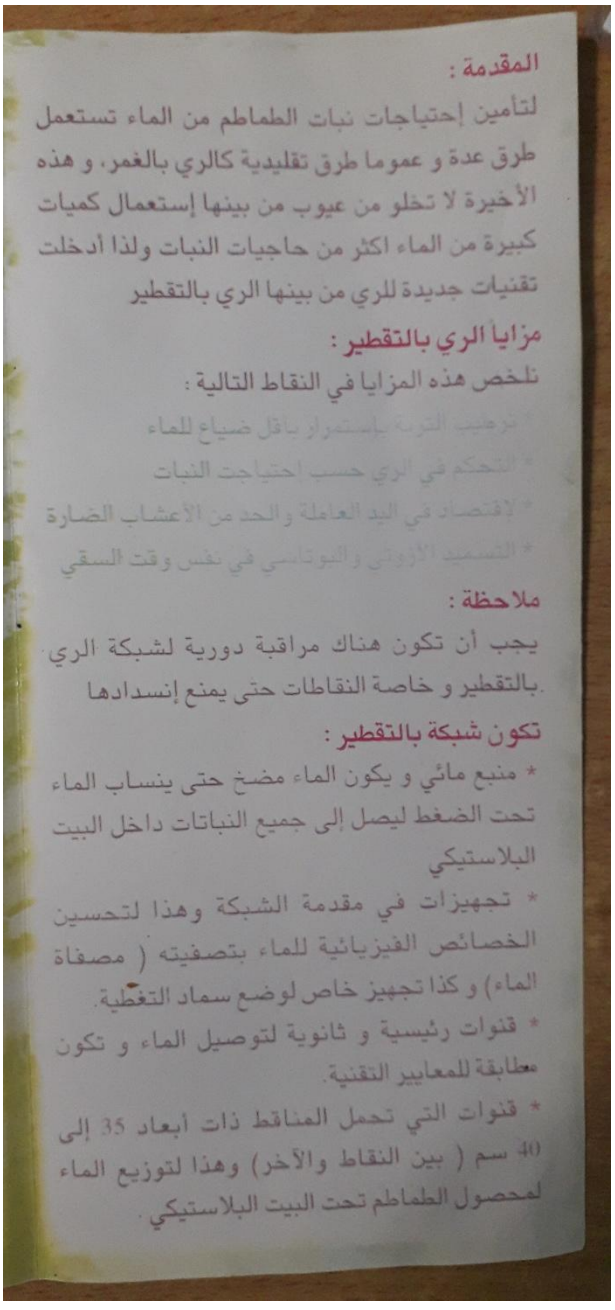

المقدمة :

لتأمين إحتياجات نبات الطماطم من الماء تستعمل طرق عدة و عموما طرق تقليدية كالري بالغمر، و هذه الأخيرة لا تخلو من عيوب من بينها إستعمال كميات كبيرة من الماء اكثر من حاجيات النبات ولذا أدخلت تقنيات جديدة للري من بينها الري بالتقطير

مزايا الري بالتقطير :

نلخص هذه المزايا في النقاط التالية :

* ترطيب التربة باستمرار بأقل ضياع للماء
* التحكم في الري حسب احتياجات النبات
* الاقتصاد في اليد العاملة والحد من الأعشاب الضارة
* التسميد الأزوتي والبوتاسي في نفس وقت السقي

ملاحظة :

يجب أن تكون هناك مراقبة دورية لشبكة الري بالتقطير و خاصة النقاطات حتى يمنع إنسدادها.

تكون شبكة بالتقطير :

* منبع مائي و يكون الماء مضخ حتى ينساب الماء تحت الضغط ليصل إلى جميع النباتات داخل البيت البلاستيكي
* تجهيزات في مقدمة الشبكة وهذا لتحسين الخصائص الفيزيائية للماء بتصفيته (مصفاة الماء) و كذا تجهيز خاص لوضع سماد التغطية.
* قنوات رئيسية و ثانوية لتوصيل الماء و تكون مطابقة للمعايير التقنية.
* قنوات التي تحمل المناقط ذات أبعاد 35 إلى 40 سم (بين النقاط والآخر) وهذا لتوزيع الماء لمحصول الطماطم تحت البيت البلاستيكي.

المصدر: المعهد التقني للزراعة الصحراوية (ITDAS) بسكرة، الجزائر.

المحلق رقم (03): خريطة توضح التوزيع الجغرافي لولاية الوادي

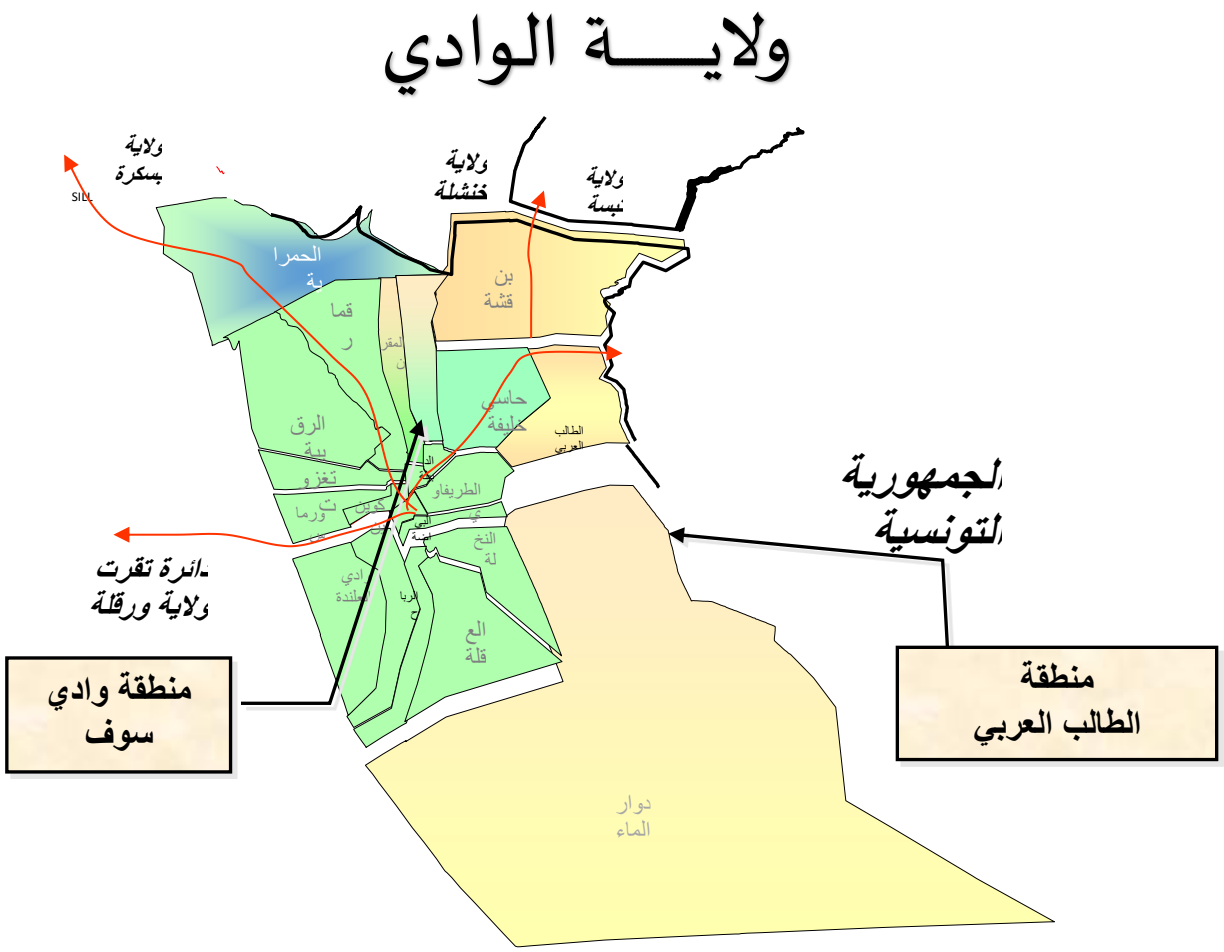

Source: Direction des intérêts agricoles de wilaya d'el-oud.

الملحق رقم (04): دليل المقابلة المعتمدة في الدراسة الميدانية

دليل المقابلة:

الباحثة: سندس بن الصديق

الإيميل: benssoundous@gmail.com

رقم الهاتف: 0791094948

أتقدم لسيادتكم الموقرة، إجراء مقابلة بهدف طرح مجموعة من التساؤلات والاستفسارات في إطار علمي محض، من أجل جمع المعلومات والبيانات حول الدراسة الميدانية لموضوع: **الزراعة الصحراوية كآلية لتنويع صادرات الجزائر: دراسة حالة ولاية الوادي (2016 – 2021)**، ضمن استكمال إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

- مقابلة مع السيد: أحمد أمقيرحي، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.
- مقابلة مع السيد سالم بكاري، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية ولاية الوادي.
- مقابلة مع رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.
- مقابلة مع السيد شريف عبد الستار، رئيس مصلحة حماية الغابات بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

نشكركم على حسن تجاوبكم.

قـائمة الملاحـق

أسئلة المقابلة لموظفي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي:

1. ما واقع القطاع الفلاحي لولاية الوادي؟
2. ما هي الوسائل والآليات التي اعتمدتها الولاية لتحقيق التطور في الزراعة؟
3. كيف استفادت ولاية الوادي من مختلف السياسات والبرامج الفلاحية؟
4. ما الدور الذي ساهمت به الدولة لتحقيق هذا التطور في القطاع الزراعي على مستوى الولاية؟
5. ما مدى مساهمة الزراعة في واد سوف بالنسبة للاقتصاد الوطني؟
6. ما واقع العقار الفلاحي بالولاية في إطار قانون الاستصلاح والامتياز؟
7. ما هي معيقات التنمية الفلاحية لولاية الوادي؟
8. هل هناك خريطة للأراضي الزراعية بالولاية؟
9. ما هي الجهات التي تسوق إليها المحاصيل الزراعية؟
10. ما مدى مساهمة الصادرات الزراعية لولاية الوادي في الناتج الوطني الإجمالي؟
11. ما هو الغرض من الزراعة في الولاية:
    - هل لغرض تأمين الغذاء؟
    - أو لغرض التسويق؟
    - أو معا؟
12. ما هي معيقات تسويق المنتجات الزراعية لولاية الواد على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي؟

قائمة المراجع

قـائمة المراجع

المصادر الرسمية:

1. ج ج د ش، قرار وزاري مشترك رقم 1839، تحدد كيفيات وإجراءات منح المحيطات للاستصلاح في إطار الامتياز، المؤرخ في 2017/12/14.
2. ج ج د ش: الجريدة الرسمية رقم 34 المؤرخة في 16 أغسطس 1983: قانون رقم 83-18 مؤرخ في 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحي
3. ج ج د ش، الجريدة الرسمية، عدد 44، المؤرخ في 06 جمادى الأولى 1441، يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية.

الكتب:

1. رحماني شريف، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني، بن عكنون: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة النشر.
2. رحمة منى، **"السياسات الزراعية في البلدان العربية"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.
3. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997.
4. عمار بوحوش، محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط. الرابعة، بن عكنون: الجزائر، أكتوبر 2007.
5. محمد هاني، **قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق**، مستغانم: الجزار، مخبر بحث استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر STARTEV، ماي 2021.

المقالات:

1. بن ساحة مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، "معالم التحرك الاستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر"، **مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE**، (2018).
2. بنود كريمة وآخرون، قانون المالية وثيقة مرجعية تترجم أهداف برنامج رئيس الجمهورية، **مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة**، ع 82، (أكتوبر 2018).

قـائمة المراجع

3. جراية محمد رشدي، الصحراء الجزائرية دراسة في الجغرافيا، **مجلة البحوث والدراسات**، ع 14، (2017).
4. حستني رقية، "الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات الى استراتيجية تنويع الصادرات بعض التجارب الناجحة: إيران، ماليزيا، إندونيسيا"، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، م (04)، ع (02)، بدون سنة النشر.
5. رزيق نور، عيوب سمير، المكانة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر، **مجلة دراسات اقتصادية**، م 16، ع 01، (2022).
6. رمرام أمينة وآخرون، الإصلاح الفلاحي والدعم الريفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز السيادة الوطنية، **مجلة حبوب الجزائر**، المجلس الوطني المهني المشترك لفرع الحبوب، (01 -2018/04).
7. سما علي عمار، الياس بن سديرة، "فعالية التشريعات والبرامج الإصلاحية في بناء اق زراعي منافس بالجنوب بين الواقع والمأمول حالة منطقة بسكرة (الجزائر)"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، م 18، ع 28، (2022).
8. سوداني نادية، التحول الى الزراعة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة "تجربة زراعة الأرز في الصحراء الشارقة خلال الفترة 2019 -2021، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، م (06)، ع (02)، ديسمبر 2022.
9. صيفي زهير، واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة ولاية واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية)، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، م 08، ع 02، (ديسمبر 2021).
10. غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ع 10، جامعة البليدة 02، بدون سنة النشر.
11. لعساس اسيا، تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية: عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017، **مجلة المنهل الاقتصادي**، م 04، ع 03، (ديسمبر 2021).
12. الماحي ثورية، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق زراعة مستدامة بيئيا مع الاستفادة من السياسة الزراعية المشتركة PAC، **مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)**، م 07، ع 02، (جوان 2021).

13. منازل شهيرة، لقرط فريدة، دور السياسة الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، م 09، ع 01، (2022).

الرسائل الجامعية:

1. .بن التومي عبد الجبار، **"دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي: حالة الجزائر (2000 – 2019)"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020.
2. .رحماني موسى، **"الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وآفاق منذ سنة 1983: دراسة تحليلية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر، 2001/2000.
3. .الأشهب عبد الكريم، زيدان وليد، "**واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراية حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة من (2005-2015)**"، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.
4. .بوليف سميحة، بروسي عائشة، العلمي مشرية، "**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر الفترة (2000 -2015)**"، مذكرة ماستر، جامعة حمه لخضر الوادي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.
5. .صاحب يونس، **"السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر (دراسة حالة مواد غذائية أساسية)"**، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014\2015.
6. .علياتي فاطمة الزهراء، **" أثر الصادرات على النمو الاق في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019"**، مذكرة ماستر، جامعة يحي فارس بالمدية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022/2020.
7. .هنى صادق نور الدين، "**دور الزراعة الصحراوية في تحقيق الامن الغذائي للجزائر في إطار التنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/2016.

قـائمة المراجع

8. أهناني فاروق، **"سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر (دراسة تقييمية 2000-2019)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019\2020.
9. بن ساعد فوزي، **"دور القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات الجزائرية للفترة (2000- 2014)"**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
10. بن عامر روفية، **"السياسة الحكومية في قطاع الفلاحة في ظل الازمة النفطية 2014-2019 (دراسة حالة ولاية الوادي)"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019\2020.
11. بن يمينة ايمان، عبد المجيد زدوري، **"سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، 2015\2016
12. تابعي محمد، **"السياسة العمة الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية الوادي 2000\2017)"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة حمة لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017\2018.
13. الدبة كوثر، **"السياسات الزراعية ومعضلة التنمية الاقتصادية في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016\2017.
14. دحو سليمان، **"التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة حالة واقع تسويق التمور"**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
15. دكمة صباح، سعدون مروة، التومي أميرة، **"سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات: دراسة حالة الجزائر "**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2021.

قـائمة المراجع

16. سمير عز الدين، "**انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**"، أطروحة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزار 3، 2013/2012.
17. شويرفات عبد القادر، "**السياسة الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، 2018\2019
18. عبابه علي، "**تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل استراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.
19. قدور الهام، "**السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق (دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012)**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016\2017.
20. لونيس. يمينة "**دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2020)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2022\2023.
21. محتال بلقاسم، بن بكاي طاهر، "**أدوات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر واقع وافاق**"، مذكرة ماستر، جامعة محمد البشير الابراهيمي -برج بوعريريج-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022/2021.
22. هاشمي الطيب، "**تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر: الفترة 2000-2006**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006\2007.
23. هنى صادق نور الدين، "**برامج تطوير الزراعة بالجنوب الجزائري واسهامها في الأمن الغذائي (2000-2014)**"، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014/2013.

قـائمة المراجع

تقارير ومتفرقات:

1. مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي. احصائيات نهاية 2021.
2. مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مونوغرافيا ولاية الوادي لسنة 2021.

المواقع الالكترونية:

1. بن عبد الرزاق سعيدو علي ، الصحراء الجزائرية: إمكانيات ومؤهلات هائلة لتحقيق تنمية مستدامة، جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين، باب الزوار، https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/359/4/2/16041 .
2. بن يوب فاطمة، "تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، جامعة 08 ماي 1954، قالمة، في الموقع: https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/11_0.PDF .
3. داودان يمينة ، محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 3، 2019/2018، في: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/6264/1/%d9%85%d8%b7.227.pdf
4. موقع وزارة الأشغال العمومية والشبكات القاعدية http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1011 .

الملتقيات:

1. مشري ايمان ، ملاح وئام ، الزراعة الرقمية كتوجه استراتيجي في القطاع الزراعي وتحديات تبنيها في القطاع الزراعي الجزائري: على ضوء تجارب ناجحة في هذا المجال، الملتقى الدولي الأول المنظم من طرف الغرفة الفلاحية لولاية الوادي بالتعاون مع مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والافريقية، مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة، مخبر البيولوجيا والصحة الذكية، جمعية الابتكار لتطوير المنتجات الفلاحية الصناعية والشمندر السكري، دار الثقافة، ولاية الوادي، الجزائر، (2023/02/26).

قـائمة المراجع

المقابلات:

1. مقابلة مع السيد حامد غمام بكار، فلاح بولاية الوادي، ورئيس الغرفة الفلاحية بالولاية سابقا بتاريخ 25 أفريل2023، على الساعة 12:20.
2. مقابلة مع السيد رئيس المديرية الفرعية لمتابعة الصادرات وعمها، وزارة التجارة وترقية الصادرات، يوم 2023/03/16، على الساعة 14:30.
3. مقابلة مع السيد سالم بكاري، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية ولاية الوادي، بتاريخ 28 افريل 2023، على الساعة: 13:00.
4. مقابلة مع السيد ع. أ. ف، رئيس مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بتاريخ 28 أفريل 2023، على الساعة، 11:25.
5. مقابلة مع السيد لعجالي لعايش، فلاح بولاية واد سوف، بتاريخ 2023/02/26، على الساعة 13:15.
6. مقابلة مع السيد: أحمد أمقيرحي، رئيس مصلحة الإحصائيات والحسابات الاقتصادية بمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، بتاريخ 28 أفريل 2023، على الساعة: 10:30.

المراجع باللغة الأجنبية:

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

المقالات:

1. Noureddine Salhi, « Regard sur l'évolution de l'espace agricole saharien à travers l'analyse des Filières arboricoles », Nouvelle Economie, Vol 14, No 01, (Février. 2023).
2. Noureddine sahali, Mohand sahnoune, « Le développement de l'agriculture au sud (Sahara) face à la contrainte énergétique : cas de l'Algérie », université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou.

قـائمة المراجع

المواقع الالكترونية:

1. . A.D.P, Ministère de l'agriculture et de développement rural, Répartition général des terre, Statistique agricole : superficies et productions série "B " 2019, (juillet 2021), sur:https://madr.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%a9/.
2. Cherif Ouazani , Demain le Sud 1999-2009 : les années de Bouteflika, Revue le jeune Afrique, février 2009.consulter sur le site: https://www.jeuneafrique.com/205013/archives-thematique/demain-le-sud/.

الرسائل الجامعية:

1. Bouammar Bouelem, Le développement agricole dans les régions sahariennes : étude de cas de la région de Ouargla et de la région de Biskra, thèse pour l'obtention d'un diplôme de doctorat en science économique, université KASDI MERBAH OUARGLA 2008.
2. Merouchi Louenes, Analyse de fonctionnement des exploitations agricoles oasiennes dans la Vallée de l'Oued-Righ (Sud-est Algérien), thèse de doctorat en science agronomie inédit, université kasdi Merbah Ouargla, 2022.
3. Zenkhari Salah, L'agriculture saharienne: Du système oasien traditionnel à l'établissement d'une conception d'économie de marché et de développement durable, thèse de doctorat en science agronomie, université Abdelhamid Ibenbadis, Mostaganem, 2016.

- **المراجع باللغة الإنجليزية:**

1. Gamal Al-Din Ahmed Mahmoud Ibrahim, Efficient Use of Sun Energy in Plant Production in One and Half Million Fadden Regions (Case Study of the Frafra Oases), Journal of the Advances in Agricultural Researches (JAAR) Volume: 27 (2), (2021).